جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء-كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد- الدراسات العليا

قياس وتحليل العلاقة بين السيولة النقدية والقدرة الائتمانية

دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2009-2020)

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء كجزء

من متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد

من قبل الطالبة

دعاء صلاح هادي

بأشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

كاظم سعد الاعرجي

1444هـ 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ

مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ

كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ

الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي

عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُو فَلْيُمْلِلْ

وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا

رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ

إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا

وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ

عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً

حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا و أَشْهِدُوا

إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ

وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير /قسم الاقتصاد للطالبة (دعاء صلاح هادي) الموسومة ب (قياس وتحليل العلاقة بين السيولة النقدية والقدرة الائتمانية - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2009-2020) ارشح هذا البحث للمناقشة .

أ. د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ. د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الادارة والاقتصاد

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا عضاء لجنة المناقشة ،الموقعون ادناه ،اطلعنا على الرسالة الموسومة ب(قياس وتحليل العلاقة بين السيولة النقدية والقدرة الائتمانية - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2009-2020) وقد ناقشنا الطالبة (دعاء صلاح هادي) في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، وجدنا بأنها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية بتقدير (جيد جداً).

أ. د مناضل عباس حسين

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

رئيساً

أ.م. د عبد الجاسم عباس الخالدي

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل

عضواً

أ.م. د سرمد عبد الجبار هداب

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

عضواً

أ.م. د كاظم سعد عبد الرضا

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

عضواً

اقـــــرار الخـــبير اللـــغـــوي

اقـــــر بـــأن الرســـالة المـــوســـومة ب قياس وتحليل العلاقة بين السيولة النقدية والقدرة الائتمانية - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2009-2020) قد جرت مراجـعتها مـن الناحية اللـغوية حتى اصبحت ذا اسـلوب لغوي سـليم وخال من الاخطاء اللـغوية ولأجله وقعت .

أ .د محمد عبد الرسول جاسم

كلية التربية الانسانية - جـامعة كربلاء

2023 /3 /16

اقرار المشرف

اشـــهد ان اعـداد الرســـالة المـــوســـومة ب قياس وتحليل العلاقة بين السيولة النقدية والقدرة الائتمانية - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2009-2020) التي تقدمت بها الطالبة (دعـــاء صـــلاح هـــادي مـــزهر الحســـين)قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد ،وهي جزء من متطلبات نيل الماجستير في علوم الاقتصاد .

المشرف أ.م. د كـــاظم ســـعد الاعـــرجي

التاريخ : / / 2023

توصية رئيس القسم

(بناء على توصية الاستاذ المشرف ارشح الرسالة للمناقشة)

أ. د صـــفاء عبد الجـــبار الـــموسوي

التاريخ : / / 2023

اهـــــداء

الى من اضاء الكون بنوره

(الحكيم العليم)

الى صاحب الفردوس الاعلى وسراج الامة المنير

(محمد صل الله عليه واله وسلم)

الى من علموني وشجعوني

(اساتذتي)

الى القلب الذي غمرني حبا وحنانا

(والدي العزيز)

الى من سهر الليالي ونسي الغوالي....وظل سندي

وحـمل همـي غير مبـالي

(زوجي الغالي)

الى ينبوع الحب والامل ....وعبير انفاسي

(امي العزيزة الغالية)

الى ورود المحبة وينابيع الوفاء الى من رافقوني

في السراء والضراء

"اخواني واخوتي

شـــــــــكر وتـــقـــديـــر

الحمد لله الذي تواضع كل شيء لعظمته والحمد لله الذي ذل كل شيء لعزته والحمد لله الذي خضع كل شيء لملكه والحمد لله الذي استسلم كل شيء لقدرته والصلاة والسلام على سيد المرسلين و خاتم النبين وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين .

وبعد ....

فان واجب الوفاء بالجميل يملي علي ان اتقدم بعميق شكري وامتناني الى الاستاذ المساعد الدكتور كاظم سعد الاعرجي لتفضله بالأشراف على الرسالة ولتوجيهاته وارشاده والذي كان له الدور الكبير في الوصول الى ما عليه.

كما أتوجه بالشكر العميق الى لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول المناقشة ولنصائحهم وملاحظهم التي سيبدونها والتي تصب في مصلحة الرسالة .

واتوجه بالشكر الجزيل الى عمادة الكلية ورئاسة القسم واساتذتي الافاضل الذين كانوا لي مصدر عطاء للعلم والمعرفة خلال مسيرتي الدراسية في قسم الاقتصاد وبقية اساتذة الكلية الذين اسهموا في تقديم المشورة العلمية والنصيحة الصادقة اثناء مدة الدراسة .

واوجه جزيل الشكر الى الاستاذ الدكتور جواد البكري والاستاذ معتز لمساعدتهم لي في الجانب القياسي

واقدم شكري وتقديري الى موظفي مكتبات جامعة المستنصرية ،والجامعة العراقية ،كلية بغداد، وجامعة الكوفة ، اضافة الى تقديم شكري الى العتبة العلوية والعتبة العباسية والعتبة الحسينة .

واقدم شكري الجزيل الى جامعة القادسية (الاستاذ الدكتور عبد الكريم جابر شنجار والاستاذ الدكتور نزار كاظم صباح الخيكاني).

واخيرا اتقدم بجزيل شكري وامتناني وتقديري لوالدي و والدتي العزيزين ولزوجي الغالي ولأخوتي واخواتي لمساعدتهم لي على الاستمرار والعطاء وتهيئة الظروف المناسبة للمثابرة في اتمام مسيرتي العلمية .

اللهم اني اسألك علما نافعا وعملا متقبلا ورزقا طيبا .....

البـــاحـــثـــة

المستخلص

يهدف البحث الى كشف العلاقة بين السيولة النقدية والقدرة الائتمانية في المصارف التجارية العراقية ،حيث يعد موضوع السيولة النقدية من المواضيع الرئيسة والمهمة في المصارف التجارية وشغلها الشاغل في عملها اليومي وتعاملها مع الزبائن ،وللقدرة الائتمانية دور متميز في تطوير العمل المصرفي اذ تسهم في تحقيق اهداف عديدة في اقتصاديات الدول وزيادة الانتاج ومن ثم فان هدف البنك الرئيس هو (الربحية) وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ البنك بسيولة تفوق حاجته مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة ،والادارة الجيدة للسيولة تؤدي الى تمكن البنك من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق اقصى ربح وخلق فرص استثمارية وتتضمن فكرة البحث بتحليل العلاقة بين السيولة النقدية في المصارف عينة الدراسة و القدرة الائتمانية وخاصة بعد ان تم اختيار ثلاثة مصارف تجارية عراقية تمثلت(مصرف بغداد و مصرف الشرق الاوسط للاستثمار و المصرف التجاري العراقي) ومعرفة نوع العلاقة وتحليلها وفق اساليب احصائية لتحقيق اهداف وفرضيات البحث ،وتم اعتماد اختبارات قياسية من قبل منهجية ARDL ومقدار منهجية الانحدار الذاتي VAR اذ اظهرت التحليل القياسي ان السيولة النقدية ذات علاقة عكسية مع الائتمان التعهدي في مصرف بغداد في الاجل القصير والطويل ، بينما توجد علاقة طردية بين السيولة النقدية والائتمان النقدي في مصرف الشرق الاوسط والعلاقة غير معنوية في الاجل القصير والطويل ولا توجد علاقة سببية متبادلة بين السيولة النقدية والائتمان النقدي في المصرف التجاري العراقي ولا توجد علاقة تكامل مشترك بينهما .

قائمة المحتويات

.1	الآية القرآنية	أ
.2	الاهداء	ب
.3	شكر وتقدير	ت
.4	المستخلص	ث
.5	قائمة المحتويات	ج
.6	قائمة الجداول	ح
.7	قائمة الاشكال	خ
.8	مقدمة	1
.9	اهمية البحث	2
.10	مشكلة البحث	2
.11	اهداف البحث	2
.12	فرضية البحث	2
.13	منهجية البحث	3
.14	حدود البحث	3
.15	هيكلية البحث	3
.16	الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة	4
.17	الفصل الاول / الاطار النظري للمصارف التجارية والسيولة النقدية والقدرة الائتمانية	11
.18	المطلب الاول : مفهوم السيولة النقدية واهميتها	13
.19	المطلب الثاني :مخاطر السيولة النقدية	20
.20	المبحث الثاني : الاطار النظري للمصارف التجارية	27
.21	المبحث الثالث : الاطار النظري للقدرة الائتمانية	37
.22	المطلب الثاني :مخاطر الائتمان النقدي	54
.23	الفصل الثاني / تحليل اتجاهات تطور السيولة النقدية والقدرة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (2009-2020)	60
.24	المطلب الاول : واقع تطور الجهاز المصرفي وسماته وهيكله	61
.25	المطلب الثاني :مفهوم التحرر المالي (2003-2020)	65

.26	المطلب الثالث : مؤشرات السيولة النقدية	71
.27	المبحث الثاني / تحليل واقع السيولة النقدية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة	
.28	الفصل الثالث / اثر السيولة النقدية على القدرة الائتمانية وعلاقتها مع بعضها	94
.29	المطلب الاول : توصيف النموذج	94
.30	المطلب الثاني : الاطار النظري للأنموذج القياسي	96
.31	المبحث الثاني / قياس وتحليل اثر السيولة النقدية للعملة العراقية على الائتمان المصرفي لعينة من المصارف التجارية العراقية (مصرف بغداد ،و مصرف الشرق الاوسط للاستثمار، ومصرف التجاري العراقي)	106
.32	اولا: تقدير وتحليل النماذج القياسية في عينة المصارف التجارية العراقية للمدة (2009-2020) لمصرف بغداد	106
.33	ثانيا: تقدير وتحليل النماذج القياسية في عينة المصارف التجارية العراقية للمدة (2009-2020) لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار	113
.34	ثالثا : تقدير وتحليل النماذج القياسية في عينة المصارف التجارية العراقية للمدة (2009-2020) لمصرف التجاري العراقي	124
.35	المبحث الثالث : مقارنة النتائج وتحليلها	137
.36	الاستنتاجات الجانب النظري	138
.37	الاستنتاجات الجانب التطبيقي	139
.38	التوصيات	140
.39	المصادر	141

قائمة الجداول

ت	العنوان	الصفحة
.1	الميزانية المبسطة للمصرف التجاري حسب نظرية الاصول والخصوم	31
.2	التصنيف الائتماني	52
.3	السيولة النقدية لمصرف بغداد	75
.4	تحليل علاقة السيولة النقدية لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار	77
.5	السيولة النقدية لمصرف التجاري العراقي	79
.6	الائتمان النقدي والتعهدي لمصرف بغداد	88
.7	الائتمان النقدي والتعهدي لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار	90
.8	الائتمان النقدي والتعهدي لمصرف التجاري العراقي	92
.9	متغيرات الانموذج القياسي	95
10	اختبار ديكي –فولير الموسع ADFللسلاسل الزمنية للنموذج المقدر في مصرف بغداد (2009-2020)	108
11	تقدير ARDL	110
12	اختبار الحدود للتكامل المشترك	111
13	التحليل طويل الاجل وقصير الاجل	112
14	اختبار ديكي –فولير الموسع ADFللسلاسل الزمنية للنموذج المقدر في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار (2009-2020)	115
15	تقدير ARDL	117
16	اختبار الحدود للتكامل المشترك	119
17	التحليل طويل الاجل وقصير الاجل	121
18	اختبار ديكي –فولير الموسع ADFللسلاسل الزمنية للنموذج المقدر في مصرف التجاري العراقي (2009-2020)	125
19	فترة الابطاء المثلى	126
20	تقدير متجه الانحدار الذاتي	128
21	اختبار التكامل المشترك	129
22	اختبار السببية	131
23	التحليل الحركي للنموذج	132

24	نبضات الاستجابة الفورية	134
25	اختبار السببية	136

قائمة الاشكال

ت	العنوان	الصفحة
1	الية عمل المصرف الحديث (الشامل)	30
2	أنموذج المعايير الائتمانية المعروف ب 8Cs	45
3	أنموذج المعايير الائتمانية المعروف ب 5Ps	47
4	أنموذج المعايير الائتمانية المعروف ب PRISM	49
5	السيولة النقدية لمصرف بغداد	76
6	السيولة النقدية لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار	78
7	السيولة النقدية لمصرف التجاري العراقي	80
8	انواع القروض	82
9	الائتمان النقدي والتعهدي لمصرف بغداد	89
10	الائتمان النقدي والتعهدي لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار	91
11	الائتمان النقدي والتعهدي لمصرف التجاري العراقي	93
12	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمصرف بغداد	107
13	فترة الابطاء المثلى	109
14	اختبار التوزيع الطبيعي	113
15	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار	114
16	فترة الابطاء المثلى	116
17	اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج	122
18	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمصرف التجاري العراقي	124

مـــقـــدمـــة

يوضح هذا البحث اهمية السيولة النقدية والقدرة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية ، حيث يعد موضوع السيولة احد موضوعات المهمة في المصارف التجارية، فعندما يكون هناك استخداما اقتصادي لموارد المصارف فان هذا يعني ان ثمة ادارة اقتصادية جيدة تعمل على استقرار المركز المالي للمصرف حيث أنَ السيولة قد تؤثر تأثيرا مباشرا على المصارف لكونها احد الاعمدة المهمة في تعاملاته فقد يخسر المصرف عددا من زبائنه نتيجة عدم توافر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلبات سحب الاموال في الوقت المناسب وتعتبر المصارف إحدى الدعامات الأساسية لبناء الاقتصاد، ان من اكبر تحديات التي تواجه عمل المصارف هي مشكلة السيولة، فارتفاع حجم السيولة في المصارف يقتضي ضرورة البحث عن مجالات الاستثمار لهذا الفائض، أما انخفاض حجمها فله تأثير على نشاط البنوك خاصة في مواجهة السحوبات من قبل المودعين ويؤثر ذلك على سمعة المصارف، وان العنصر المهم في تجهيز السيولة للمصرف يأتي من الزبائن او العملاء الذين يقومون بأعاده القروض التي سبق وان حصلوا عليها من المصرف وكذلك في بيع الموجودات وخصوصا الضمانات التي يمكن تسويقها من سندات المصرف الاستثمارية وان جدارة اثر السيولة في المصرف هي قياس مهم لمدى تأثير الادارة الكلي في تحقيق اهداف المصرف على المدى الطويل ويجعلها عاجزة أمام التزاماتها الفوريـــة، وللقدرة الائتمانية دور متميز في تطوير العمل المصرفي، إذ تسهم في تحقيق أهداف عديدة في اقتصاديات الدول وزيادة الإنتاج ويمثل الائتمان النقدي اهم الانشطة المصارف نظرا لما تحققه من عوائد قادرة على تغطية تكاليف الودائع ،بيد ان هذا الائتمان كثيرا ما يتعرض للعديد من المخاطر المصرفية التي يجب ادارتها وقياسها وتحليلها على مستوى كل بنك وطبقا لمجموعة من الضوابط التي انتهت اليها الجهود الدولية ذات الصلة بهذا الموضوع ، ويهدف البحث الى تحليل واقع السيولة النقدية والتي تكون داعمة للقدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وتحليل واقع القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية فضلا عن تقديم أنموذج مقترح لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية .

اولا: اهمية البحث

تبرز اهمية البحث من معرفة مدى تأثير السيولة النقدية على القدرة الائتمانية بشقيها (النقدي _ والتعهدي) لعينة من المصارف التجارية العراقية (مصرف بغداد ومصرف الشرق الاوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي) ومن ثم انعكاس ذلك الامر على سياسة تلك المصارف التجارية الثلاث ، ومن خلال تلك المعطيات المذكورة برزت اهمية تحليل واقع السيولة النقدية لتلك المصارف المذكورة ، وعلاقتها مع الائتمان النقدي والتعهدي .

ثانيا: مشكلة البحث

تعد مشكلة السيولة النقدية من المشاكل المعقدة التي تواجه البنوك التجارية بصورة عامة، أذ أنَ ارتفاع مستوياتها سوف يولد مشكلة انخفاض في معدلات توظيف الموارد المصرفية لهذه المصارف مما يستدعي الدراسة عن استخدامات اخرى ليسنى لها استثمار السيولة الفائضة، في حين تواجه البنوك مشكلة تلبية المسحوبات النقدية من قبل الزبائن والمودعين في حالة انخفاض السيولة النقدية لديها ،لذلك فان ادارة البنك تقع تحت ضغط عدم توفر السيولة من جهة ،او ان ادارة البنك لا تستطيع توظيفها بشكل جيد في ظروف اقتصادية معينة من جهة اخرى ،

تبرز مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات الاتية :

أ- هل هناك علاقة وتأثير متبادل بين السيولة النقدية والقدرة على منح الائتمان من قبل المصارف التجارية (عينة البحث) ؟

ب- هل المصارف التجارية (عينة البحث) تطبق سياسات تؤدي الى رفع كفاءة السيولة لديها ؟

ت- ما النتائج المتوقع من ارتفاع وانخفاض السيولة النقدية لدى المصارف التجارية على القدرة الائتمانية لتلك المصارف ؟

ثالثا : اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاتية :-

أ- معرفة طبيعة وحجم السيولة النقدية للمصارف التجارية (عينة البحث) .

ب- مدى قدرة المصارف عينة البحث على توظيف الموارد من السيولة المتوفرة لديها .

ت- قياس العلاقة بين السيولة النقدية و القدرة الائتمانية للمصارف التجارية (عينة البحث).

رابعا : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها :

1- حسب تقدير ARDL ترتبط السيولة النقدية بعلاقة سالبة مع الائتمان التعهدي فيما يخص مصرف بغداد وان المتغيرات المتخلفة زمنيا للسيولة النقدية والائتمان التعهدي تؤثر بنسبة 66% في الائتمان التعهدي .

2- في الاجل الطويل والقصير ترتبط السيولة النقدية بعلاقة سالبة ايضا مع الائتمان التعهدي.

3- في مصرف الشرق الاوسط وحسب تقدير ARDL ايضا ترتبط السيولة النقدية بعلاقة موجب مع الائتمان النقدي وان المتغيرات المتخلفة زمنيا للسيولة النقدية والائتمان النقدي تؤثر بنسبة 96% في الائتمان النقدي .

4-هناك علاقة موجب بين السيولة النقدية و الائتمان النقدي في الاجل الطويل والقصير ايضا.

5- في المصرف التجاري العراقي وحسب تقدير VAR توجد علاقة موجب بين السيولة النقدية المتخلفة زمنيا والائتمان النقدي وان المتغيرات المستقلة المتخلفة زمنيا تأثر بنسبة 73% في الائتمان النقدي .

خامسا : منهجية البحث

استند البحث على الجمع بين الاسلوب الاستقرائي والاسلوب القياسي باستخدام برنامج Eviews9 .

سادسا : الحدود البحث

أ- **الحدود المكانية :** تم اختيار المصارف التجارية العراقية (مصرف بغداد و مصرف الشرق الاوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي) كحالة دراسية .

ب- الحدود الزمانية : تضمنت مدة البحث تحليل واقع السيولة النقدية والقدرة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية للمدة (2009-2020).

سابعا: هيكلية البحث

من اجل الوصول الى هدف البحث والتحقق من الفرضية

فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول تضمن

الفصل الاول : الاطار النظري والمفاهيمي للسيولة النقدية والقدرة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية من خلال مبحثين ، تضمن المبحث الاول على مفهوم السيولة النقدية واهميتها ومصادرها واهدافها وانواعها والعوامل المؤثرة في السيولة المصرفية والمخاطر السيولة النقدية و الاطار العام للمصارف التجارية ، بينما تناول المبحث الثاني مفهوم الائتمان المصرفي وتطوره واهميتها واسسها في منح الائتمان والعوامل المؤثرة في قرار حجم الائتمان المصرفي وانواعها ونماذجها واهدافها ومزاياها وادواتها وتصنيفاتها ومخاطر الائتمان المصرفي .

الفصل الثاني : تضمن تحليل واقع السيولة النقدية والقدرة الائتمانية عينة الدراسة للمصارف التجارية العراقية (مصرف بغداد ومصرف الشرق الاوسط للاستثمار و المصرف التجاري العراقي) من خلال مبحثين ايضا ، المبحث الاول تحليل واقع السيولة النقدية عينة الدراسة للمصارف التجارية العراقية (مصرف بغداد و مصرف الشرق الاوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي) اما المبحث الثاني تحليل القدرة الائتمانية عينة الدراسة للمصارف التجارية العراقية (مصرف بغداد – مصرف الشرق الاوسط للاستثمار –مصرف التجاري العراقي)

الفصل الثالث: اختص الفصل الثالث بالأساليب الرياضية الكمية المطبقة على بيانات المصارف التجارية المأخوذة وتحليل النتائج من خلال مبحثين ، تضمن المبحث الاول على توصيف الأنموذج القياسي والاطار النظري للأنموذج القياسي ’وتضمن المبحث الثاني والاخير على قياس وتحليل اثر السيولة النقدية على الائتمان المصرفي لعينة من المصارف التجارية العراقية (مصرف بغدادو مصرف الشرق الاوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي).

ثامنا: الاستعراض المرجعي الدراسات السابقة .

تناول دراسة هذا الموضوع العديد من الكتاب والباحثين وعلى النحو الاتي :-

أ- الدراسات العربيـــة

-1

الفقرات	التفاصيل
اسم الباحث	عبد الحسين جاسم محمد الاسدي[1].
عنوان البحث	ادارة السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة.
اسم الباحث	امير علي خليل الموسوي [2].
مكان وزمان اعداد البحث	2005
عنوان البحث	استراتيجيات تنمية الموارد المالية واثرها في محفظة الائتمان المصرفي: دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية الحكومية والاهلية.
مكان وزمان اعداد البحث	العراق – 2010
هدف البحث	يتبلور الهدف الرئيس لهذا البحث في التعرف بالدور الذي تؤديه استراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان المصرفي، كما توجد هناك اهداف اخرى تسعى الى تحقيقها اهمها : 1- بلورة اطار نظري للتعرف بوسائل او استراتيجيات تنمية الموارد المالية وانواعها وطبيعة محفظة الائتمان المصرفي وابعادها . 2- تحديد مستوى اهتمام المصارف التجارية الحكومية والاهلية بمتغيرات الدراسة (استراتيجيات تنمية الموارد المالية ومحفظة الائتمان المصرفي).
فرضية البحث	يقوم البحث على فرضيتين رئيستين مفادها : 1- ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية وكل من العائد و المخاطرة . 2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين استراتيجية تنمية الودائع ومحفظة الائتمان المصرفي .
اهم ما توصل الية البحث	1- تتباين المصارف عينة الدراسة في تبني محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها. 2- ليس هناك علاقة تأثير بين السيولة المصرفية وكل من العائد و المخاطرة 3- توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لاستراتيجية الحصول على القروض في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها.

-2

الفقرات	التفاصيل
اسم الباحث	عبد الحسين جاسم محمد الاسدي[1].
عنوان البحث	ادارة السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة.
اسم الباحث	امير علي خليل الموسوي [2].
مكان وزمان اعداد البحث	2005
عنوان البحث	استراتيجيات تنمية الموارد المالية واثرها في محفظة الائتمان المصرفي: دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية الحكومية والاهلية.
مكان وزمان اعداد البحث	العراق – 2010
هدف البحث	تتلخص أهداف البحث بالآتي : التعرف على قدرة الادارة المصرفية في ادارة السيولة المصرفية من خلال: 1- استثمار السيولة المتوفرة في فرص استثمارية منخفضة المخاطر ، عالية في العوائد والتي تحقق العائد الافضل لمخاطرة اقل 2- توفر السيولة عند مواجهة المصرف لطلبات سحوبات الودائع او الايفاء الالتزامات المالية المستحقة . 3-تلبية طلبات رجال الاعمال والمستثمرين في حالة الطلب على القروض في وقت الرواج الاقتصادي.
فرضية البحث	يقوم البحث على فرضيتين رئيستين مفادها : 1- ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية وكل من العائد و المخاطرة . 2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين استراتيجية تنمية الودائع ومحفظة الائتمان المصرفي .
اهم ما توصل الية البحث	ضرورة قيام المصرفين بتدعيم راس مالهما من خلال الاحتياطات المتراكمة لديهما ليتلاءم مع نسبة الزيادة في ودائعهما ليتمكنا من المساهمة بشكل اكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية

([1]) عبد الحسين جاسم محمد الاسدي ، ادارة السيولة المصرفية واثرها في العائدة والمخاطرة كدراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية ،رسالة ماجستير ، العراق ، كربلاء جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد،2005

([2]) امير علي خليل الموسوي ، تنمية الموارد المالية واثرها في محفظة الائتمان المصرفي : دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية الحكومية والاهلية ، رسالة ماجستير ، العراق جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية ، 2010.

اهم ما توصل اليه البحث	العمل على اعداد التقارير السنوية والحسابات الختامية بأقصى سرعة ممكنة ولا سيما المصارف الحكومية من اجل توفير قاعدة بيانات لكل مصرف وتقديم الدعم المعلوماتي لقسم المتابعة والتخطيط الاستراتيجي

-3

الفقرات	التفاصيل
اسم الباحث	حربية رشيد بوري[1]
عنوان البحث	تقييم النشاط الائتماني في مصرف الشرق الاوسط للمدة (2005-2019).
مكان وزمان اعداد البحث	العراق – 2021
هدف البحث	الاهداف التَّي يسعى البحث لتحقيقها كما يأتي : 1 - تحديد مفهوم الائتمان المصرفي ومؤشرات قياسها؟ 2 – بيان حجم الائتمان المصرفي في مصرف الشرق الاوسط خلال مدة البحث ؟ 3- تقييم النشاط الائتماني في مصرف الشرق الاوسط في الدة (2005-2009).
فرضية البحث	عدم تطوير النشاط المصرفي في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار باستعمال المؤشرات المالية لتقييم النشاط الائتماني فيها للمدة (2005- 2019).
اهم ما توصل اليه البحث	ضرورة التركيز على العمل المصرفي لمدة مناسبة والتي من شأنها امتصاص السيولة الفائضة عن الحاجة بالشكل الذي يقلل نسب السيولة لدى المصارف

(1) حربية رشيد بوري ، تقييم النشاط الائتماني في مصرف الشرق الاوسط للمدة (2005–2019) ، رسالة ماجستير ،العراق ،الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 132/ اذار / 2022.

الدراسات الاجنبية

1-

الفقرات	التفاصيل
اسم الباحث	Mohammad Sami M. Aldhahrawi[1]
عنوان البحث	The Impact of CAMELS' Components on the Credit Risks that Commercial Jordanian Banks Listed in Amman Stocks Exchange Face أثر عناصر أنموذج تقييم أداء البنوك "CAMELS " في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
مكان وزمان اعداد البحث	بريطانيا – 2015
هدف البحث	هدف البحث إلى اختبار أثر عناصر نموذج "CAMELS " في عنصر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية.
فرضية البحث	1a- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05≥) لعناصر نموذج (CAMELS) في عنصر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. 2a- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دالة (0.05 ≥) لعنصر جودة عوائد البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في مخاطرها الائتمانية.

(1) Mohammad Sami M. Aldhahrawi, The Impact of CAMELS' Components on the Credit Risks that Commercial Jordanian Banks Listed in Amman Stocks Exchange Face, المجلد16، العدد الثالث , بريطانيا, جامعة انجليا واسكن، 2015.

اهم ما توصل الية البحث	الترتيب لعقد ندوات محلية واقليمية ودولية، للخروج بقرارات عملية تساعد البنوك العاملة في الدول النامية على تطبيق نموذج تقييم خاص بها.

2-

الفقرات	التفاصيل
اسم الباحث	Malek Soulyman[1].
عنوان البحث	The Effect of The Accounting Information In The Effectiveness of Liquidity Risks Management (Afield Study In The Industrial Bank In Syria) اثر المعلومات المحاسبية في فاعلية ادارة مخاطر السيولة (دراسة ميدانية في المصرف الصناعي في سوريا)
مكان وزمان اعداد البحث	سوريا – 2015
هدف البحث	تتمثل في التركيز على العلاقة بين بعض خصائص المعلومات المحاسبية و فاعلية ادارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي السوري على النحو الاتي 1- تحديد اثر ملاءمة المعلومات المحاسبية في فاعلية ادارة مخاطر السيولة 2- تحديد اثر موثوقية المعلومات المحاسبية في فاعلية ادارة مخاطر السيولة
فرضية البحث	1- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وفاعلية ادارة مخاطر السيولة . 2- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وفاعلية ادارة مخاطر السيولة.

([1]) Malak Soulyman , The Effect of The Accounting Information In The Effectiveness of Liquidity Risks Management (Afield Study In The Industrial Bank In Syria, كلية الاقتصاد جامعة حلب – سوريه,2013.

اهم ما توصل اليه البحث	توصل البحث الى وجود تأثير معنوي لكل من ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في فاعلية ادارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي السوري .

3-

الفقرات	التفاصيل
اسم الباحث	Ali A .Razaq AL-Aaraji [1]
عنوان البحث	Impact of Liquidity A at the Strategic Performance Level of Iraqi Commercial Bank & Middle East Bank is a Model. اثر السيولة النقدية في النشاط المصرفي المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الاوسط انموذجا.
مكان وزمانية اعداد البحث	ايران - 2018
هدف البحث	تهدف البحث الى التعرف على السيولة النقدية من حيث المفهوم والمنطلقات والعوامل المؤثرة فيها عينة الدراسة
فرضية البحث	أنَ البحث يقوم على فرضية العدم :وهي الفرضية القائلة بان الفرق الملاحظ بين مجموعتي التجربة والشاهد في العينة ناتج عن الصدفة ،وغير موجود في الجمهرة ،وتعد صحيحة حتى يتم اثبات بطلانها بواسطة الاختبارات الاحصائية .

([1]) Ali A .Razaq AL-Aaraji , Impact of Liquidity A at the Strategic Performance Level of Iraqi Commercial Bank & Middle East Bank is a Model , جامعة المصطفى /مركز البحوث و الجامعة Iran ,2018,

اهم ما توصل الية البحث	ضرورة اهتمام الادارة المصرفية للمصرف التجاري العراقي والشرق الاوسط للاستثمار بالسياسات النقدية والمالية من خلال تعزيز القدرة الايفائية اليومية وفي وقت الازمات وذلك بإدخال الادارة المصرفية بدورات تطويرية لتجنب المخاطر من خلال تطبيق جميع الشروط والمعايير الدولية على اساس أنَ صمام الامان وتلافي المخاطر الداخلية من حيث التمويل والائتمان النقدي وحجم القروض والسلف .

الفصل الاول / الاطار النظري للمصارف التجارية والسيولة النقدية والقدرة الائتمانية

المبحث الاول : الاطار النظري للسيولة النقدية

المبحث الثاني : الاطار النظري للمصارف التجارية

المبحث الثالث : الاطار النظري للقدرة الائتمانية

الفصل الاول : الاطار النظري للمصارف التجارية العراقية والسيولة النقدية والقدرة الائتمانية

تـــمـــهيـد

تُعد السيولة من الاهداف الاساسية لمنشآت الاعمال بشكل عام ولقطاع المصارف بشكل خاص وذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة النقدية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في المواعيد التي تحددها تواريخ الاستحقاق، وإن الـسيولة المصرفية بشقيها (النقدية وشبه النقدية) إذا ما تمت معالجتها بصورة سليمة، فإنها سوف تحقق أهـداف المصرف الرئيسة الممثلة بالسيولة الكفؤة والربحية والامان مجتمعة، وتعمل على حل مشكلة التناقض بين هذه الاهداف بما يحقق رغبات كل من الزبائن والمالكين والسلطات الرقابية، في آن واحـد .

ومن خلال التخطيط الجـيد للسـيولة سـيوفر الامـوال اللازمة لسـد احتياجات المودعـين من جهة ،وتنفيذ الـسياسات الائـتمانية والاسـتثمارية والـخدمية من جهة أخـرى، كما أن التقدير الجيد لها سيعمل بجنب المصرف للالتزامات المالية في حال انخفاضها عن الحد المطلوب، أو ضياع فرص الـربح الناجمة عن عـدم استغلال الفوائض النقدية في التوظيف المناسب لها، وإن هذا سيضع أمام إدارة المصرف صورة حقيقية للموارد المالية التي بحوزة المصرف في الوقت الحاضر والمتوقعة في المستقبل.

المبـــحث الاول: الاطـــار النـــظري للـــسيولة النـــقديـــة

المـــــطلب الاول / مفهوم السيولة النقدية واهميتها:-

وفيه سيتم التطرق الى مفهوم واهمية السيولة النقدية وعلى النحو الاتي

اولا: مفهوم السيولة النقدية

على الرغم من تعدد المفاهيم التي تنـاولت موضـوع السيـولة الا ان جميعها تـكاد ان تعـطي نـفس المعنى بوجود بعض الاختلافات التي جاءت عـن اختلاف في وجهات النظر حول تحديد درجـة سيولة الأصل أو الموجود.

وتـعرف السيولة بشكلها الـعام على انها " السهولة والكلفة التي يمـكن بها الأصل أو الموجود ان يتحول إلى نقد سائل وبدون خسائر في قيمته، ويركز هذا التعريف على السيولة التي يتحول بموجبها الموجود إلى نقد سائل ، اي هل توجد مشاكل تحول دون امكانية تحول الاصل إلى نقد سائل ام لا[1].

كما وتعني السيولة في مفهـومها المطلق بالنـقدية"cash Money " أما السيولة في معناها الفني- "فتعني قابلية الاصل للتحويل إلى أصول نقد سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الاداء حالا أو في غضون فترة قصيرة" بعبارة أُخرى تـعد الـسيولة من اهـم السـمات الحيـوية التي تتـميز بها البنوك عن الوحدات الاقتصادية الاخرى ،ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل السداد الذي عليها من مستـحقات ولو لبعـض ألوقـت ،فأن مـجرد اشـاعة عـدم توفيـر سيولة لدى البنك كـفيلـة بأن تـزعـزع ثقة العملاء وتدفعهم لسحب ودائعـهم هذا قد يعـرض البنك الى الافلاس [2].

وكذلك تعني الـسيولة مقـدرة البنـك علـى مـواجهة السـحوبات مـن الـودائع ومـواجهة سـداد الالتزامات المسـتحقة وكـذلك على مـواجهة الطـلب على القروض دون تأخـير[3].

أي أن مفهوم السيولة هو نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والاصول سهلة التحويل إلى نقدية (أصول شبه نقدية) وبين الالتزامات المستحقة الايفاء بها. ولتحقق هذا الغرض تحتفظ المصارف بحد أدنى من النقدية بخزينة المصرف وكذلك لـدى البنك المركزي والمصارف الاخرى أو المراسلة فما يـعرف ذلك بالاحتياطي القانوني[4].

---

(1)عبـاس كاظم الدعمي ومروج طاهر الموسوي ، تأثير ادارة المخاطر السيولة المصرفية في الاداء المالي المصرفي، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الخامس ، العدد العشرون 2020 ص 77.

(2) نصر حمود مزنان ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،ط1 ، 2009،ص 62.

(3)عبد الحميد طلعت ، ادارة البنوك التجارية ،مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، 2000، ص 189.

(4) محمد الجموعي قريشي ،اهمية السيولة النقدية واهمية القطاع المصرفي للاقتـصاد ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ،الجزائر ،العدد 9، 2011،ص265.

وقد عرفــت السيولة بانها ما تـحتفظ به المؤسسـات المالية من الاموال النقديـة او ما يـتوافـر بها من موجودات سريعة التحول الى نقد وبدون خسائر من قيـمتها ،أذ أنَ الغـرض منها هو الايفاء بالالتزامات المترتبة او المستحقة على هذه المؤسسـة وبدون خـسـائر [1].

وتعرف كذلك بانها المـدى الـذي يـمكن من خـلاله للأصـول المالية ان تتـحول فيـه الى نـقد عـند اشـعار قصير بالقيمة السوقية او قريب منها [2].

وعرفت كذلك بأن السيولة في المصارف تعني الفرق بين الموارد المتاحة له والاموال المستخدمة في مختلف انواع الموجودات ضمن التوازن الذي تـفرضه الموجودات المصرفية المتعارف عليها ،او تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الاموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الاقراض [3].

اذن فهي الملاءمة أو السـرعة التـي يمـكن عبرها تـحويل هذا الـموجود إلى نقد ، وأن عمـلية تـكـوين الاصول ذات الاكثـر جاذبية بالنـسبة للمقرضين تتضـمن تـكوين الموجودات التي من المـمكن تـحويلها إلى سـيولة بسـرعة من دون خسـارة يمـكن ان تحسـب[4].

وبشكل عام تعرف السيولة المصرفية على انها القدرة على تحويل الاصول الى نقد بشكل سريع ودون تحقيق خسائر وبالتالي يمكن القول ان السيولة تبين قدرة المؤسسة على تحويل اصولها من خلال بعدين[5]:

1- يتمثل البعد الاول فـي الوقـت الذي تتطـلب عملية تحويل الاصول الى نقدية اذ كلما قل الوقت زادت درجة السيولة للاصل .

2- يتمثل البعد الثـاني في درجة الـــتأكد التي ترتبط بعملية التحويل اي درجة التـــــأكد من السعر الذي سـوف يتم بمـوجبه عملية تحـويل الاصل الى نقديـة ولا تتـــرتـب عليه خســارة معـــتبرة.

ومن خلال ما تم عرضه يمكن القول بان السـيولة هي حالــة تتطـلب عـدم الوقوع في حالة من حــالات العـسر .

ثانيا : اهمية السيولة في المصارف التجارية:-

تـعد السـيولة في البنوك التـجارية من الوظـائف التي تـؤديـها هذه البنوك في النشـاط الاقتصادي، ومن أهـم الوظائـف، هو قـبول الودائـع من الجـمهور او المشروعات واستخدامها في شراء الأصـول

---

(1) فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري ،ادارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)،ط1، دار وائل للنشر، عمان 2004 ،ص93 .

(2) مـفلح محمد عقل ، وجهات نظر مـصرفية الجزء الثاني ، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع وعمان ،الاردن،2006و ص158.

(3) صندوق النقد الدولي ، WWW.imf.org, 2013.

(4) Howells,Peter,Bain,Keith."FinancialMarkets&Institutions"3th ed PrenticeHall, 2000,8.

(5) طارق الله خان، حبيب احمد ، إدارة المخاطر : تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية، ، البنك الاسلامي للتنمية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ،المملكة العربية السعودية ، 2003، ص240.

المالية المختلفة ومنها القروض، و تعد الاصول السائلة من اهم الاصول التي يقوم البنك ،بتوجيه ودائعه اليها بسبب ان هذه الودائع معرضة للسحب في أي وقت، و من ثم يجب على البنك أن يكون مستعدا لرد هذه الودائع لأصحابها عند طلبها، و إلاّ عجز البنك أو تأخر رد هذه الودائع لأصحابها فان ثقة عملاءه في كفاءته سوف تنهار مما يدفعهم إلى طلب سحب ودائعهم ،وهذا بدوره قد يؤدي إلى انهيار البنك وافلاسه (النقطة توضح أهمية السيولة بالنسبة للبنك و الفرق بينه و بين منشآت الاعمال الاخرى التي يمكنها أن تؤجل ديونها مستحقة السداد، و بالاتفاق مع دائنيها طالما لديها من الظروف ما يبرر تأجيل السداد، أما البنك مطالب بأن لا يتأخر في رد الودائع بينما يتقارب مع زبائنه في رد ما حصلوا عليه من قروض منه إذا كانت لديهم الاسباب ما يبرر ذلك) و أيضاً من اسباب اهمية الاحتفاظ بالسيولة، لدى البنوك التجارية هي مواجهة الطلب على القروض أو العملاء و كذلك إن ظهور فرص استثمارية ذات عائد أكبر، و مخاطر أقل سوف تحتم على البنك الاحتفاظ بأصول نقد سائلة و استغلالها لاحتمال عدم تكرار تلك الفرصة مرة اخرى[1].

إضافة الى ذلك يمكن اختصار أهمية السيولة في النقاط الاتية[2]:

١ تعزيز موقف البنك ضد مخاطر سوق المال الحساس وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

٢ تعزيز ثقه عملاء البنك من المودعين و المقترضين والتأكيد على امكانية الاستجابة لمتطلباتهم في أي وقت.

٣ التأكيد على مقدرة البنك في الوفاء بالتزاماته و تعهداته.

٤ تجنب التوجه الى بيع بعض الاصول وسلبيات هذا البيع (تجنب البيع الجبري لبعض الاصول).

٥ تجنب اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي.

ثالثا: مصادر السيولة النقدية :-

يوجد مصدران من مصادر السيولة النقدية هما :

أ- المصادر الداخلية للسيولة النقدية : وتشمل الاحتياطات الاولية والثانوية

اولا: الاحتياطات الاولية : وهي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون ان يكسب منها عائدا [3].

---

(1)عبد الوهاب يوسف احمد – التمويل وادارة المؤسسات المالية ، دار الحامد للنشر ،الخرطوم ،2008،ص164.

(2) بيطار زهرة ، قادري علاء الدين ،مؤشرات السيولة المصرفية واثرها على درجة الامان المصرفي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية –دراسة قياسية خلال الفترة 2013-2019، مجلة الدراسات التجارية الاقتصادية المعاصرة ،العدد2، 2021، مجلد4 ص505.

(3) منير ابراهيم هندي ادارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات ،ط3،المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية ،1996،ص28.

وتتألف هذه الاحتياطات على مستوى البنك الواحد من خمس مكونات وهي[1] :

1- أَلنقد بالعملة المحلية والاجنبية في الصندوق**:** يشمل مجموع الاوراق النقدية بالعملة أَلمحلية والاجنبية والمسكوكات ،وتسعى المصارف التجارية الى تقليل المجموع الى اقل حد يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الاخرين ،وان السبب يعود الى ان هذا الرصيد لا يدر أية عوائد ،وانه قد يتعرض الى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل ،وقد يتعرض الى السرقة من الخارج خاصة في المناطق غير الامنة[2].

2-الودائع النقدية لدى البنك المركزي :تنص التشريعات الحديثة على الزام البنك التجاري بالاحتفاظ بنسبة من امواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي وتعرف بنسبة الاحتياطي القانوني ،والبنك المركزي لا يدفع أي فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه ،ولكن اذا زادت نسبة الايداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين فأن المصرف يدفع فائدة على هذه الزيادة المودعة لديه[3].

3-الودائع لدى المصارف المحلية الاخرى : هي الاموال التي يودعها البنك التجاري لدى المصارف المحلية الاخرى ،من اجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات اخرى من الديون ،ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقود لديها ،او زادت علاقتها البنكية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجه.

4-الصكوك تحت التحصيل :وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الاخرى التي لم يتم استلام قيمتها لحد الان [4].

5-الودائع لدى المصارف الاجنبية في الخارج: تسطيع البنوك التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المرسلين في خارج البلد مما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة ألاقتصادية والنقدية في ذلك البلد ،من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الاخرى،

وتنقسم الاحتياطات الاولية من حيث مشروطتيها القانونية على نوعين:

أ- الاحتياطات القانونية : وتشمل مجموع الاموال شبه النقدية والنقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي ، فالجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطات الثانوية

---

(1) منير ابراهيم هندي ادارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات ،ط3،المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية ،1996،ص28.

(2) خليل محمد الشماع ،ادارة المصارف ،ط2، مطبعة الزهراء ،بغداد ،1995، ص 372.

(3) رشاد العصار ،دراسات تطبيقية في ادارة المصارف ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الاردن ،1991، ص 64.

(4) Hempel George H., Simonson, Donald F. and Goleman, Alan B. Bank management: text and cases, 4 th de, John wiley & sons, Inc, 1994, P51.

والذي يأخذ صور سندات الحكومة وحوالات الخزينة ، والجزء النقدي من هذه الاموال يكون ضمن الاحتياطـــات الاولية الذي يأخذ شكل ودائع لدى البنك المركزي ونقد في الصندوق [1].

ب- الاحتياطات العامة : هي الاموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها البنك بموجب تشريعات السلطة النقدية ،وانما يحتفظ ببعض منها ويستخدم البعض الاخر وفقا لسياسة البنكية [2].

ثانيا- الاحتياطات الثانوية : وهي موجودات سائلة تدر لها عائدا ،وتشمل الاوراق التجارية المخصومة والاوراق المالية ،وبالإمكان تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة اليها وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة ،ومنها انها تسهم في تدعيم الاحتياطات الاولية ،واستيعاب ما يفيض من الاحتياطات الاولية عن متطلبات المصرف ،وكذلك تسهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف [3].

ب-المصادر الخارجية للسيولة: لقد بدأت العديد من المصارف في الستينيات و السبعينيات بجمع المزيد من الاموال السائلة المتمثلة بالاستدانة في سوق الاموال وتدعى هذه الاســتراتيجية ادارة الديون وتدعو الى الاستدانة الكافية للأمــوال ،وان المصــدر الأساسي للسيولة المقترضة للبنك يتضمن شهادات الايداع واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في البنك المركزي واتفاقيات البيع واعادة الشراء[4].

رابعا :اهــداف السيولة النقدية :-

إنَ نتائج السيولة النقدية توصف بانها من اهم الاسس التي تستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الادارة وقدرتها في تحقيق الاستــثمار الافضل للموارد ،

وعلية فان السيولة النقدية تهدف الى تحقيق الاتي [5] :

1- تقييم الوضع النقدي والمالي للمصرف.

2- تقييم نتائج قراءات التمويل والاستثمار .

3- تحديد الانحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص اسبابها.

4- الاستفادة من نتائج التحليل لتعداد قوائم التدفقات النقدية والخطط المستقبلية .

5- التدقيق باحتــمالات الفشل الذي يواجه المصرف.

---

(1) فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، مصدر سابق،ص25.

(2) رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي ومعاصر ، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2002 ،ص 189.

(3) منير ابراهيم هندي مصدر سابق ، ص 30.

(4) فرح يعقوب ،ادارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي ،الجامعة الافتراضية السورية2017، ص17.

(5) عدنان تايه النعيمي وارشد فؤاد التميمي ،التحليل والتخطيط المالي :اتجاهات معاصرة ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن، 2006،ص21.

خامسا : انـــواع السيولة:-

تنقسم السيولة على ثلاثة انواع هي[1]:

1- **السيولة القانونية** : تحرص الدولة في توفير عنصر الاطمئنان ، والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنـك المركزي، وفي هذا السبيل يفرض البنـك المركزي نسبة قانونية للسيولة، تلتزم بها البنوك التجارية والاّ سوف تتعرض لعقوبات مالية اذا ما انخفضت تـلك النسبة عمـــا هو مقرر.

وتتكون هذه النسبة من مقادير الامـوال التي يحجبها البنك التجاري عن الاقراض وتتضـمن هـذه الامـوال مـــا يـــــلي:

أ- احتيـاطي نقدي : هي عبارة عن نسبة مئـوية من الودائـع والارصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والمراسلين والفروع بالخارج، واية مبالـغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات ،او حوالات ،او اعتمادات ويـودع هذا الاحتياطي في البنـك المركزي.

ب- اصول سـائلة: وهي نسبة مئوية من اجمالي ودائـع البنك والتزاماته وتشمل الاصول الرصيد النقدي بخزائـن البنك ،وما بحوزته من سندات حكومية ،او ذهب ، والمبالغ التي تكون تحت التحصيل من كـــــوبونـــات الاسهم ، وفوائد السنـدات ، والشيكات ،والحوالات ،والاوراق المالية ،والعملات الاجنبية واية اصول اخرى ذات سيولة عالية ،كالكمبيالات الجيدة.

2- **السيولة الاضافية** : تحرص البنوك التجارية على توفـير نسبة من السيولة الاضافية اعلى من السيولة القانونية المفروضـــة عليها ، لغرض تدعيم الثقة فيها واستغلال اية فرص جديدة ،للتوظيف تدر عائدا عالية وتبلغ نسبة السيولة الاضافية عند المصارف ما يقارب من 30% في المتوسط.

3- **السيولة الاحتياطية** :وهي تمثل الاصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي حيث يقدم البنك المركزي للبنوك التجارية تسـهيلات مصرفية تحقق لها السيولة الـلازمة عند الضرورة ،نـظير رهن اصولها ،كالكمبـيالات الجيدة المـخصومة ،او الاوراق الـمـالية المـــمتازة التي يحددها البنك ، او بضائع مرهونة ،وفي العادة تلجا البنوك التجارية الى الاقتراض من البنك المركزي ،لمواجهة الظروف الموسمية ،كتمويل محصول الزراعة ،وهذا التمويل يقتضي توفير السيولة في وقـت معين ،وتنتهي حاجـة البنك اليها بانقضاء ذلك الوقـت ،وكذلك تحتاج البنوك الى الاقتـراض من البنك المركزي عندما تواجه طلبات سحب غير متوقـعة لان البنوك تحرص على اقتـــتاء الاصول التي يقبلها البنك المركزي كرهـن لتمثل سيولة احتياطية عندها وقت اللزوم.

سادسا: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:-

إنَ سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة، بل في تغير مستـمر وهناك مجموعة من العوامل الي تؤثر بـــها المصارف التجارية واهمها ما يـــــلي:

---

(1) سوزان سمير ذيب واخرون ، ادارة الائتمان ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الاردن،2012،ص40-41.

1- **عمليات الايداع والسحب على الودائـع**: حيث تـؤدي عمـليات السـحب المصرفي من الـودائـع الى تخفيض نـقديـة الصـندوق ،واحتياطات البنك التجاري في خـزائنه ،او لـدى البـنك المركـزي ،ومن ثم تؤدي الى تقليص سيولته ، فان لعمليات الإيـــداع النقدي من خلال تحويل النقود القانونية الى ودائع مصرفية تؤدي الى تحسين سيولة المصرف التجاري [1].

فكلما زاد حـجم ودائع الزبائن لدى المصرف وكانت حركـة ودائعه اكثـر اسـتقرارا واقل تذبذبا كانت سيـولة المصرف عالية وبالعكس [2].

ومن ناحـية اخرى إنَ نسبة من ودائــع المصرف، هي ودائع تـــحت الطلب اي ودائـــع جـــارية، وخاصة قطـــاع الافراد ،فـــأنها تـتمتع بدرجـة سيولـة اعلى من ودائـع التوفـــير والودائع الثابتة لأنـها تكون قريبـة الاستحقاق[3].

2- الوعي المصرفي لدى الجمـهور: إنَ البـلدان النامـية تكون درجة الـوعي المـصرفي لـدى مـواطنيها منخفـضة ،إذ انَهم يـفضـلون ان تكون اموالهم تحت ايـديهم باستمرار، وعدم قيـامهم باستخدام الصكوك او ادوات الوفـاء المختلفة كبطاقات الائـــتمان، على عـــكس المجتمعات المتـقدمة التـــي تفضل اسـتخدام الصكوك ،وادوات الوفاء المختلفة على حسـاب النقد وهذا يؤدي الى زيادة خـلق الائتمان اي كلما زاد الوعـي المصرفي لـدى الجمهور انخفضت اهمية السـيولة لدى المصارف وبـــالعكس.

3- تسوية ارصدة المقاصة بين المصارف: من بين المهام التي يمارسها البنك المركزي بصفته بنكا للبنوك تولي عمليات المقاصة بين المصارف ويعد مصرف انكلترا اول بنك مركزي يقوم بوظيفة المقاصة والتسويات بين المصارف التجارية في عام 1854 ويعد البنك المركزي من اكثر المؤسسات ملائمة للقيام بهذه الوظيفة ،حيث انه يحتفظ لديه بحسابات المصارف التجارية الاعضاء في النظام المصرفي وانه يحتفظ بالاحتياطي النقدي الالزامي الذي تلتزم المـصارف التـجارية بإيـــداعه لـــديه وبالتالي يسهل ذلك من عمليات المقاصة والتسوية [4].

ففي هذه الحالة تضـاف موارد نقـدية جـديدة ،الى احتياطاته النـقدية التي يحتفظ بها البنـك المركزي ،مما يزيد من ارصـدته النقدية ،وتجدر الملاحظة ان عمليات المقاصة التي تجري على مسـتوى الجهاز المصرفي ،تؤدي الى احـداث تغير في توزيع السـيولة المتاحة بين المصارف ،دون ان يصاحب ذلك اي تغيير في الكمية الاجماليـة للسـيولة المصرفية ، اما على مسـتوى ألمصرف الواحد فان حجم

---

(1) معهد الدراسات المصرفية "ادارة السيولة في المصرف التجاري "نشرة مالية ومصرفية ،السنة الخامسة ،العدد 2،دولة الكويت ،ايلول 2012، ص2.

(2) عبد السلام لفـته سعيد ،خصوصية العمل المصرفي ،دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، الطبعة 2،كلـية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد ،2012، ص135.

(3) صادق راشد الشمري، "ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية" ،دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 3، بغداد- السعدون،2012،ص432-433.

(4)يسرا السامرائي وزكريا الدوري ، البنوك المركزية والسياسة النقدية ،اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ،ط1، دار اليازوري العلمية ، 2020 ، ص59.

السيولة المتوفرة تتـــأثر نتيجة عمليات المقاصة فالمصرف الذي يحقق رصيدا(دائنا) قبل المصارف الاخرى سيشهد تحسسا في سيولته [1].

4- السوق المالية: ان وجود سوق مالي نشيط بإمكانيه عالية لتداول الاوراق المالية التي يمتلكها البنك ،يؤدي الى اكتفائه بسيولة ادنى مما لو لم تتواجد السوق المالية التي تمكنه من بيع الاوراق المالية عند احتياجه الى السيولة [2].

5- ضعف تخطيط ادارة السيولة: ويحصل هذا من حيث عدم التناسق ،بين الموجودات والمطلوبات للبنك في أجال استحقاقها[3].

6- علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية : بما إنَ البنك المركزي يعد كممثل للسلطة النقدية في البلد ،فانه يمتلك قدرة التأثير على السيولة المصرفية ،فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض النقد في وقت التضخم فانه سيعمل على تخفيض حجم الارصدة النقدية الحاضرة ،او الاحتياطات النقدية المتوافرة لديها ويقلل قابليتها على منح القروض، من خلال القيام برفع سعر اعلى للخصم، وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامي) ويحصل العكس في حالة توسع عرض النقد "الانتعاش ألاقتصادي"[4].

7- رصيد راس المال الممتلك : يؤثر رصيد راس المال الممتلك على السيولة النقدية للمصرف التجاري ،اذ انه كلما زاد راس المال الممتلك زادت السيولة النقدية والعكس في حالة الانخفاض راس المال الممتلك للمصرف الامر الذي يحدد من قدرته الاقراضية وضعف مواجهته على تسديد التزاماته الجارية .

---

(1) ملتقى المحاسبين الأردنيين والعرب،2010،ص2.
(2) عبد السلام لفته سعيد، مصدر سابق ،ص136.
(3) محمد كمال كامل عفانه "ادارة الائتمان المصرفي ، دار اليازوري العلمية ، ط2،عمان ، الاردن ،2018، ص137.
(4) رضا صاحب ابو حمد ،ادارة المصارف ، مصدر سابق ، ص228.

المـــطـلب الـــــثانـــــي /مخـــاطر الســـيولة النقدية

وفيه سيتم التطرق الى :-

اولا : مفهوم المخاطرة السيولة النقدية

تعددت التعاريف التي تناولت ادارة المخاطر النقدية ومنـها ان ادارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة ،والادوات الـلازمة لتـوقع ودراســة المخاطر النقدية المـحتملة ، وتـحديد مقدار اثارها المحتملة على اعمال المصرف واصوله وايراداته وقياسها في وضع الخطط المناسبة لما يمكن القيام به بتجنب هذه المخاطر ،او تحـجيمها والسيطرة عليها وضبطها وتخفيف من اثارها[1].

وعرفها معهد ادارة المخاطر على انها الجزء الأساســي للإدارة الاســتراتيجية لأي مؤسسة ،فهــي الاجراءات التي تتـبعـها المؤسسات بشــكل منظم لمواجـهة المـخاطر المصـاحبة لنشــاطاتها بــهدف تحقيق المـزايا التنـافسية المستدامة، من كل نشـاط ومن محفظة كل نشـاط[2].

وعرفها كاتــب اخر بانها الاثـر السلبي على الارباح نتيجة مصادر مخــتلفة، لعدم تــأكد قد يـؤدي الى خسـائر مالية سـواء اكـانت مـباشرة أم غـير مبــاشرة ،لذلك فان مقايس المخاطرة تــأخذ في حسابها هذه المصادر وتأثـيرها على الربحية[3].

وكـذلك تعـرف المـخاطر السيولة بانـها مـخاطر التـمويل وهـي دالـة للصـعوبة التـي يحتـمل ان يتــعرض لـها المـصرف عنـد تـدبير الامـوال مــن اجل الـوفاء بالالتـزامات وقد تنتـج مـن عـدم الـقدرة على بيـع اصــل ما بقيمتـه العـادلة [4].

لذا ينبــغي ان يتـمتع البنـك بمـركز مالي سـائل اي ان يمـتلك احتيـاطات اوليـة كافيـة وبمـوجودات اخرى يمـكن تحـويلها الى سيولة نـقدية بأســرع وقــت وبــدون خــسـائر [5].

ثانيا: انـــواع المـــخاطر المـــصرفية

إنَ المـؤسسات المالية ولاسيما البنوك تعد منـظمات اعمال ومن خــلال انشطتها الـمختـلفة في قبول الودائع ومنح القروض ،والتســليفات والاستـثمارات ، فأنـــها تتـعرض لأنـــواع المـخاطر المـالية في استــخدام امـوالـها لـهذا النشـاط فان نـجاح ادارة المصرف لابــد إنْ يتــم بــأجَراء المـوازنة السليمة بين الــعائد والمخاطرة لـذلك فان المخاطر تــشير الى عدم التأكيد بشان التدفقات النقدية

---

(1)حربي محمد عريقات ،سعيد جمعة عقل ، ادارة المصارف الاسلامية (مدخل حديث) ،ط1،دار وائل للنشر ،عمان ،2010،ص310.

(2) Institute of Risk Management Standard, London, Airmic Publishing,2002,p2.

(3) مصطفى كمال السيد طايل، الصناعة المصرفية في ظل العولمة، اتحاد المصارف العربية ،بيروت ،2009،ص174.

(4) رجاء رشيد عبد الستار ، تقويم الاداء المالي لمصرف الرشيد واهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية ،مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد 31، 2012 ،ص125.

(5) فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري ،مصدر سابق ، ص93 .

المستقبلية، إذ إنَ كل مؤسسة ،او مصرف تفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية الغير مؤكدة[1].

ومن اهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية والمصرفية هي الاتي[2]:

أ- المخاطر المالية:

ويعد من اهم المخاطر التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية ،كون معظم تعاملاتها تتم بالنقود والاسهم والسندات ،وهذا النوع من المخاطر تتطلب رقابة واشراف من قبل ادارات البنوك وفقا للتوجه ،وحركة السوق ،الاسعار، العملات ،والاوضاع الاقتصادية ،ومن اهم انواعها ما يأتي:

1- المخاطر الائتمانية:

تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالقروض والكشف على الحساب ،او اي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء و تنجم المخاطر عادة عندما يمنح البنك للعملاء قروضا واجبة السداد،

او عندما يفتح البنك خطاب اعتماد لاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير الاموال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها[3] .

2- مخاطر السيولة:

يحدث هذا الخطر عندما يعجز البنك عن توفير السيولة بتكلفة معقولة لمواجهة مختلف الطلبات ،بحيث يحدث عدم توافق زمني بين اجال استحقاق القروض الممنوحة، واجال استحقاق الودائع لدى البنك وتترتب مخاطر السيولة عن :

أ- توظيف الاموال ذات سيولة منخفضة جدا مثل شراء عقارات ،شراء اوراق مالية ،تقديم قروض طويلة الاجل.

ب - السحب المكثف من قبل المودعين.

ت- افلاس مقترض او مجموعة مقترضين.

ث-منح قروض بمبالغ كبيرة.

فهذه المخاطر تنتج بسبب عدم مقدرة البنك على جذب ايداعات جديدة من العملاء ،او ضعف البنك في ادارة الموجودات والمطلوبات ،ويقوم البنك باللجوء الى اسواق مالية كلما اقرض عملاءه لكي يتمكن من الايفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء المصرف ،فكلما اقترض البنك من الاسواق المالية قلت مقدرته على ابقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها.

3- مخاطر عدم الملاءة (خطر عدم القدرة على الوفاء):

---

(1) صادق راشد الشمري ،مصدر سابق، ص189.

(2) سمير الخطيب ،قياس وادارة المخاطر في البنوك ،ط1،الاسكندرية،منشاة المعارف ، الاسكندرية،2005 ،ص211.

(3) محمد عبد الفتاح الصيرفي ،ادارة البنوك،ط1،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،2006،ص62-63.

حيث يكون المصرف في حالة يسر وملاءة تفوق اصول خصومه ويكون في حالة عسر في الحالة العكسية ويعرف خطر عدم الملاءة بانه" الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في امواله الخاصة وذمته المالية بنقصها لدرجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع بحيث لا تتوفر لا على السيولة ولا على اموال اخرى يواجه خصومه، وعليه فان خطر عدم الملاءة اوسع من خطر السيولة ويظهر الاختلاف في كون عدم الملاءة اوسع من خطر السيولة ،اما عدم السيولة فلا يستلزم عدم ملاءة البنك ،فان عدم امتلاك الاموال الخاصة اللازمة والكافية لتغطية الخسائر الممكنة الوقوع ونظرا لأهمية هذا الخطر وفان على البنوك ان تلتزم بالتوفيق في تسيير اموالها بما يتناسب مع تغطية مخاطرها العديدة والمتوقعة[1].

4- مخاطر سعر الفائدة:

تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية بالتغيرات التي تطرا على مستوى معدلات الفائدة ويصبح الالتزام حساسا بالنسبة لمعدل الفائدة اذا كان من الممكن اعادة تسعيره في مدة زمنية معينة ، ويقصد بأعاده التسعير اي" التغير في التدفق النقدي المصاحب لاحد عناصر الاموال والخصوم"[2].

ويعد خطر سعر الفائدة لعدد كبير من المؤسسات المصرفية ثاني اهم صنف من الخسائر بعد خطر القرض، وتنتج هذه الخسائر عن الحركات الحاصلة في اسعار الفائدة والتي تضيق هوامش الفائدة ،"اي الفوائد المدينة اقل من الفوائد الدائنة" وتخفيض قيمة الاصول في الميزانية او خارج الميزانية[3].

5- مخاطر سعر الصرف :

وتحدث هذه المخاطر في سوق النقد بسبب تقلبات اسعار صرف العملات في المعاملات الآجلة ،ففي حال اصدار صكوك بالعملة الاجنبية فان انخفاض سعر تلك العملة يؤدي الى تحمل المصدر خسائر بمقدار ذلك الانخفاض ،والعكس في حالة ارتفاع سعر العملة الاجنبية فيحقق المصدر ارباح ،كما ان مخاطر سعر الصرف تظهر ايضا عند اصدار الصكوك بعملة معينة واستثمار حصيلتها بعملات اخرى[4] .

6- مخاطر السوق:

وهي مخاطر خسارة في المركز المالي ،بسبب تغيرات في احد او كل عوامل مخاطر السوق الرئيسية، كأسعار السوق، أسعار الفائدة ،معدلات الصرف .

---

(1)عياش زبير ،فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية ، المركز الجامعي ام البواقي،2007، ص31.

(2) طارق عبد العال حماد ،تقييم اداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، ط1،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الاسكندرية،2001، ص92-93.

(3)Mikdashi Zuhayr,Ies banques a lere de la mondialisation,edition economicoParis,1998,p91.

(4) محمد عبد الله شاهين ، سياسات التمويل واثره على اداء الشركات ،دار حميثرا للنشر والترجمة ،2017 ،ص253.

بدأت مخـاطر السوق بالظهور في بداية الثمانينات وبعد ازدياد اهمية سوق الاسهم عند قيام البنك باستثمار اموال بكميات ضخمة في الاوراق المالية ،وبذلك تزداد تعرضها للمخاطر او الانكشاف وتــزايد احتمال الخسارة ،نتيجة التغيرات في سعر الاصل المتضمن بالعقد ،كما تعرضت لتغيرات اسعار الصرف للقطع الاجنبي عند قيامها بشراء اصل من الخارج ،وتنشا ايضا مخـاطر سعر الصرف عند الارتفاع الغير مرغوب به للعملات المتعامل به تجاريـا ،وتـتعرض استثمارات البنوك بالملكية لمخاطر تغير اسعار الملكية ،وتؤثر التغيرات الحاصلة في اسعار السلع على نحو سلبي في المصرف عند تغيرها في غير صالح للبنك[1].

ان المخاطر الســوقية تتمثل في الانــحرافات الغير ملائمة للــقيم الـسوقية وحيث تقـاس مخاطر السوق من خلال تقلبات معايير الـسوق المتمثلة في سعر الفائدة ،مؤشرات البورصة ،سعر الصرف [2].

7- مخاطر التسوية :

وهي المخاطر الناتجة من اخفاق احد الاطراف في الوفاء بالمتطلبات التعاقدية مع طرف اخر في تاريخ التسوية ،كما تظهر ايضا كنتيجة اختلاف بين توقيت بالنسبة لكل طرف[(3)].

ب- المخاطر غير المالية :

ان هذه المخاطر لا تتــعلق بالعمليات التي يمــارسها المصرف ،بل تتعلق مباشرة بالتسيير الداخـلي وتقــديم الخــدمات المصرفية وبتأديتها وهي ذات اهمية لا تــقل عن المخاطر المالية ،كونها تؤثر في الوضــعية المالية للمصرف ،وقد تــؤدي الى افلاسـه.

ت- المخاطر النقدية:

وهي مــدى الكفاءة في قياس تكلفة نشــاط المصرف ،اي الرقابة على التكاليف الانتاجية و المعدلات، التي تقيـس مخاطر العمليات التــي تــركز على نصــيب العامل من اجـمالي الاصول ،ومن نصـيب العـامل من اجمالي البنوك ،وان كـانت هذه الـمعدلات لا تقـيس احتـمالات التزوير، والنصــب من بـعض العــاملين وهي تدخــل ضــمن المخـاطر العملية ،وتسمى هذه المـخاطر ايضـا بالمخاطـر العملية والتي تعـرف بانها مجموعه المخاطر التي بطبيعتـها تعرقل وتعيق حسـن سـير العمل في المنشــاة بصفة تمـس اهدافــها وتترتب عـنها اضـرار يمـكن ان تـؤثر في مـردوديتـها او سـمعتها او صـورتها ، وان المـخاطر العـملية مـهمه لأنــها اذا تحققت ترتب على البنك عقوبات تأديبية تصل الى حد سـحب الاعتماد وكذلك الافلاس، فيـجب عـلى البنك التـجنيد لمواجهتها واتــباع كـل مـراحل واجـراءات العـمليات المصرفية مـن كـل، جوانـبها (الجانـب التقني ،الجـانب المـالي ،الجـانب القـانوني.....) والسهر على وصــول

(1) رسمية زكي قرباص واخرون ، الاسواق المالية (اسواق راس المال – البورصات-البنوك- شركات الاستثمار) ط1،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الاسكندرية،2006، ص282.

(2) J.Bessis,Gestion des risquesetGestionactif des banques,dalloz,Paris.1996,p18.

(3) البنك المركزي العراقي ،ضوابط ادارة المخاطر في المصارف التجارية ،دائرة مراقبة الصيرفة ،2019،ص2.

المعلـومات المحاسبية الشـفافة لإدارة المـصرف ، بالإضافـة الى الـتأكد من تمـتع اطارات البـنك و مستخدميه بالكفاءة ،والنـزاهة المـطلوبة لاتخـاذ الـقرارات[1].

2- المخاطر الاستراتيـجية :

وهي المخاطر المستقبلية والحالية التي يمكن ان يكون لها تأثير على ايرادات المصرف وعلى راس ماله ،نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة ،او التنفيذ الخاطئ للقرارات ،وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات على القطاع المصرفي[2].

ويتحمل مجلس ادارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الاستراتيجية وكذلك ادارة البنك العليا التي تمثل مسؤوليتها في ضمان وجود ادارة مخاطر استراتيجية مناسبة للبنك والسياسات المتعلقة باستراتيجية العمل ، وتعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى الطويل والقصير[3].

اما عند دراسة مخاطر السيولـة التي هي احد المتغيرات المستقلة للبحث فيتضح ان المصارف تلجا من حين الى اخر الى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين خاصه بهم ،ولابد للبنوك ان تحتاج لمثل هذه السحوبات ،اما الاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنـها ،او ودائع البنوك ،الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة التي يمـكن تحـويلها الى نـقد[4].

ثالثا: اســـباب مـــخاطر الـــسيولة

تنشأ مـخاطر السيولة من عوامل واهمها [5]:

1- العوامل الخارجية:

وتتمثل بالاتي:

أ- حالة الركود الاقتصادي او الكساد الذي يتعرض له الاقتصاد القومي ،والذي يؤدي الى تعثر بعض المـشروعات ،وعـدم قدرتها على سـداد التزاماتها تـجاه المصارف الـدائنة عند موعد المحدد للاستحقاق .

ب- الازمـــات الحـادة التي تـضرب بأسواق المال.

---

(1) عياش زبير ،مصدر سابق،ص23.

(2) احمد شعبان محمد علي ،انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية – تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)ط1،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الاسكندرية،2000،ص205.

(3) بوعشة مبارك ،ادارة المخاطر البنكية(مع اشارة خاصة للجزائر)، المؤتمر العلمي الدولي السابع، ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة ،الاردن،2007

(4) عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ،النقود والمصارف والاسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان،2004،ص145.

(5) عثمان نقار واخرون ، اثر مخاطر السيولة المصرفية في الاداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سوريا ،مجلة جامعة حماة المجلد3، العدد13،سوريا ،2020، ص102.

2- العوامل الداخلية:

ومن هذه العوامل :

أ- التحــول المفاجئ لبـعض المطلوبات العرضية الى مطلوبات فعلية.

ب- صعوبة التـحول لأرصدة سائلة، نتيجة سوء توزيع الموجودات على الاستثمارات واستخدامات ذات درجات مقاربة.

ت- ضعف تخطيط السيولـة بالبنك ،والذي يؤدي الى عدم التناسق بين الموجودات والمطلوبات من حيث أجـال الاستحقاق

رابعا: مؤشرات قياس مخاطر السيولة:-

تستخدم المصارف التجارية مجموعة من المؤشرات والطرق لقياس مخاطر السيولة من اجل ادارتها:

أ- الــنقد والارصــدة لــدى البنــوك / اجــمالي المــوجودات [1] :

يشــير ارتــفاع هذا المــؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة ،فان ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء أكانت في الصندوق أم لدى البنوك، ومن زيادة قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية المتفق عـليها في الوقت المقرر.

ب- النقـد والاستثـمارات القصيرة الاجل / اجمالي الموجودات :

ويشـير ارتفـاع هذا المؤشر الى انخـفاض مخاطر السيولة بوصفـه يمكـن من زيادة الاستثمارات والنقد ،اي تمـويل الاسـتثمارات القـصيرة الاجل الى سيولة في مـدة قصيرة ليـواجه البنك بها التزاماته في اجـالها المقرر.

ت- اجـمالي القروض /اجمالي الودائع :

ويشير ارتُــفاع هذأ المؤشــر الى ارتفـاع مخاطر السيولة حيث يزيد ذلك من نـسبة القروض التي يتـعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة الى سيولة على صعيد اخــر.

إنَ زيادة نـسبة ألقــرُوض الى الودائـع تـؤشر حـاجة ألبنَك الى زيادة مصادر نـقـدية جـديدة لـتلبية طـلبات الاقراض الجـديــدة.

ث- الموجودات المتـداولة /اجـمــالي الــودائع:

أن ارتفاع هذا المـؤشر يشـير الــى انخـفاض مخاطـر السـيولة ،لآن ذلـك يعكـس زيــادة ألـموجودات ألمتداولة التي يــواجه بها البـنك التـزاماته الاخــرى.

---

(1) رجاء رشيد عبد الستار ، مصدر سابق ص127.

خامسا :ضـــوابط الـــحد من مـــخاطر الـــسيولة :-

ان الغرض مـن السيولة هـــو التـــأكيد على ان المصرف قادر على مقـابلة التزاماتـه التعاقــدية وعلى ذلـك يجـب ان يشتـمل النظـام القوي لإدارة السيولة على عــدة عناصر هي :[1].

1- نظام جـــيد لإدارة المـــعلومات .

2- وضـــع خطة للطوارئ .

3- تـــنوع مصادر التمويل

4- تحـــليل صافي التمويل اللازم في ضوء بدائل مختلفة .

5- سيـــطرة مركزية على السيولة.

ويجب على المراقبين ان يكونوا على علم بأســلوب ادارة المصرف لأصــوله والتزاماته وكذلك البنود خارج الميزانية مع التحقق من ان هذا الاسلوب يوفر السيولة الكافية للمصرف لمواجهة كافة التزاماته التعاقدية.

(1) عبد الغفار حنفي ، ادارة المصارف والسياسات المصرفية :تحليل القوائم المالية الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والاسلامية ، ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية 2002، ص178.

المبحث الثاني/ الاطـــار النظري للـــمصارف الـــتجارية

يتناول هذا المبحث :-

اولا: مفهوم المصارف التجارية

تعددت المفاهيم المرتبطة بالمصارف التجارية ،وتنوعت الزاوية التي تم النظر اليها ،فالمصرف التجاري ليس مجرد بناء قائم بل يعـد منظمة تضـم العنصر الانساني والموارد المالية اللازمة لاداء الوظائـف المصرفية والتي تخدم احتياجات المجتمع حيث عرفت بانها نوع من انواع المؤسسات المالية التي ترتكز نشاطها فـي قبول الودائـع ،ومنح الائتمان وبهذا المفهوم يعد المصرف وسيطا بين اولئك الذين ليس لديهم تلك الاموال وبين اولئك الذين لديهم اموال فائضة[1].

وعرفها اخرون بانها مؤسسات مالية تتعامل بالنقود والاوراق المالية اخذا وعطاءاِ ،بيعا وشراء، ادخارا واستثمارا، وقد تكون مؤسسات مملوكة للدولة او للقطاع الخاص او الاثنين معا [2].

وتعرف كذلك المصارف التجارية من خلال الوظائف التي تقوم بها والخدمات التي تقدمها للعملاء بانها وسطاء ماليون يقدمون الخدمات المالية لوحدات العجز والفائض[3].

إنَ المصارف التجارية او مصارف الودائع تقوم بمهمه اساسية تقـتصر عليها دون غـيرها من المؤسسات المالية والمصـــرفية ،وتتمثل هذه المـــهمة في قبول الودائع الجارية "اي الودائع تحت الطلب "التي يمكن سحبها بواسطة الشيكات من قبل المودعين في اي وقت يشاؤون بعد وقت ايداعـها[4].

ويرى اخرون على انها مؤسسة و دائـعية حيث تكون الجزء الاكبر من الجهاز المصرفي المالي ، مهمتها الاساسي هي التوسط بين المودعـين والمقرضين ،وكذلك تختص بمنح القروض قصيرة ومتوسطة الاجل[5].

ويعرفها البعض بانها المكان الذي يلتقي فيه اصحاب الموارد وطالبي هذة الموارد اي المستخدمين لها، عـلى اساس إنَ المصرف التجاري منشـاة تسعى الى تحقيق الربـح[6].

ثانيا: النظريات المفسرة لعمل المصارف التجارية

يمـــكن تفـــسير عمـــل المصارف التجارية من خلال النظريـات وهي كالاتي[7]:

---

(1) منير هندي ،مصدر سابق ، ص5.
(2) معين رجب ،النقود والمصارف ،ط2،جمعية الاقتصـادين الفلسطينيين ،غزة ،1999،ص61.
(3) George H .Hempel. Donald G .Simonson &Alan B Goleman, Bank Management: Text and Cases,4th ed ,John Wiley and Sons ,New York,1994,p6.
(4) ناظم الـــشمري ،النقود والبنوك ، ط2، دار الكتب للطباعة والنشر ،الموصل ،1995،ص12.
(5) عبد المنعم السيد علي ،نزار سعد الدين العيسى ،مصدر سابق،ص137.
(6) خالد وهيب الراوي ،العمليات المصرفية الخارجية ،دار المناهج للنشر ،عمان ،2010ص42.
(7) عبد الحسين جليل الغالبي و كاظم سعد الاعرجي ، اساسيات النقود والبنوك ،جامعة الكوفة ،ط1، 2016، ص72.

1- نـــظرية القـــرض التـــجاري

تعد هذه النظرية من اقدم النظريات التي تفسر نـشاط المصارف التجارية وتـــعود الافكار الاولى لهـا الـــى ادم ســـــميث وجون لوك وتـــؤكد على ان البنـــوك التـــجارية يـــجب ان تقتصر عـملها على منح القروض القصيرة الاجل للمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق والمعاملات التجارية والتي تتميز بقصر دورة راس المال فيها ويسمى هذا النوع من الصيرفة باسم "الصيرفة الضيقة ".

إنَّ القروض قصيرة الاجل لا تتجاوز السنة الواحدة والتي عادة ما تكون موسمية ومتناسبة مع تقلبات الاعمال وتقلبات اسعار الفائدة وعلى البنوك ، ان تبتعد عن الاشتراك والمساهمـة في راس المال المشاريع، بل تتحلى بطابعها التجاري وترتبط بحركـة السلع والخدمات وعلى البنوك التجارية الابتعاد عن المضاربـة او ممارسة الاعمال الانتاجية والاوراق المالية بل تركز على الاوراق التجارية مثل السندات و الاذنـــية والكمبيالات وفتح الاعتماد والاعتمادات المستندية وغيرها ، وان غاية هذا التحديـد على عمل البنـك هو توفير السيولة والاهتمام بالضمانات العالية للقروض مركزة على فكرة امكانية تسديد القرض ضمن اجله القصير وبالسرعة الممكنة وتركز هذه النظرية على القروض قصيرة الاجل لتميزها بخاصيـة التصفية الذاتية اي ان القروض الممنوحة لأغراض المتاجرة بالسلع الحقيقية ستعود الى نقود ضمن اجل القرض القصير مما يؤمن الموارد الماليـة للبنك.

2- نـــظرية التبـــديل او (التـــحويـــل):-

عندما كانت نظرية القرض التجاري عرضة للعديد من الانتقادات لكون هذه الافكار لم تكن متفقة مع الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي والتطور لذلك ظهرت نظرية القروض التجارية في صورة جديدة يطلق عليها بنظرية التبديل [1].

أ- المقومات الاساسية لنظرية التبديل : هذه النـــظرية تعتـــمد على توســـيع دائرة التـــوظيف لدى المصرف التجاري من خـــلال عدم الاقتصار على التـــعامل قصـــير المدى والمتمثل في القروض التجارية ،كما جاء في نظـــرية القـــروض التجـــارية ،لا تـــرى ان هـــذه الاخيـــرة غير صالحة ،بل توصي بتنويع العمليات البنكية من استثمارات في السوق المفتوحة او تدعيم محفظة الاوراق المالية او قروض قصيرة ،لان تقنـــية التـــنـــويع تحـــافـــظ عـــلى جـــودة الـــسيولة.

ب- فرضيات نظـــرية التـــبديل : تتضمن النـــظرية مجـــموعة مـــن الفرضيات أهمها:

---

(1) طارق عبد العال حماد ،التطورات العالمية وانعكاسها على اعمال البنوك ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،مصر ،2001،ص138.

1- إنَ تـوفير السيولة مطلب أساسي لضمان تسديد أموال المودعين .

2- إنَ تحقيق الأرباح شرط أساسي لمواصلة البنك التجاري لنشاطاته و توسيعها مستقبلا.

3- انَ موارد البنك التجارية في معظمها، ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت .

4-إنَ البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة الأجل.

5-إنَ الاقتراض طويل الأجل يضاعف من احتمال تعرض البنك للأخطار.

6- إنَ مركز البنك التجاري لن يتأثر اذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل والقدرة على بيع الاوراق .

3- نـــظرية الـــدخل المـــتوقـع :-

صيغت هذه النظرية من قبل Herbert .V. Prochnow عام 1940وهي تختلف عن النظريتين السابقتين في ربطها بين طبيعة القرض والسيولة النقدية ، والتأكد من المركز المالي للمقرض وقدرته على السداد ،لان السيولة النقدية يمكن ان تعزز باستمرار عن طريق التدفقات النقدية المنتظمة والناجمة عن تسديد القروض الممنوحة لمخاوف المقترضين ' فالأمر المـهم في هذه النظرية هو ان منح الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحصيلة العملية الائتمانية ومقدار الدخل المتوقع ،فهذه الحصيلة هي التي يجب ان تقود سياسة البنك نحو رفض القروض او منحه [1].

4- نظرية ادارة الاصـول والخصوم او (النظرية الشاملة) :-

شـــهد حقـــل الادارة المصرفية خـلال العـقدين الاخيريـن، أنموذجا مصرفيا مهـما ويـدعى بأنـمـوذج (ادارة الاصول والخصوم) وان البنوك لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي[2].

أنما اصبحت توسع نشاطها الى كل الاقاليم والمناطق والمجالات وتحصل على الاموال من مصادر متعددة وتوجهها الى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فـــهذه النظرية سهلت تـــحول البنوك التجـــارية الى بنـــوك شاملة حيـــث ان ادارة الاموال في ظل الصيرفة الشاملة هي طريقة للتفكير، فهي تعزز التفكير لدى المدراء حـــول الاشياء المـــحيطة بهم ، وتجـعل التطبيق

(1) حمزة محمود الزبيدي ، ادارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ، مؤسسة دار الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،2011،ص210 .

(2) Koch , Timoth W. & Macdonald ,S- Scott – Bank Management – The dryen press Harcourt College Publishers ,4th ,ed 2000,U.S.Ap19

المصرفي متميز في علاقته بالبيئة المحيطة بالبنك بكل متغيراته ومستجداتها في المجالات المختلفة وخاصـــة في تقـــديم القـــروض طـــويلة الاجـــل والاســـتثمار والعـــمل بكـــفاءة وفـــعالية في كل من السوق المالية والســـوق النقدية [1].

شكل بياني (1) الية عمل المصرف الحديث (الشامل):

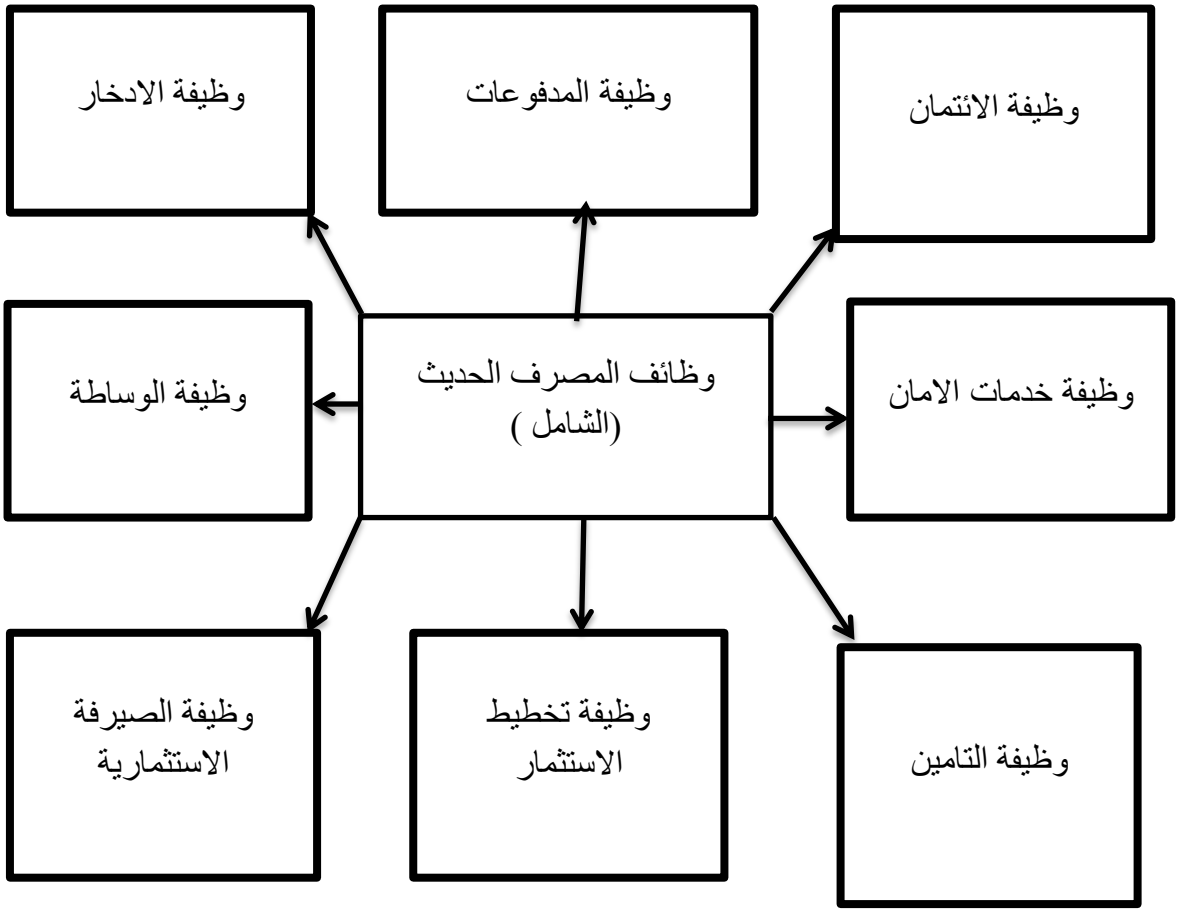

المصدر : عبد المجيد عبد المطلب ،البنوك الشاملة وعملياتها وادارتها ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،مصر ، 2000، ص21.

حسب هذة النظرية اصبحت للميزانية تـطور ليـضيف بنـود اخرى تتمثل في امتـلاك البنك لأسهم معد للبيع بها كاستثمارات للمصرف واخرى محتفظة وايضا بطاقات الائتمان ومنتجات توريق الديون السيادية للدول النامية ومنتجات التامين (كالحرائق، الحياة، الحوادث).

(1) Rose, Peter S._ Commercial Bank Management _Irwin Mcgraw_Hill Inc. 4th. ed. 1999, Singapore.p18.

جدول (1) الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية الاصول والخصوم

الاصول	الخصوم
الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق)	الودائع
1 -الأوراق المالية والأسهم المحتفظ ا والأسهم	ا - شهادة ودائع لأجل
المعد للبيع	ب- شهادة ودائع التوفير
2 -الأوراق التجارية المخصومة	ت- شهادة ودائع بإشعار
3 -سندات الخزينة العمومية	ث- ودائع جارية
4 -القروض التجارية	2- قروض من البنوك والبنك المركزي
5 -القروض الموسمية	3 - حسابات المراسلين والبنوك الدائن
6 -القروض المتوسطة و الطويلة	4- شيكات و حوالات مستحقة الدفع
7 -القروض الاستهلاكية	5 - سندات مصدرة من البنك
8 -القروض العقارية	6 -الاحتياطات
9 -بطاقة الائتمان	ا - احتياطي قانوني
10 -منتجات التو ريق من الأسواق المالية	ب - احتياطي خاص
11 -منتجات سوق التأمين .	7- خصوم أخرى.
12-القروض الموجهة للطلبة	8 - رأس المال
- الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية)	

المصدر :عبد الحسين جليل الغالبي ،كاظم سعد الاعرجي ،دار الكتب والوثائق ،بغداد،ط1،النجف ،2016،ص162.

ثالثا : الوظائف النقدية للمصارف التجارية

تمتاز المصارف التجارية "بـــانها مؤسسات مالية هدفها تحقيق الأرباح لمالكيها، وهي بهذا تختلف عن البنوك المركزية"[1] .

إذ إنَ البنوك المركزية تهدف الى تحقيق المصلحة العامــة للمجتمع اما المصارف التجارية فأنها مؤسسات خاصــة تتعامل بالودائع ومنح القروض ، لان هدفها تحقيق الارباح ، وتعد المصارف التجارية اكثر انتشارا ،ولها تأثير بالغ على النشاط الاقتصـادي، وهنا يمكن توضـيح الوظائف النقدية للمصارف التجاريــة فيما يلي:

1- قبول الودائع :

تشـكل الودائع المصدر الرئيــس لأموال المصارف التجارية' والودائع هي اهم فـقرة في مطلوبات البنك التجاري، وتمثل حقوق المودعين على موجودات البنك، ولهذا الودائع لها الاثر الاكبر في تعزيز قدرات المصرف المالية، في منح القروض والقيام بالاستثمـارات المختلفة ونقسم الودائع الى:

أ- الودائع الجـارية :ويطلق عليها ايضا "بالودائع تحت الطلب " اذ يمكن المطالبة بها فورا، بـدون تـأخير زمـني و دون شـروط مسـبقة ويمكـن ألســحب عليها بواسطة "الشيكات" وتعد هذه ألــودائع اقل المصادر تكلفة، بالنسبة للمـصرف ، إذ إنَ المصارف لا تدفع فـائدة لأصحاب الحسابات تحت الطلب او تدفع فائدة بنسبة ضئيلة في بعض الاحيان وفي الحسابات الكبيرة فقط عندما لا يقل رصيد هذه الودائع عن مبلغ محدد[2].

ب- الودائع التوفير :

يستهدف المودعون من حسابات هذه الودائــع استثمار جزء من ثروتـهم كادخـــارات نقدية، ويمثل قبــول هذة الودائــع الوظيفة ألتجــارية اي جمع ألــمدخـرات المحليــة ،وتدفع المصارف فوائـد مقابل هذه الودائــع والتي تقوم ألوحـــدات الاقتصادية ولاسيما الافـراد بإيداعها لدى المصارف مـع احتفاظـها بالسحب عليها عنـد الطـلب [3].

(1) عوض فاضل اسماعيل الدليمي ،النقود والبنوك ،ط1،دار الحكمة للنشر ،الموصل 1990،ص186
(2) فلاح حسن عداي ومؤيد عبد الرحمان ، مصدر سابق ، ص105.

(3) محمد خليل برعي واخرون ،النقود والبنوك ،مكتبة نهضة الشرق للنشر ،القاهرة، 1990،ص101-102.

وتحرم التشريعات في بعض الدول فتح حسابات توفير لمنشأت الاعمال بينما تضع تشريعات اخرى حد اقصى للمبالغ التي يمكن للمنشاة ايداعها في ذلك الحساب وتحتسب فوائد التوفير عادة في نهاية العام [1] .

ت ـ الودائع الزمنية :

وتعرف ايضا "بالودائع الآجلة " اذ لا يستطيع العميل السحب عليها، إلاً بعد مرور مدة محددة من ايداعها وبأخطار مسبقة ' لذا لا يعدها كثير من الاقتصادين وألباحثين نقدا ، وانما هي وسيلة للأحتفاظ بأموال عاطله، ولكنها ذات مردود "فائدة" تزداد تدريجيا تبعا لمدة ألوديعة وحجمها ' ولكونها أقل سيولة من الودائع" الجارية والتوفير " ، ولذا فأن المصارف تعتمد عليها في تمويل عملياتها الائتمانية أكثر من اعتمادها على المصادر الاخرى ،ذلك لان طبيعية هذه الودائع لا تتطلب الاحتفاظ باحتياطات نقدية كبيرة كتلك التي تطلبها بقية انواع الودائع[2] .

2- خلق الائتمان :-

هذة الوظيفة تمثل في خلق البنك التجاري ، نقودا اما على شكل نقود ورقية ' او نقود صرفية للأفراد ورجال الاعمال لمدد مختلفة تكون في ألغالب لأجال قصيرة لا تتجاوز العام ألواحد وذلك لمساعدتهم في الانفاق العام ، والذي لا يتحمل التأجيل وكذلك مباشرة اعمالهم ونشاطاتهم ' على ان يقوموا برد تلك المبالغ مع دفع فوائد على هذه الاقراض ويتمثل خلق الائتمان بما يلي .

أ- خصم الاوراق التجارية: يستطيع حامل اي ورقة تجارية وغالبا ما تكون بشكل كمبيالة من ان يتقدم الى ألبنك التجاري وذلك قبل حلول ميعاد استحقاقها ، للحصول على نقود حاضرة تكون أقل من المبلغ الوارد في تاريخ استحقاقها "الكمبيالة" والفرق بين الورقة التجارية في تاريخ معين قبل تاريخ استحقاقها وقيمة المبلغ في تاريخ استحقاقها ، يقوم ألبنك التجاري بخصمه ' باعتبار الفائدة التي يستحقها البنك ، نظير الخدمة التي يقدمها لهذا الشخص بتخليه عن أمواله لمدة معينة وتسمى هذه الفائدة بمبلغ الخصم [3] .

ب- السحب على المكشوف : وذلك بأن يخصص المصرف اعتمادات للمتعامل ، وبحدود مبلغ الاعتماد المخصص له، وذلك في الحالات التي يحتاج فيها المتعامل لاستخدام هذا الاعتماد ، اي عندما يكون

---

(3) منير ابراهيم هندي ، مصدر سابق ، ص149.

(2) Cochran A. John. Money –Banking and the economy (second Edition ,the Macmillan company, New York, 1971)p.126.

(3)محمد عبد العزيز عجمية و مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، مصدر سابق، ص66.

رصيده في الحساب الجاري (صفر)وبذلك يصبح رصيد حسابه الجاري مدينا عند السحب اعتمادا على استخدام الاعتماد ، ومن ثم يقوم بتسديده بدون ارتباط بمده معينة في الغالب ،اي عندما توفر ايرادات لديه في حسابه ويتم حساب فائدة على الارصدة المدينة وحساب مبالغ هذه الارصدة ، وفترة بقاء الرصيد مدينا ، وذلك اعتمادا على طريقة النمر "التي تتضمن ضرب المبالغ الارصدة المدينة في عدد الايام التي بقيت فيها مدينة "، وقد تم تسوية ما تم استخدامه من الاعتماد في الحساب الجاري المدين في ذات يوم السحب عليه[1].

ج- منح القروض: وتعد من اهم الوظائف المالية التي تقوم بها المصارف هي منح القروض للأفراد والمشروعات ،وتمثل القروض جزءا كبيرا من مجالات الاستثمار في المصرف التجاري ، ويمثل الدخل المتحصل عليه منها جزءا كبيرا من ايراداته فهو الاستثمار الرئيس يوليه المصرف اهتماما خاصا ويوجه اليه جزءا كبيرا من موارده ، ويعتبر القروض اتفاقا بين المصرف والمقترض على قيام الاول بإقراض الاخير مبلغا معينا من المال 'لمدة معينة يسدده بعدها دفعة واحدة 'او على اقساط[2].

رابعا: أنواع القروض المصرفية :-

هناك تقسيمات عدة للقروض تبعا للمعيار المتخذ كأساس للتصنيف سواء من حيث القطاعات الاقتصادية ،ام من حيث الضمان ،ام من حيث المدة، ام من حيث الغرض .

1- **من حيث الغرض** : تصنف القروض من حيث الغرض الى [3]:

أ- القروض الاستهلاكية : وهي القروض التي يكون الغرض من استخدامها "استهلاكي" كشراء معدات او سيارات او غيرها ، إلا إنَ بعض المصارف لا تحبذ إعطاء قروض للموظفين لشراء مثل تلك السلع ،لأن مقدرة الموظف على الدفع تتوقف على استمراره بالوظيفة ،فأن المصارف تطلب عادة سعر فائدة أعلى على القروض الاستهلاكية ،لأنها تتضمن درجة مخاطرة أعلى .

ب- القروض الانتاجية : وهي القروض التي يكون الغرض من استخدامها "انتاجي" وذلك لزيادة المبيعات او زيادة الانتاج كشراء الآلات او معدات او مواد خام ،لتشجيع البنوك المركزية عادة المصارف التجارية على إعطاء قروض لأغراض إنتاجية و تدعيم الطاقة الانتاجية للشركة، لان ذلك فيه دعم للاقتصاد الوطني .

---

(1) فليح حسن خلف ' النقود والبنوك ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع 'ط1، عمان ،2006، ص240.

(2)خالد وهيب الراوي ،مصدر سابق ، ص49.

(3)عبد المعطي رضا ارشيد ، محفوظ احمد جودة ، أدارة الائتمان ، دار وائل للطباعة والنشر ،عمان ،الاردن ، 1999ص106.

2- من حيث القطاعات الاقتصادية

وتنقسم القروض من حيث القطاعات الاقتصادية على [1] :

أ- القروض العقارية :إن هذه القروض تقدم للزبائن المقترضين بهدف بناء أو شراء أرض وتكون مدة هذه القروض في العادة طويلة الاجل ،وغالبا ما تكون مضمونة بالعقار نفسه .

ب- القروض التجارية : وهذه القروض تكون قصيرة الاجل وتستخدم بهدف تمويل النشاط الجاري للتجار لشراء السلع للإتجار بها .

ت- القروض الصناعية :هذا النوع من القروض تمنح لأجال متوسطة او طويلة ،حسب الدورة الصناعية للمصنع والحرفي.

ث- القروض الزراعية : إنَ هذه القروض مقدمة للمزارعين ، لشراء السماد والمعدات الزراعية والبذور ،وتكون لأجال قصيرة ومتوسطة .

3- من حيث الضمان : وتعد من اهم انواع القروض التي يمنحها المصارف التجارية للزبائن لتمويل عملياتهم التجارية القصيرة الاجل ،وهي القروض كالاتي [2] :

أ- القروض غير مكفولة بضمان: حيث ان المقترض يكتفي بالدفع ،ويمنح المصرف هذه القروض للمنشاة كلما احتاجت المال ،وتوجد شروط يعتمد عليها المصرف الى وضعهما هما :

1- وجوب قيام المقترض بسداد قيمة قروضه مرة واحدة على الاقل خلال السنة.

2- الابقاء على جزء من القرض في حساب المقترض لدى المصرف ،ويسمى هذا "بالرصيد المعوض" اي قيام المقترض باقتراض مبلغ يزيد عن حاجته ،لأنه مضطر لإبقاء الزيادة في المصرف ،ومن ثم ترتفع الفوائد المترتبة على المقترض .

ب- القروض المكفولة بضمان : وتنقسم هذه القروض الى[3]:

1- قروض مكفولة بضمان شخصي : وذلك بقيام شخص خلاف المقترض بكفالة الاخير والتعهد بسداد القرض ،في حالة توقف الاخير عن السداد ،وعادة يكون شخصا يتمتع بثقة المصرف المقرض.

2- قروض مكفولة بضمان عيني: وتنقسم على ما يأتي:

أ- قروض بضمان بضائع : وتكون العين الضامنة للقروض من بضائع يودها المدين لدى المصرف مانح الائتمان ،وبشرط ان تكون البضائع قابلة للتجزئة او التأمين عليها.

ب- قروض بضمان الاوراق المالية : هنا يودع عميل اوراق مالية لدى المصرف كضمان للمدين.

---

(1) سوزان سمير ذيب ، مصدر سابق ،ص63.

(2) محمد شفيق حسين الطيب واخرون ،اساسيات الادارة المالية في القطاع الخاص ،المستقبل للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،بدون سنة النشر ص136.

(3) عادل احمد حشيش ،اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي :دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان ،دار الجامعة للنشر ،الاسكندرية ،مصر ،2004، ص143.

ت- القروض بتأمين كمبيالات : يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمـــر من عملاء اخرين معروفين للمصرف وتكون الكمبيالات مظهرة للمصرف .

ث- القروض بضمانات متنوعة : ان هناك انواع مختلفة من القروض تحت هذا النوع ،مثل السلف بضمان المرتبات حيث يمكن للعامل في القطاع الحكومي او العام ان يحول مرتبه على احد المصارف ،ويحصل على سلف في حدود مرتب(ثلاثة اشهر) وكذلك من انواع هـذه القروض ،اعتمادات التصدير والاستيراد واعتمادات المقاولين .

4- من حيث الدورة او المدة : ويمكن ان نميز بين نوعين من هـــذه القروض هما [1]:

أ- قروض الاستثمار : وهي القروض الموجهة لتمويل الاصول الثابتة في المؤسسة او تمويل اســـتثماراتها ،الشي الذي يتطلب تواجـد هـذه الاموال لمدة قد تكون طويلة تحت المؤسسة لكي تنسجم ،وطبيعة الاصول الممولة .

ب- القروض القصيرة الاجل او قروض الاستغلال: وهي القروض الموجهة لتمويل الجانب الاستغلالي في المؤسسة والتي في العادة ما تكون قصير "لا تتجاوز السنتين او بالأحـــرى تتراوح بين الشهر والسنتين كحد اقصى ، وعادة مـــا يتم الوفاء في نهاية العملية المستهدف تمويلها .

(1)ابو عتروس عبد الحق ،الوجيز في البنوك التجارية : عمليات وتقنيات وتطبيقات ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،الجزائر ،ط2 ، 1986، ص43-46.

الـــــمبـــحث الثالث: الاطـــار النـــظري للقدرة للائـــتمانية

الـــــمطلب الاول : الائتـــمان المـــصرفي (مـــفهومه ،التطور ،الاهمية ،العوامل، الانواع ،النماذج، الاسس، الاهداف ،المزايا، الادوات ، التصنيف)

وفيه سيتم التطرق الى :-

اولا: مفهوم الائتمان المصرفي

مع التقدم الحضاري والتطور الاقتصادي تتزايد اهمية التحليل الائتـــماني بـــوصفه اداة من الادوات المهمة التي تستخدمها البنوك لتجنب الخسائر التي تتعرض اليها بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة ،فالقـروض المتعثرة تعـد من اخطر المشاكل التي تواجه البنوك في اعمالها ،حيث انها تؤدي الى تجميد جزء مهم من اموال البنوك ونتـيجة عدم قدرة الزبائن على سداد القروض (الفائدة + الاقساط)[1].

إذا أخذنا معنى الائتمان باللغة الانكليزية (credit)نجد إنَها ناشئة من عبارة (credo) وتركيب لاصطلاحين .

1 - card وتعني باللغة السنسكريتية ثقة .

2 – do وتعني باللغة اللاتينية أضع .

وعليه فان المصطلح يعني (أضع الثقة) فالائـــتمان يقوم على أساس الثقة والأمانـة من الطرف الذي يحصل علية [2].

فالائتمان هو احد مشتـقات كلمة (أمـين) أي بمعنى سـلم بعيدا عن المخاطر والأذى(وائتمن) تعني وضع ثقتـه وأطـمئن [3] .

هذا من حيث اللغة أما معنى الائتمان مصرفـيا فهو "منح البنك الائتمان لعملائه سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين ويتم منـــح الائتمان بناء على طلب العميل . وهو أما يكون على شكل تسهيلات ائتمانية مباشرة(السحب على المكشوف) ،أو على شـــكل تسهيلات ائتـــمانية غير مبـــاشرة كالكـــفالات والاعتمادات.

---

(1)حســـن ســـمير عشـــيش ، التحليـــل الائتمـــاني ودوره فـــي ترشـــيد عمليـــات الاقـــراض و التوســـع النقـــدي في البنوك،ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان ،2010،ص56.

(2) عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة ،مصدر سابق،1999،ص31.

(3) محمـــــد داود عـــــثمان، ادارة وتحليـــــل الائتمـــــان و مخـــــاطره ،ط1 ،دار الفكـــــر، عمـــــان ، 2013 ،ص24.

لم يتـفق كتاب الاقتصاد على تعريف محـدد للائتمان بـل اختـلفت التعاريف وفقا لاختلاف وجهة نـظر الباحث فقـد عرفـه البعض على انـه عملية مبادلة قيـمة حاضرة مـقابل وعـد بـقيمة مـؤجلة مساوية لهـا غـالبا ما تكون هذه القيـمة نقـودا.

وفي عملية الائتمان يوجد طرفان : الأول مـانح القـرض ويسـمى الـدائن أو المـقرض ، والثـاني هـو مـتلقي الائتـمان ويـسمى المـدين أو المقترض [1].

ويعرف كذلك بانه اتفاق بين المقرض والمقترض يقدم بموجبه اتفاق المقرض مبلغا من المـال الى المقترض خلال مدة زمنية معينة مسبقا مقابل فائـدة ويلتزم المقترض باسترجاعه مع الفوائـد في الوقت المحدد[2].

وعرف الائتمان المصرفي بانه عمـلية تزويد المـؤسـسات والافراد و المنـشئات في المجتـمع بالأمـوال اللازمة على ان يـتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها دفعـة واحدة او على اقـساط في تواريـخ مـحددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجـموعة من الضـمانات التي تكفل للمـصرف اسـترداد امواله في حالة توقف الزبون عن الـسداد وبدون أي خـسـائر يتحملها الـبنك [3].

كما عـرف ايضا بانه العمليات التي بمقتضاها يرتضي المصرف مقابل عمولة او فائدة معينة ان يمنـح شخص اخر او عميل بناء على طلب عميله سـواء حالا او بعد وقت معين بشكل رؤوس اموال نقدية او شكـل اخر [4].

ويعرف ايضا الائتمان النقدي هو قـرض يقـدمه ألبنك للزبون لغرض معين حـيث تـعرف ألـقروض المصرفية بانها الـخدمات المـقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد ألافـراد والمؤسسات والمنـشـات في المجتمع بالأموال ألازمة على ان يتعـهد ألمدين بسـداد تلك الأمـوال وفوائدها والعمولات المستحقة عـليها والمصاريف دفعـة واحدة او على اقسـاط في تـواريخ محـددة ويتم تـدعيم هذه العلاقـة

---

(1) اسـامة محمـد القـولي، زينـب عـوض الله ، اقتصـاديات النقـود والتمويـل ، دار الجامعـة الجديـدة ، الاسكندرية مصر ، 2005 ، ص121.

(2) مفلـح محمـد عقـل ، مقدمـة فـي الادارة الماليـة والتحليـل المـالي ،ط1،مكتبـة المجتمـع العربـي للنشـر والتوزيع، عمان ،الاردن ، 2006، ص118

(3) اسـماعيل ابـراهيم عبـد البـاقي ، ادارة البنـوك التجاريـة دار غيـداء للنشـر والتوزيـع ، عمـان ،2015، ص246.

(4) رضـا السـيد عبـد الحميـد ، عمليـات البنـوك ، ط2 ،دار النهضـة العربيـة ، للنشـر والتوزيـع ،القاهرة،2002، ص120-121.

بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف الزبون عن السداد بدون أية خسائر[1].

ويعرف كذلك :بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا ام معنويا بان يمنحه المال لاستخدامه في غرض معين خلال مدة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد بالإضافة إلى تعريف ألائتمان أعلاه فإننا بحاجة إلى معرفة ما يشتمل عليه من تعاريف ذات علاقة بالائتمان وهي [2] :-

أ-المركز الائتماني : وهو قابلية الحصول على الائتمان .

ب- خط الائتمان : أقصى مقدار من الائتمان يمنحه البنك للمقترض.

ت-أداة الائتمان : وهي وثيقة توضح التزامات المقترض وحقوق البنك مثل السند والكمبيالة وغيرها .

ث - المخاطرة الائتمانية : احتمال عدم تسديد المقترض لالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها .

ج- أما مفهوم صافي الائتمان فهو الفرق بين حساب الدائنين وحساب المدينين للشركة أو البنك وله أهمية مزدوجة [3].

ا- تتعلق بإمكانية استخدامه كمصدر للتمويل .

2 – ترتبط بإمكانية استخدامه في تمويل المبيعات الآجلة .

ثانيا: تطور الائتمان المصرفي:-

إنَ تطور الائتمان المصرفي مر بثلاثة عصور [4]:

العصور القديمة: شهد الائتمان في هذا العصر كثيرا من الحضارات ،كالحضارة البابلية حيث عرفت العلاقات التجارية فيها بتبادل القرض ،اما في ظل الحضارة الرومانية والذي تم فيها تقديم القروض قبول الودائع حيث كان النشاط الائتماني يستند على الذين يقومون بالإقراض.

---

(1) ايمان انجرو ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 28،العدد 3 ،2006، ص194.

(2) عبد المعطي رضا ،محفوظ احمد جودة ،مصدر سابق ، ص32.

(3) طارق الحاج ،مبادئ التمويل ،ط1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان الاردن،2010 ،ص35.

(3) محمد عبد الحميد الشواربي ، ادارة المخاطر الائتمانية ،الاسكندرية ، منشاة المعارف ،2002، ص60.

العصور الوسطى: في هذه المرحلة وتسمى "بعصر النهضة " شهد الائتمان سرعة التطور ،حيث بدأت فكرة الصيرفة في التوسع ،والتي عرفت بالائتمان وبها زادت حاجة الطلبات العامة الى الائتمان ،ومن هنا بدأت عمليات الودائع تتزايد وتمنح فوائد دائنة لاتساع نشاط الاقراض.

العصور الحديثة : اما في هذا العصر –عصر غارات البربر على الدولة الرومانية ، شهد الائتمان تطورا سريعا وزادت الحاجة اليه وادى ذلك الى ضرورة استنباط طرق جديدة للتمويل حيث تحولت، الهيئات التي كانت تتولى الائتمان الى بنوك تأخذ شكل مؤسسات جديدة اكبر قدرة وامتن مركزا ،وبدأت مهنة المصارف تزدهر نتيجة التطور السريع في فكرة الوديعة واصدار تعهدات غير مغطاة بالكامل توسعا مبالغا فيه ،وبعد الحرب العالمية الثانية اضطرت البنوك الى استنباط وسائل وطرق جديدة للتمويل وضمان القروض، وصاحبت تطور الحاجة الى الائتمان المصرفي عبر المراحل التاريخية التي مرت بها عهود بسيطة وعرفها البابليون وتم التعامل بها .

حيث اصبح الائتمان عنصرا من عناصر التمويل لإقامة ونمو المشروعات من حيث الارتباط به تدريجيا بين النظام الرأسمالي والبنوك، واصبح الائتمان يؤدي اكثر من وظيفة داخل المجتمعات الاقتصادية المعاصرة ،فهو يوفر ادوات التبادل (نقود الودائع) التي تمثل دينا لحاملها على الجهة المسحوبة عليها .

ثالثا :اهمية الائتمان المصرفي:-

للائتمان المصرفي اهمية كبيرة و نذكر منها ما يأتي

1- مصدر التمويل : يعد الائتمان المصرفي اهم مصادر التمويل للأنشطة الاقتصادية ،واداة حساسة وخطيرة قد تنتج عنها اثار غير مرغوبة في الاقتصاد ،فالأفراط فيها يؤدي الى ضغوط تضخمية وانكماشية قد يؤدي الى الانكماش [1].

2- تنشيط الاستهلاك : يرفع الائتمان المصرفي القوة الشرائية الحالية لدى المستهلكين من اصحاب الدخل المحدود للحصول على بعض السلع وخاصة المعمرة منها ، مما يعني ان الائتمان يساعد في تحفيز وزيادة الطلب الكلي ،مما يؤدي الى زيادة الانتاج ،إذ إنَ أي زيادة في معدلات الاستهلاك تلحقها زيادة في معدلات الانتاج[2].

3- رفع معدلات الانتاج : يسهم الائتمان المصرفي في رفع معدلات الانتاج وزيادته ،وذلك لحاجة المشروعات الصناعية والزراعية الجديدة والقائمة الى موارد مالية تساعدها في توسيع

---

(1) حمزة محمود الزبيدي ، مصدر سابق ، ص166.

(2) علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ،دار المنهل اللبناني ،ط1، 2012،ص179-180.

انشـطتها ،فـزيادة حـجـم التمـويل يتنـاسب طـرديا مـع النمو وتتحـقق اهـداف التـنمية الاقتصــادية[1].

4- تسوية المبـادلات : مـن خلال ادوات الائتــمان المـصرفي كالكـمبيالات والـسندات وغيرها ،اذ انــها تمـثل ديـنا لحـاملا بذمة الجـهة المصـدرة للكمبيالة او السند[2].

5- التجارة الدولية : يساعد الائتمان المصرفي في تمويـل عمليات الاستيراد والتصدير والتحويلات الخارجية عن طريق البنوك الامر الذي يعطي للائتمان دورا متميزا ،اذ تصبح العلاقة النقدية للبضائـع هي الاساسـية وتزول عمليات البيع الاجل وتتسارع عمليات الانتاج والتوزيع [3].

6- تنمية النشاط المصرفي : إنَ اعتـماد النشاط المصرفي على الودائـع وتوجهها نحو الائتمان جعل البنك يسعى نحو جذب الودائـع لتوفير التمويل المطلوب ،فبدأت المـصارف بأعمال تسويقية لجـذب الودائـع وتشجيع جمهور المـدخرين واصدار شهادات الايداع ذات العائـد المجزي لتستطيع مواجـهة طلبات الائتمان المقدمة ،الامر الذي اسـهم في تنمـية وتوسيـع النشاط المصرفي.

رابعا: العوامل المؤثرة في قرار حجم الائتمان المصرفي الممنـوح والرقابـة عليه:-

هناك عوامل كثـيرة تؤثـر في قدرة المصـرف في منـح الائـتمـان ،وكـذلك تؤثـر في حـجم الائتـمان نـفسه ،ومن ابرز هذه العوامل هي[4]:

1- موارد المـصرف المالية: وتتمـثل بالاحتياطات وراس المال والودائـع المختلفة والاقتـراض من المصرف المــركزي والمصــارف الاخـرى.

2- السياسية النقدية والـنظـام النقـدي السائـد: بإمـكان الدولة تخفيض او زيادة الائـتمـان في ضوء سياستها النقدية والمالية.

3- الظـروف الاقتصادية السائـدة في المجتمع : حيث تـلجـا البـنوك الى تقـديم التسـهيلات المصرفية المختلفة لتمــويل المشاريع المختلفة وزيادة الانتاجية ،وفــي ظـروف التضــخم تلجـأ السياسة الى تحــديد لكبح جـماح التضخـم

4- الطلـب على القروض : يتحدد الطلب على الائـتمـان بعوامل كثيـرة في مقدمتـها التطـورات الاقتصادية ، سعر الفائـدة ، مــعدل الكـفاية الحــدية لرأس المــال ،فـرص الاستثمـار .

---

(1) يسرا السامرائي، زكريا الدوري ،مصدر سابق ،ص90.

(1) سرى علي حسون الدوري ، دور الافصاح المحاسبي في اتخذ قرارات الائتمان المصرفي ، العراق، جامعة بغداد،2012،ص16.

(3) علي كنعنان ،مصدر سابق ، 182.

(4) بشـــــير عبـــــاس العـــــلاق ،ادارة المصـــــارف – مـــــدخل وظيفـــــي ،جامعـــــة التحدي،الاردن،1998،ص94.

خامسا: أنـــــواع الائـــــتمـان :

هناك أنواع عـدة من الائتمان منها

أ – الائتمان التجاري (trade credit) :

وهو عبارة عن قيام المنشاة بشراء حاجاتها المختلفة من مواد أولية وغيرها من التجهيزات الإنتـــاجية من مـــناشيء أخرى بالدين وبما إن النشاط التجاري مستمر ودائم فان هذا النوع من التمويل شائع الاستخدام وتلجأ إليه الشركات الصغيرة لأنها لا تستطيع الحصول على التمويل من مصادر أخرى .

يعرف الائتمان التجاري على أنه نـوع من التـمويل القـصير الأجل تحصل عليه المنـشاة من المـوردين ويـتمثل في قـــيمة ألمـشتريات للسـلع التي تـتاجر فيها أو تسـتخدمها في العملية الإنتاجية وتعـتمد المنشاة على هذأ المصدر من التمويل بـدرجة أكبر من اعتمادها على الائتـمان المـصرفي وغيــره من المـصادر ألأخرى قصيرة الأجل بل ويكون المصدر الوحيد المتاح لبعض المنشآت وهذا ما يسمى الائتمان التجاري التلقائي [1] .

ب –الائتمان المصرفي :

يتخذ الائتمان المصرفي إشكال مختلفة وتطبيقات متعددة وفق معايير معينة هي معيار الاستخدام والضمان والمدة [2].

وفقا لمعيار الاستخدام (طبيعة الائتمان) يمكن إن يصنف الائتمان إلى صنفين :

1-ائتمان لغرض الاستهلاك .

2-ائتمان لغرض الإنتاج .

فالأول يستـخدم لغرض تسهيل شراء معدات استهلاكية ويعد أداة في البلدان المتقدمة صناعيا لتصريف المنتجات ولذلك من خلال زيادة كمية الائتمان التـي تـوثر على شـكل الطلـب وزيادته ومن ثـم تصريف السـلع في الأسواق .

إما الثاني فانه يستخدم لتمويل الاستثمارات وتامين أموال التشغيل للمشروعات

إما حيث المدة يقسم عـلى ثلاثة أقسام :-

1- قصيرة الأجل ويمنح لتمويل دورة الإنتاج والمخزن والتسوق فهو يرتبط بعملية تداول السلع وتتراوح مدته ما بين (3 أشهر – سنة) .

---

(1) منيـــر ابـــراهيم هنـــدي ،الفكـــر الحـــديث فـــي مجـــال مصـــادر التمويـــل ،دار المعـــارف للتوزيـــع ، الاسكندرية مصر ،1998 ،ص7

(2) عوض فاضل الدليمي ،النقود والبنوك ،1990 ،

2- متوسط الأجل يقدم لتمويل عمليات شراء معدات إنتاجية وتمتد مدته من سنة - 5 سنوات .

3- طويلة الأجل وهدفه تغذية الاستثمار أي بناء رأسمال جديد ومدته 5 سنوات فما فوق .

أما من حيث الضمان فيقسم على :-

1- الائتمان الحقيقي: وبموجبه يمنح القرض مقابل ضمانات معينة كالبضائع والعقارات .
2- الائتمان الشخصي : والذي يعتمد على سمعة المقترض وقدرته الذاتية(المالية)على الدفع .

سادسا :- نماذج التقييم الائتماني :

تسعى إدارة الائتمان إلى الإحاطة بالمخاطر قبل اتخاذ القرار الائتماني [1].

وتحديد مصادر تلك المخاطر، وان هذه المخاطر هي وليدة عدد من العوامل تشترك جميعها في تحديد حجم ألمخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة منح الائتمان ،فالدراسة الائتمانية تؤدي دورا كبيرا في قرار منح الائتمان او رفضه فهي مرتبطة بنوعين من التحليل الائتماني هما :

أ – يتمثل في التحليل النوعي والغاية منه تحديد مدى توافر الرغبة لدى العميل على تسديد التزاماته في مواعيدها وهي تقاس خارج القوائم المالية .
ب – يتمثل في التحليل الكمي والغاية منه تحديد مدى توافر القدرة لدى العميل على تسديد هذه الالتزامات في مواعيدها وهي تقاس من خلال القوائم المالية المختلفة .
هناك عدد من النماذج التي تركز عليها إدارة الائتمان للوصول إلى معايير الإقراض الجيد والسليم في منح الائتمان ومنها [2] :

أ - أنموذج المعايير الائتمانية الذي يستند إلى 8cs.

وتعني ان هناك خمسة عناصر واجبة الدراسة جميعها تبدا بحرفC(باللغة الانكليزية)التي طبقا لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة الجوانب لدى عملية المقترح كعميل او مقترض ائتمان، وفيما يلي استعراض لهذه المعايير [3]:

(1) عبد المعطي رضا ،محفوظ احمد جودة ،مصدر سابق ،ص67 - 68.
(2) محمد داود عثمان ،مصدر سابق، ص70 -71..

(3) حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ،الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ، ص130.

1- الشخصية Character :

وهي من العناصر الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك والشخصية هي مجموعة من الصفات والسلوكيات الواجب توافرها في المقترض ،ومنها على سبيل المثال الصدق والأمانة والنزاهة والسمعة ،فاذا توفرت هذه الصفات في الشخص المقترض تجعله مسؤولا عن تسديد التزاماته في تواريخ الاستحقاق ،وتخفف من مخاطر الائتمان ،فهناك فرق بين عميل يعلن افلاسه للتخلص من التزاماته تجاه البنك وبين عميل اخر يحاول اعادة اوضاعه المالية ويجمع حقوقه رغبة منه في تسديد ما عليه من التزامات' فان تقييم شخصية الزبون او العميل المقترض ليست بالعملية السهلة حيث انها تتسم التعقيد والصعوبة ،ويرجع ذلك الى انه لا يمكن تقييم شخصية الزبون المقترض ماديا انما يتم من خلال المعلومات التي يتم جمعها من مصادر خارجية وداخلية ، اضافة الى ان حجم المعلومات المتوفرة عن شخصية العميل تساعد البنك في تحديد خصائص وكفاءة و نوعية الادارة التي سوف تستخدم الائتمان الممنوح لها .

2- القدرة على الاستدانة Capacity:

وهي من المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان ، وان القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل على إعادة ما اقترضه من البنك.

3- رأس المال Capital :

ويقصد به مقدار ما يملكه المقترض من ثروة (Wealth)أو ما يملكه من أصول منقولة وغير منقولة تكون على شكل أسهم وسندات وودائع وعقارات مطروحا منها المطلوبات التي بذمته ،وكلما كان رأس مال المقترض كبيرا كلما زادت طمأنينة البنك فراس مال المقترض هو قوته المالية وهو الضمان الإضافي لإدارة البنك عندما يعجز المقترض عن تسديد التزاماته [1].

4- الضمانة Collateral:

وتعد خط الدفاع الثاني والملجأ الأخير في حالة عجز المقترض عن السداد ومن خلالها يستطيع البنك تحصيل حقوقه، و يقصد بها مجموع الاصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض ،ولا يجوز للعميل التصرف في الاصل المرهون فهذا الاصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد .

(1) سلمان حسين الحكيم ،تحليل القوائم المالية :مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية ،دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ،سوريا ،دمشق ،2017،ص429.

5- الظروف المالية Condition :

وتعني الظروف الخارجية المحيطة بالمقترض والمتمثلة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإطار التشريعي السائد ومدى استقراره وما يتصل به من تشريعات نقدية ومالية تؤثر في مجملها على قدرته على التسديد ، لذا يجب على البنك التنبؤ بالظروف المحيطة بصناعة العميل، وظروف المنافسة، واتجاه النشاط إلى الكساد أم الى النمو[1] .

6- التجارب السابقة مع المقترض Credit History :

وتتضمن دراسة السجل التاريخي للمقترض مع البنك ، وكلما كانت التجارب مشجعة مع المقترض زادت فرصة الحصول على الائتمان .

7- التغطية Coverag: وتعني الغطاء التأميني عند حدوث الخسائر غير المتوقعة مثل حصول سرقة أو حريق في المنشاة أو وفاة احد الأشخاص الرئيسيين في المنشاة فلذلك لابد من توفر ذلك الغطاء.

8- التدفقات النقدية Cash Flow: وتتكون من التدفقات النقدية التشغيلية وغير التشغيلية.

شكل بياني (2) أنموذج المعايير الائتمانية المعروف بـ8Cs

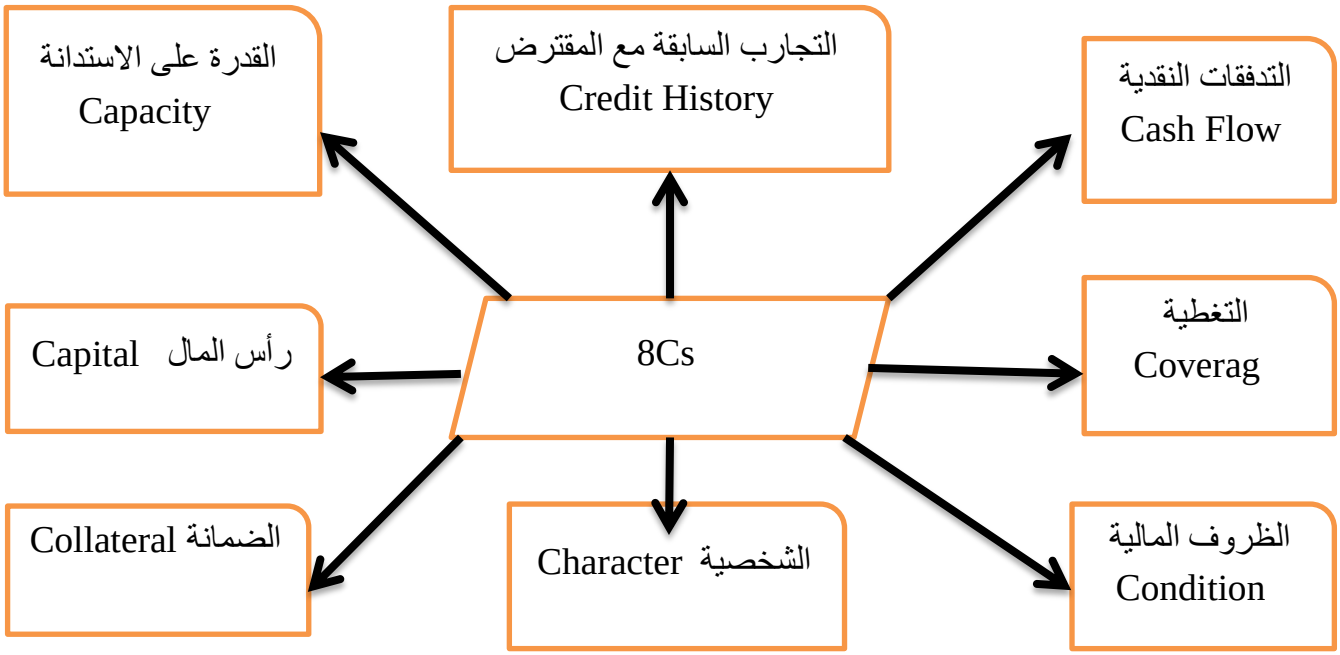

المصدر : عثمان محمد داود ، ادارة وتحليل الائتمان ومخاطرة ،دار الفكر ناشرون وموزعون ،عمان، الاردن ،ط1، 2013،ص70.

(1) منذر جبار داغر القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكييف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية –بازل 2، متاح لدى http://www.docudesk.com/ ، 2012، ص24.

ب – أنموذج المعايير الائتمانية المستند إلى 5P'S

وهو اسلوب اخر لتحليل المعايير الائتمانية اذ يركز هذا الاسلوب على القرض والغرض منه ،حيث يلاحظ ان هذا الأنموذج يشمل الاحرف الاولى من الكلمات الاتية الغرض او الهدف وسنتناول بعض التفاصيل عنها كما يلي[1] :

1- العميل (المدين أو المقترض):

إنَ الخطوة الأولى في عملية تقييم وتحديد الوضع الائتماني للعميل هي معرفة العميل من قبل إدارة الائتمان في البنك Know your Customer من خلال جمع معلومات تفصيلية عنه من المصادر الداخلية والخارجية .

2- الغرض من الائتمان Purpose :

إنَ الغرض من الائتمان يحدد مدى إمكانية الاستمرار في دراسة ،طلب المقدم أو التوقف عن دراسة طلب الائتمان ، يرتبط بالغرض كل من مبلغ الائتمان ونوعية الائتمان الممنوح والمدة وطريقة السداد والتدفقات النقدية المستقبلية الناتجة من استخدام الغرض .

3- القدرة على السداد Payment :

ويعني مدى قدرة المقترض على سداد الالتزامات المترتبة عليه من حيث أصل ألمبلغ إضافة إلى الفوائد في تاريخ الاستحقاق ، وعند حصول ذلك يعطي دلالة على سلامة القرار الائتماني ، ويتم تحديد قدرة العميل على السداد من خلال القوائم المالية.

4- الحماية Protection :

وهو مدى توافر الحماية للائتمان المقدم تحت أسوأ الظروف وذلك من خلال تقييم الضمانات التي يقدمها العميل من حيث قيمتها العادلة أو قابليتها للتحول إلى نقد بسرعة وبأقل كلفة فيما لو عجز العميل عن السداد .

---

(1) محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية : الدورة المحاسبية ،ط5،،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،2010، ص 364-367.

5- النظرة المستقبلية Perspective:

أنَ أهمية هذا المعيار تكمن في التنبؤ في كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية ام خارجية ، ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدلات النمو ،ومعدلات التضخم والفائدة والتي تؤثر في مجملها كعوامل على قدرة العميل في تسديد التزاماته [1].

شكل بياني (3) أنموذج المعايير الائتمانية المعروف ب 5ps

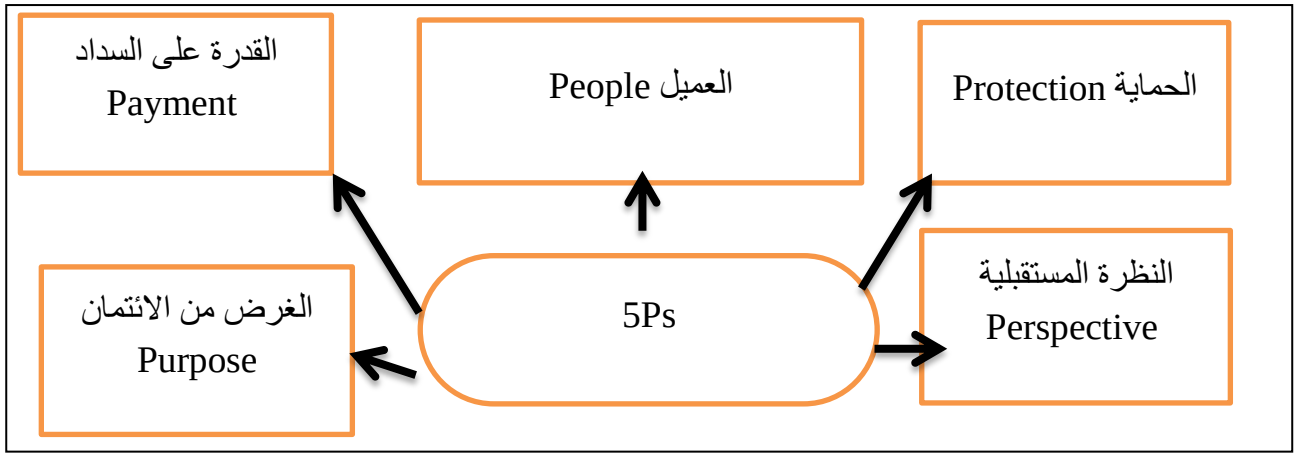

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماد على (سلمان حسين الحكيم) ، تحليل القوائم المالية: مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية ،دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ،سوريا دمشق ،2017، 432.

ت – أنموذج المعايير المستند إلى PRISM

ويعد هذا الأنموذج من احدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني والتنبؤ بمستقبل كل عملية ائتمان ممنوح من قبل البنك ، ويعد هذا الأنموذج من احدث النماذج المستخدمة في تحليل الائتمان ويعطي فكرة عن جوانب الضعف والقوة لدى الزبون ويتكون هذا الأنموذج من مجموعة من المعايير أهمها [2]:

1- التصور (النظرة المستقبلية) Perspective:

ومضمون هذه الأداة هي قدرة المقترض على تسديد التزاماته ،ومن خلال التركيز على الجوانب الآتية:

(1)محمد مطر، مصدر سابق ، ص368.

(2) مصطفى احمد حمد منصور ، يوسف التوم شهاب الدين ،اثر جودة الضمانات في اساليب ادارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقي على الجهاز المصرفي السوداني ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا – مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ،العدد الاول ،2012،ص3.

أ- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان .

ب- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل ومصادر السداد التي من شانها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم .

2- القدرة على السداد Repayment:

يتضمن هذا المعيار تحديد قدرة العميل على تسديد القرض والفوائد خلال المدة المتفق عليها ،وما يهم إدارة الائتمان هو دور مصادر السداد الداخلية التي تساعد على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية التي يستطيع العميل بواسطتها تسديد ما بذمته من التزامات .

3- الغاية من الائتمان Intention or purpose:

كقاعدة عامة إن الغاية من الائتمان هي الأساس في دراسة طلب العميل وقرار منح الائتمان ويجب إن يكون الغرض من الائتمان واضح ومحدد ومفهوم لإدارة البنك قبل منح الائتمان ،لان من الأسباب الرئيسة لتعثر الائتمان هو استخدام الائتمان في غير الغرض الذي منح لأجله .

4- الضمانات Safeguards :

ويعني تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد من قبل المقترض ويمكن إن تكون الضمانات شخصية تعتمد على المركز المالي للعميل (شخص العميل)أو ضمانات عينية.

5-الإدارة Management :

ويتضمن هذا المعيار التعرف على الهيكل التنظيمي للزبون (العميل) والفعل الاداري له والمديرين الموجودين ،وكذلك التعرف على اسلوب العميل في ادارة أعماله وتحديد قدرته في تحقيق النمو والنجاح و يعد الإدارة المحرك الرئيس لأي نشاط وهي الأساس في نجاح أو فشل المنشاة [1] .

مما سبق نجد ان المعايير او النماذج السابقة تختلف في مسميات عناصر كل منهما الا انها مشتركة في النتيجة والمضمون التي يصل من خلالها التحليل الائتماني في تحديد وضعية وملائمة الزبون لمنح الائتمان .

---

(1) السنوسي محمد الزوام ، مختار محمد ابراهيم ،ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الازمة المالية العالمية ،ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة ، الاردن، 2009،ص 16 .

شكل بياني (4) أنموذج المعايير الائتمانية المعروف ب PRISM

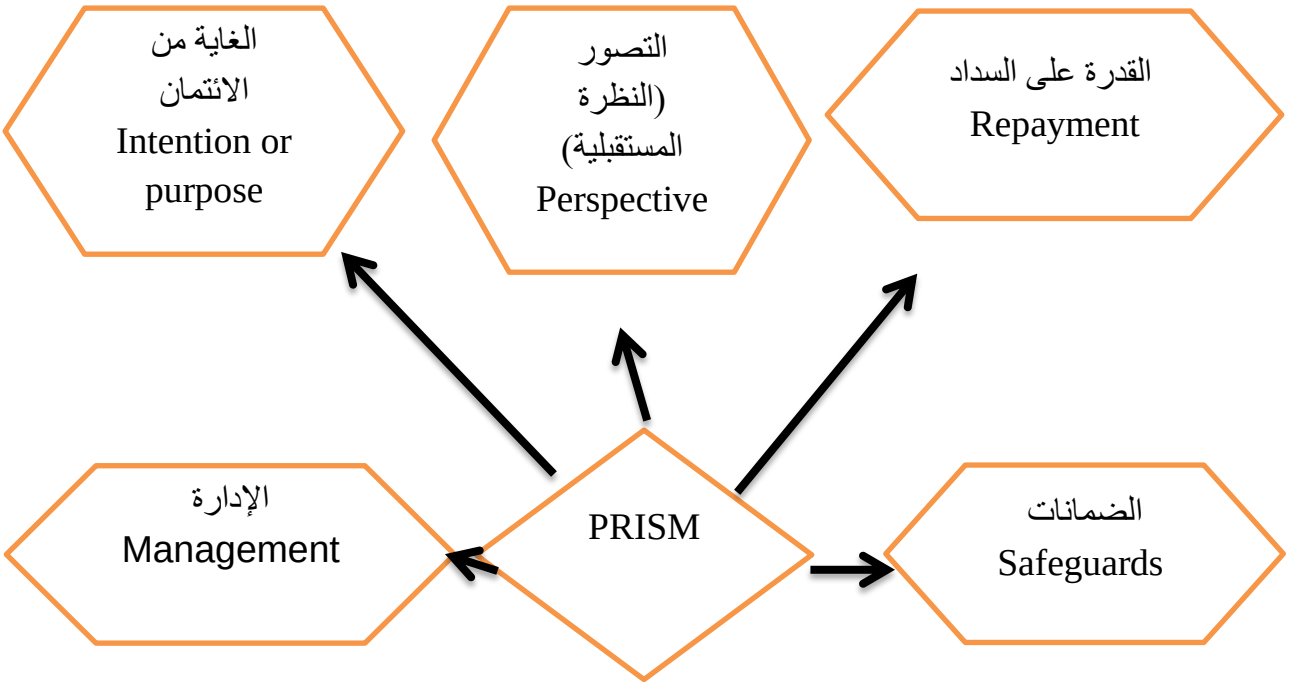

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماد على (مصطفى احمد حمد منصور ، يوسف التوم شهاب الدين ،اثر جودة الضمانات في اساليب ادارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقي على الجهاز المصرفي السوداني ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا – مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ،العدد الاول ،2012،ص3-4.

سابعا: اسس منح الائتمان النقدي:-

إنَ منح الائتمان المصرفي يعتبر من اخطر واهم وظائف البنوك التجارية ،لان الاموال التي تمنحها البنوك كتسهيلات ائتمانية ليست ملكا وانما هي اموال المودعين ،لذلك لابد من الاستناد الى قواعد واسس مستقرة ومتعارف عليها كالتالي[1]:

1- تحقيق الربح :أي حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه، من دفع الفوائد على الودائع، وتحقيق ارباح صافية على راس المال المستثمر، ومواجهة مصاريفه المختلفة .

2- السيولة : أي توافر قدر كافي من الاموال السائلة لدى ألبنك لمقابلة السحب دون أي تأخير ،وهدف السيولة دقيق إذ إنَ توفير قدر مناسب من السيولة للبنك قد يتعارض مع هدف

(1) بشير عباس العلاق ،مصدر سابق ، ص94.

تحـقيق الربح ،ويبـقى على ادارة المـصرف الناجـحة مهمـة المـواءمة بين هـدفي السيولـة والربحـية [1].

3-توافر الامان لأموال البنك :يعني اطمئـنان البنك الى ان المنشـاة التي تحصل على الائـتمـان سوف تتمكـن من سداد القروض الممنوحة لهـا مـع الفوائد في مواعيدها المحددة .

4- المسؤولية الاجتماعية : إنَ المصرف منوط به افادة المجتـمع والنهوض به بشكـل أو بآخر خارج نطـاق العمل المصرفي مثل دعم المشاريع الخيرية ،تمويل خـطـط التنميـة الاقـتصاديـة ، المساعدة في حل مشكـلة البطالة .

ثامنا : أهـــداف الائتـــمان النقدي :-

عندما يضع البنك سياسة للإقراض لابد ان يوضح فيها المجـالات التي تقدم لها القروض، نوعية العملاء الذين تتعامل معهم ،والشروط الاساسية للأنواع المختلفة من القروض، والسلطـات الادارية التي لها حق في منح القروض وحدهـا ،وتستهدف عادة سياسة الاقراض تحقيق عدة اهداف في مقدمتها [2]:

أ- تنمية نشاط المصرف بصورة مستمـرة وتحقيق عائـد مرضي.

ب- الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في مراحلها المختلفة.

ت – سلامة القروض التي يمنحها المصرف.

تاسعا: مـــزايا الائتـــمان النقدي :-

للائتمان مـزايا متعددة و التي يمكن تلخيصها كالاتي[3]:

1- إنَ الادوات الائـتمـانية توفر على المجتمع تكاليف استخدام العملة المعدنية، فالبنكنوت (العملة الورقية) والكمـــبيالات والسندات والشيكات كلها بدائل للنقود وتقوم بوظيفتها أو بعض وظائفها .

2- يُمكن الائتمان المصرفي من توفيـر الموارد المـالية اللازمة لمنـــشئات الاعمـال التي يمكن ان يحتاجها من مشاريعها الاقتصادية المختلفة ،وكذلك في توسيع قاعدة الانتاج التي تتطلب رؤوس اموال كبيرة ، لأنـــه يندر في المجتمع الحديث وجـود رجال اعمـال قادرة على ممارسة كل نـشاطه على اسس نقدية ولولا وجود الائتـمان لتضاءل حجم النـشاط الاقتصادي والمعاملات في المجـتمعات المتـقدمة الى اقل مما هو عليه الان .

---

(1) اتحـــاد المصـــارف العربيـــة 2018،مخـــاطر الائتمـــان وتحـــديات المســـتقبل ،ادارة الدراســـات والبحوث.

(2) كمال شرف ، النقود والمصارف ،كلية الاقتصاد والتجارة ،جامعة دمشق 1982 ، ص240.

(3) Sinkey ,J.,Commercial Bank Financial Management in the Financial,Servces Industry University of Georgia ,Athens,Psrentice Hall,1998,200-205.

3- يعد الائتمان المصرفي وسيلة مناسبة لنقل استعمالات الاموال من شخص لاخر، فبواسطة الائتمان يمكن تحويل مدخرات المنشآت والحكومة والافراد إلى من يحتاجها أو يستطيع استثمارها في التوزيع او الانتاج [1].

4- يشجع الائتمان على عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة دون استعمالها الى حين الحاجة اليها في المستقبل ،حيث ان الفائض النقدي قابل للاستخدام عن طريق الائتمان بحيث تستفيد منه الافراد والمنشئات وقت الحاجة اليه .

5- نظرا لارتفاع تكاليف عمليات التطور التكنلوجي والتقني والتي تحتاج لاستبدال الآلات والمعدات وتطويرها باستمرار فان الشركات تلجا الى البنوك للحصول على الائتمان البنكي لتمويل هذه العمليات.

6- يخفف الائتمان النقدي كثيرا من الصعوبات التي يتعرض لها المنشآت المختلفة وخاصة الحديثة والصغيرة في الحصول على الائتمان الكافي ،بسبب الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الممولة الاخرى.

عاشرا : ادوات الائتمان النقدي:-

إنَ من اهم ادوات الائتمان نجد الاوراق المالية والاوراق التجارية ، فالأولى تعد ادوات ائتمانية طويلة الاجل ، والثانية تعد ادوات ائتمانية قصيرة الاجل ،وأن النقود الورقية ذاتها تعد من بين أدوات الائتمان ،

فيما يلي نتناول اهم هذه الادوات [2]:

أ- الاوراق التجارية : ومن اهمها السند الاذني والشيك واذونات الخزينة والكمبيالة ،واهم ما يميز هذه الاوراق هي عدم تقيدها بالنقود المتعارف عليها في قواعد القانون المدني وسرعة تداولها، كما ان العرف يدخل في توفير قدر كبير من الضمان لها واضفاء درجة من الثقة عليها .

1- الكمبيالة **:**هي ورقة اوصك تتضمن أمرا صادر من الدائن (صاحب الكمبيالة)الى المدين(المسحوب عليه) بان يدفع لشخص ثالث (المستفيد) في تاريخ محدد او قابل للتعيين او مجرد الاطلاع مبلغا معينا.

2- السند الاذني :هو صك يتعهد فيه محرر السند(المدين) بدفع مبلغ محدد في تاريخ محدد او مجرد الاطلاع لأذن المستفيد ،ويكون التعهد بالدفع لحامل السند، ويختلف السند الاذني عن الكمبيالة،

في كونه لا يعد ورقة تجارية إلاَ اذا كان نتيجة لعملية تجارية [3].

---

(1)زياد نجم عبد ، الائتمان المصرفي واهم النسب ذات العلاقة بمنحة – دراسية تحليلية للشركة المتقدمة للبتركيمياويات السعودية ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد السابع ،العدد19 ،السعودية،2012،ص 305.

(2) عادل احمد حشيش ، مصدر سابق ،ص 148.

(2) اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ،مصدر سابق ،ص44.

3- الشيك : هي ورقة تتضمن امرا صادرا من الساحب الى المسحوب عليه بان يدفع لاذن شخص ثالث او لحامله مبلغا معينا بمجرد للاطلاع .

وهناك اداة ائتمانية قصيرة الاجل ليست الاوراق التجارية وان كانت تتشابه معها في نواح كثيرة وهي اذونا الخزينة وهي سند بدين على الحكومة قصيرة الاجل (3 شهور) في العادة وتكون سند لحامله وتتضمن فائدة على الدين الذي يمثله لصالح المستفيد ويمكن خصمه لدى المصارف التجارية .

ب- الاوراق المالية:

وهي ادوات ائتمانية طويلة الاجل واهمها السندات والاسهم

1- السندات : هي ادوات ائتمانية تصدرها المشروعات او الحكومات والمكتتبون في هذة السندات لا يكونون شركاء في رأس المال وانما مجرد دائنين، ومن ثم يتعين ان يتقاضوا فائدة بسعر ثابت يتحدد مقدما ويستمر حقهم في تقاضيه حتى تاريخ استهلاك الدين من جهة إصداره.

2- الاسهم: هي من حقوق ألملكية ،فحملة الاسهم هم شركاء في رأس المال لا يحصلون على فائدة وانما يحققون ارباح او يتحملون الخسائر تبعا للأداء المالي للمشروع الذي اصدرته الاسهم .

احدى عشر : التصنيف الائتماني:-

إنَ المصارف تتفاوت في العديد من العوامل في عملية التصنيف الائتماني وترتيب الجدارة الائتمانية للعملاء من الجيد الى الرديء والدافع وراء رغبته وقدرته على تسديد القرض ،لذا يعرف التصنيف الائتماني بانه "نظام لتصنيف العملاء حسب درجة الثقة وقدراتهم المالية التي يمكن ان يمنحهم أياه

البنك [1].

او هو تقييم رغبة وقدرة المقترضين سواء اكانوا افراد ام حكومات ام شركات على الوفاء بالتزاماتهم المالية بالكامل وفي الوقت المحدد ،ويقوم مجلس ادارة البنك المركزي بوضع معايير تصنيف التسهيلات الائتمانية وعلى ادارة كل بنك الالتزام بهذه المعايير ،وتكون التصنيفات الائتمانية بحسب تعليمات البنك المركزي العراقي لسنة 2010 المادة 11 كالتالي :

جدول (2) التصنيف الائتماني

نوع الائتمان	التوضيح
الائتمان الممتاز	ويشمل الائتمان الممنوح بضمانات سريعة التسييل وسهلة مثل (حجز الودائع، الذهب، الفضة).

(1) صلاح الدين حسن السيسي ،قضايا مصرفية معاصرة "الائتمان المصرفي –الضمانات المصرفية –الاعتمادات المستندية"، ط1،دار الفكر العربي، القاهرة ، 2004، ص47.

الائتمان الجيد	وهو الائتمان غير مستحق السداد ويمتاز بمخاطر عادية ووجود مصادر جيدة السداد ويشمل الائتمان التعهدي القائم وغير المدفوع .
الائتمان المتوسط	وهو الائتمان المستحق التسديد الذي لم يمض على استحقاقه 90 يوما ويستدعى المتابعة لغرض منع تحويله الى ائتمان غير عامل .
الائتمان دون المستوى	وهو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه او استحقاق احد اقساطه اكثر من 90 يوما او اقل من 180 يوما .
الائتمان الرديء	هو الائتمان الذي تم اعادة جدولته لمرتين حيث لا يسمح له بأكثر من ذلك او هو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه 180 يوما واقل من 360 يوما ولم يتم تسديده .
الائتمان الخاسر	هو الائتمان الذي لا يمكن تحصيله بالرغم من امكانية استعادة جزء ضئيل منه في المستقبل او هو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه اكثر من سنه.

المصدر : البنك المركزي العراقي تعليمات سنة 2010 المادة 11 .

الـــمطلب الثاني/ مـخـاطـر الائـتمـان النقدي:-

وسيتم التطرق في هذا المطلب الى :-

اولا : مفهوم مخاطر الائتمان

تتعرض البنوك على اختلاف انـواعها الى العديد من المخاطـرة التي تـؤثر على نشـاطها وادائــها ، فالهدف الاساسي لإدارة أي بنـك هو تعظـيم ثـروة حملة الاسـهم والمحـافظة عليه، وقبل التحدث عن المخاطر الائتمـانية لابد الاشارة الى مفهوم المـخاطـرة، فقد عرفها صلاح الدين حسن السيسي المخاطر الائتمانية بأنها عدم قدرة قيام ألطرف المقابل للبنك بالوفاء بألتـزاماته في حدود الشرط المتفق عليه ' فهي لا تقتصر على وظيفـة الاقتـراض وانما تمتـد لنشاطات اخرى مثـل ايداعات لـدى المصارف ،عمليات صرف اجنبي، تمويل تجاري. ويرى الشمري بأن المخاطرة بالمفهوم المالــي انها تشير الى تقلـب العوائـد وعدم استقرارها او تقلب في القيمة السوقية للبنك ،أي عدم التأكد بشـأن التدفقات النقدية المستقبلـيـة ،اذ ان كل مصرف او مؤسسة مالية تفضل التدفـقـات النقدية المؤكـدة على التدفـقـات النقدية غير المؤكـدة أي يجب ملاحظة الاتي [1]:

أ- فهم المخاطرة :يجب ان تكون المخاطرة ضمن الحدود المتفق عليها من قبل مجلس الادارة.

ب- التخصيص: اي تخصيص الموارد وراس المال يتناسب مع مستوى المخاطرة .

ت- العائد المتوقع: يجب ان يكون العائد يتناسب مع درجة المخاطرة.

ث- القرارات : ان القرارات المتعلـقـة بتحمل المخاطرة سهلة الفهم وواضحة.

وتعرف كذلك بانها احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض واعبائـه وفقا للشـروط المتفق عليها عند منـح الائـتمـان[2].

ويقصد بالمخاطرة كذلك بانها عبارة عـن تنظيم متـكامل يهدف الى مجابهة المخاطر باقل التكاليف وافضل الوسائل [3].

وتعريف اخر للمخاطرة بانها احتمالية اخفاق عملاء البنك المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات او بعد ذلك او عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها ،أي ان

---

(1)صادق راشد الشمري ،"مصدر سابق ، ص183-184.

(2)ابتهـــاج مصـــطفى عبـــد ارحمـــن ،ادارة البنـــوك التجاريـــة ،ط2،دار النهضـــة العربيـــة ،القاهرة،2000،ص444.

(3) شـــقيري نـــوري موســـى واخـــرون، ادارة المخـــاطر ،دار الميســـرة ،ط1،عمـــان ،الاردن ،2012،ص26.

هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه البنك في الموعد المحدد[1].

ويعرف ابراهيم كراسنا مخاطر الائتمان بانها المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن ان تتأثر بها راس مال وايرادات البنك والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المناسب[2].

وعليه يمكن القول ان المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل ،والموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية ، ووفق هذا التحديد فأن المخاطر الائتمانية تنقسم الى ما يلي [3]:

1- مخاطر اقراضية محتملة: ترتبط هذه المخاطر بالائتمان الغير مباشر مثل الكفالات ،الاعتمادات، التي يمكن ان تتحول الى مخاطر اقراضية مباشرة طيلة مدة الكفالات او الاعتماد.

2- مخاطر اقراضية مباشرة : تتعلق هذه المخاطر بعدم سداد القرض و انواع الائتمانيات الأخرى .

3- مخاطر المصدر : تنشأ هذا النوع من المخاطر بسبب وضع المصدر لسندات ألدين مما ينتج عنه تغير في السند تؤدي الى خسارة.

4- مخاطر ما قبل التسويات: تتعلق هذه المخاطر بعدم قدرة احد الشركاء التجاريين من تسديد التزاماته.

5- مخاطر التسويات **:** تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من انه نفذ التعهد المطلوب منه

6- مخاطر التحصيل : وتنشا هذه المخاطر نتيجة تحويل او اجراء بناء على تعليمات احد العملاء قبل ان يقوم بالدفع .

ثانيا: تصنيف المخاطر الائتمانية:-

يمكن تصنيف المخاطر الائتمانية الى مخاطر الجدارة الائتمانية ومخاطر النكول او(عدم التسديد) وكالاتي([4]) :

1- مخاطر النكول : تنشأ هذه المخاطرة من فشل المدين بالوفاء بالتزاماته المالية التعاقدية اتجاه دائنة مما يتعلق بدفع الفائدة او المبلغ المقترض.

2- مخاطر الجدارة الائتمانية : هذا النوع من المخاطرة ينشا بسبب انخفاض الجدارة الائتمانية للمدين(المقترض)والتي لم يكن للمدين تقصير في ذلك.

---

(1) عز الدين نايف عنانزة ،محمد داود عثمان ،تقييم كفاءة ادارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية الاردنية ،مجلة المثنى الادارية والاقتصادية ،المجلد الثالث ،العدد 6،العراق ،2013،ص8.

(2) ابراهيم كراسنا ،اطر اساسية ومعاصر في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر ،صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ، الامارات ،ابو ظبي،،مارس،2006،ص37.

(3) حمزة محمود الزبيدي ،مصدر سابق، ص174.

(4)Halifu ,Maierdan "COUNTERPARTY CREDIT Risk IN ENERGY- COMMODITY FORWARD S , university of Gothenburg, school of business ،economics and law،2011،P8.

ثالثا: مؤشرات المخاطرة الائـتمـانية:-

1- نسبة القروض الى المـوجودات : وهي نسبة تقيس اجمـالـي القـروض الممنوحـة كنسـبة مئوية من اجـمـالي الموجودات ،كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمال التعرض ومخـاطر عدم السـداد.

2- نسـبة القـروض الى حـق الملـكية :وهذه النسبة تشير الى مدى اعتماد البنك على الموارد الذاتـية وتوظيفـها في القـروض اذ ان ارتفاعها مؤشر على زيادة المـخـاطـر الائـتمـانية فضلا عن دور البنك في المحافظة على اموال مسـاهميـه.

3- نسبة مخـصـص الديون المشـكوك في تحصيلها الى القروض: وهذه النسبة تشير الى قـدرة المخصص المكـون لمـواجهة حالات عـدم السـداد من قبل المـقـرضين ،إذ إنَ ارتفاعها مؤشـر على ضمان سلامة البنك من التعرض للمخاطـر ،بسبب امكانية تغطـيـتها من خلال المخـصـص [1].

رابعا: انواع المخاطر الائـتمـانية:-

1- مخاطر السيولة : ترتبـط عمليـة منح الائـتمـان للعميل بوجود توافق مع اجال مصادر اموال البنك لتوافر السيولة الكافية لمواجـــهة طلبات السحب للودائـع من طرف زبائن اخرين ،حيث تؤثر عدم قدرة البنك على توفير السيولة بكلفة مقبولة على ربحيه فينـتج مخاطر الفشل المواءمة بين تسديدات الزبون المقرض والمسحوبات النقدية للزبائن ،ومن اسباب تعرض لمخاطر السيولة[2]:

أ – ضعف تخطـيط السيولة بالمصرف مما يؤدي الى عـدم التناسق بين الالتزامات والاصول من حيث أجـال الاستـحـقاق .

ب – سوء توزيــع الاصول على استخدامات يصعب تحويلها الى ارصدة سائلــة .

ت – التحول المفـاجئ لبعض الالتزامات العرضية الى التــزامات فعليــة .

ث – تـأثير العـوامل الخـارجـيـة مثل الازمات الحادة في اسواق المال ،والركود الاقـــتصادي .

2- مخاطر التسعير : ينبغي على البنك دراسة اسعار الخدمات المقرضـــة التي يتم تحميلها للعميل في صور اعباء وربطها بمستوى المـخاطر ،فكلما زادت المـخـاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ،ويتعلق الامر بالهامش المضاف الذي يميز عميل باخر ،وبذلك يتحدد سعر الاقـراض الاساسي من خلال تكـلفة الاموال السوقية او التاريخية ،مضاف اليها نسبة الاحتيـاطي و تكلفـة ادارة الـديـن و باجتماع لجنة ادارة اصول و خصوم المصرف بصفة دورية يتم مناقشة سعر الاقراض الاساســي.

3- المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل : من الاهمية في منح البنك ينبغي ان تتناسب مــدة التـــسهيل مع طبيعة نشاط العميل ،ومـدة استرداد العائد المتوقـع من التمويل، الهدف من التمويل[1].

---

(1) بـــن علـــي بلعـــزوز ،"الاخطـــار الماليـــة فـــي البنـــوك التقليديـــة والبنـــوك الاســـلامية" ، الجزائـــر ،2009 ،ص17.

[2] حسين بلعجوز ،ادارة المخاطر البنكية والتحكم فيها ، جامعة جيجيل ، الجزائر ،2005،ص7.

4- مخاطر تقلب اسعار العملات : تتمثل مخاطر اسعار العملات في تحقق خسائر نتيجة التغيرات في سـعر صرف العملات نسبة الى العملات الاجنبية وهذا يتطلب التحوط ضد تقلبات اسعار العملات ، لتجـنب الخسائر المحتملة .

5- مخاطر التنفيذ: من القرارات اللازمـة لمنح الائـتمـان ان يركز المصرف على تحديث المعلومات الخاصة بالعميل (مراكز حساباتهم) بصفة يومية وان اي تأخير فيها يؤثر على التزامات العملاء بالزيادة او بالنقصان من خلال العمليات اليومية ،يعكس خطورة واضحـة على سلامة القرار الائـتمـاني سواء بالموافقة او الرفض[2].

6- مخاطر الاخطار والتبلـيغ : لضمان سلامة تنفيذ موافقة القرار الائتماني يجب ان يتم ابلاغ الطرفين ،الطرف الداخلي (ادارات واقسام المصرف) والخارجـي (الزبون) على جميع شروط عقد منح الائـتمـان وبوضـوح تام .

7- مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائـتمـان : عادة ما يوجه المصرف في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفـحـص والتفـتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على التغيرات التي تمثل مؤشرات متكررة كالقـروض المتعثرة المستحق الوفاء بها ،وعدم التركز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليليها ودراسة الاسباب ومراجعتها ثم ايجاد الحلول لتجاوزه[3].

8- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات : اي مخاطر نمو حجم التسهيل الائـتمـاني وزيادته بعد مرور مـدة قصـيرة على منحه ،ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثـبات البيانات المـالية .

9- مخاطرة المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة: ان المعالجـة المبـكرة لفوائـد ديون غير منتظمـة يخفف من الاثار السلبـية لزيادة المديـونية ،لذا ينبغي على المصرف الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تكوين المخصصات وتجنب الفوائد.

10- مخاطـر عـدم القدرة على السـداد : وهي مخاطر ناشـئة بشكل اساسي عن الزبون ،لعدم قدرته على السداد تتعلق بشخصية العميل واهليته ومدى كفاءته وسمعته وجدارته الائتمانية، او تقديمه معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك ،او عدم وجود امكانية مادية [4].

خامسا : مؤشرات قـــياس مـــخاطر الائـــتمان:-

يمكن قياس مخاطر الائتمان من عدة مؤشرات وسنتناول الاتي:

---

(1) اســماء رشـــاد الصـــالح ،"ادارة المخـــاطر واقتصـــاد المعرفـــة "،كليـــة العلـــوم الاقتصـــادية والاداريـــة ،جامعة الزيتونة الاردنية ،الاردن ،عمان ،2007 ، ص4-5.

(2) سمير الخطيب ،"مصدر سابق ، ص153.

(3) حسين بلعجوز ، مصدر سابق، ص8.

(4) سمير الخطيب ، مصدر سابق،2005،ص153-156.

أ- نسبة الديون المتعثرة NPLR: تـعد نـسبة الديون المتعثرة (القروض) والمسمى "بمؤشر السلامة "هو المؤشر الرئيسي لمخاطر الائتمان في المصارف التجارية ،يقاس عن طـريق نسبة القروض المتعثرة الى أجمـالي القروض [1].

وهو عـامل اساسي في قيـاس مـدى استمرارية البنك في ظل مخـاطر التخلف عن السداد ،فإذا زادت هذه النسبة سوف تعطي رسالة سيئـة لإدارة البنك التـجاري ومن ثم تؤثر تأثير مباشـر على مكاسب المصـرف.

ب- نسبـة كفاية رأس المال CAR: إنَ نسبـة كفاية رأس المال تشـير الى نسـبة رأس المال على الموجودات المرجحة بالمـخاطر ،كما ان رأس المال يشـمل رأس المال المـدفـوع ،إضافة الى الارباح المحتـجزة ،الاحتياطات .

سادسا: وسائل الحد من مخاطر الائتمان:-

إنَ القطـاع المصرفي يمثل لب النظام المالي خـاصة في الاقتصاديات النامية والناشئة ،فالمصارف هي المؤسسات التي تضطلع بكل من عمليـات تقويم المخاطر والاقراض والعائدات المتعلقة بالوساطة المالية ورصدها ،وكذلك توجيه الاستثـمارات بناء على ما يتوفر لديها من رؤية ومعلومات واسعة لبيئة الاقتصاد الكلي مثل (توقعات الاسعار الفائدة، النشاط الاقتصادي، الصرف، موقف السياسة النقدية ،وغيرها) ،ومن ثم ان ثبات القطاع المصرفي واستقرارها يعتبر عنصرا حاكما للنظام الاقتصادي والمالي، وان سلامة النظام المصرفي ومرونته تتوقف على التحليل الكفوء لمخاطر الائتمان بالمصارف التجارية[2].

حيث إنَ التنبـؤ بالمـخـاطر الائـتمـانية ووضع مؤشرات ومقاييس لتحديدها بدقة يساعد ادارة الائتمان في المصارف التجارية على دراسة وتحليل نتائجها ،وبما ان المـخـاطر يصعب القضاء عليها ،فان الحد والتخفيف منها يعتبر من استراتيجيات ادارة الائتمان المصرفي في المصارف التجارية لمواجهـة مخاطر الائـتمـانية [3].

---

(1)Boudriga,A,Taktak,N.B.andJellouli,S.2009, Banking supervision and nonperforming loans; a cross-country analysis .Journal of Financial economic policy,1, p286.

(2) عبـــد المطلـــب عبـــد الحميـــد "الاصـــلاح العصـــر ومقـــررات بـــازل3 "، ط1،الدارالجامعيـــة ،الاسكندرية ،مصر ، 2013،ص62.

(3)محمـــد عبـــد الله شـــاهين محمـــد،" الائتمـــان الـــدولي والمحلـــي واثـــره علـــى اقتصـــاديات الـــدول الناميـــة، ط1 ، دار الفجر للنشر والتويع ،القاهرة ،مصر ،2018،ص30.

الفصـــل الثـــاني/تـــحليل اتـــجاهات تـــطور الســـيولة النقـــدية والـــقدرة الائـــتمانية للمـــصارف الـــتجارية الـــعراقية عيـــنة البـــحث للـــمدة 2009-2020.

المبحث الاول :الجهاز المصرفي العراقي (التطور التاريخي وبعض العوامل ذات العلاقة)

المبحث الثاني : تـــحليل واقـــع السيـــولة النـــقدية للمـــصارف التـــجارية العـــراقية (عينة البحث)للمدة 2009-2020.

المبحث الثالث : تـــحليل واقـــع القدرة الائتمانية للمـــصارف التـــجارية العـــراقية (عينة البحث)للمدة 2009-2020.

الفصل الثاني/ تحليل اتجاهات تطور السيولة النقدية والقدرة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للمدة 2009-2020

تمهيد:-

يعد القطاع البنكي من اهم مكونات النظام المالي ، نتيجة دوره الحيوي في توفير السيولة النقدية ،وتمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة ، وتظهر اهمية تطور القطاعات المصرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دوره البارز الذي يلعبه في تعبئة المدخرات وتوجيهها ، بما يدعم الطلب الاجمالي بخاصة الاستثمار والاستهلاك ،ونمو الانشطة الاقتصادية ،وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ،ورفع مستوى الانتاج .

إنَ وجود القطاع البنكي متين وقوي يعد مكون اساسي لتحقيق الاستقرار المالي الذي يعد متطلبا اساسيا للاستقرار الاقتصادي الكلي ،حيث يمثل الاستقرار المالي الحالة التي يستطيع فيها القطاع البنكية مجابهة للازمات المالية والتحوط منها والاستمرار في انشطته البنكي في توجيه الموارد المالية الى الفرص الاستثمارية ،واداء المدفوعات بكفاءة في اوقاتها للحد من المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان والسيولة ، او مخاطر التشغيلية والسوق ، مع مراعاة تناسب النمو في قيم الاصول المالية مع النمو في الاقتصاد الحقيقي ، ويسهم القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق لعب دور الوساطة من خلال نقل الودائع من الوحدات ذات الفائض الى الوحدات الاقتصادية التي تحتاج الى تمويل ،لغرض القيام بمشاريع او توسع القائم منها ومن ثم ينعكس ذلك في تأسيس زيادة الكفاءة الاقتصادية او التوسع في التمويل في الانشطة القائمة عبر توظيف الموارد غير المستغلة في افضل استخدام ممكن ، كما تسهم البنوك في قبول مدخرات الافراد وقيامها بتخلق الودائع المشتقة لتقديم السيولة المصرفية لمن يحتاجها من خلال توفير القروض والسلف.

المبحث الاول :الجهاز المصرفي العراقي (التطور التاريخي وبعض العوامل ذات العلاقة)

سيتطرق هذا المبحث :

المطلب الاول / واقــع تطور الجــهاز المــصرفي وســماته وهيـكله

وفيه سيتم التطرق الى ما يلي

اولا : التطور التاريخي للجهاز المصرفي العراقي

أ- نشا القطاع المصرفي العراقي منذ القرن التاسع عشر كقطاع خاص يضم مجموعــة من المصارف العراقية وفروعا لمصارف عربية واجنبية وعددها سبعة عشر فرعا لحقه فيما بعد نشوء قطاع مصرفي حكومي متمثلا بأنشاء المصرفين الصناعي والزراعي عام 1935 ومصرف الرافدين عام 1941، والبنك المركزي العراقي عام 1947 ، المصرف العقاري عام 1948، لتعمل المصارف الحكومية والمصارف الخاصة على اساس تنافسي لتــقديم الخــدمة الافضل للجمهور [1].

ب- تبع ذلك تأميم المصارف الخاصة عام 1964 وتكون اربع مجموعات مصرفية الحقت بالمصرف التجاري العراقي الذي ادمج مع مصرف الرافدين عام1974، كما تم تأسيس مصرف الرشيد عــام1988لــتخليص المصرف الاول من مواجهة مشكلات المديونية الخارجية التي تحملها المصرف الاول وعجزه عن التسديد.

ت- صدر قانون رقم 12 لسنة 1991 الذي عدل بموجبه قانون البنـك المركزي الـعراقي رقم 64 لـسنة 1976 ليسمح للقطاع الخاص بأنشاء المصارف الخاصة التي ابتدأت بمصرفين عام 1992وانتهت " 36 "مصرفا عام 2010 الى جانب سبعة مصارف حكـومية تجارية ومتخصصة بضمــنها المصرف التجاري العراقي TBI.

ث- صدر قانون جديد للمصارف رقم 94 لسنة 2004 الذي سمح بموجبه للمصارف الاجنبية العمل في العراق وفق الاشكال المصرفية.

ج- انشاء كيان مصرفي مملوك للأجانب بالكامل ويعــامل معاملة المصارف العراقية من حيث الحقـوق والالتزامــات وقد بلغ عــدد المصارف الاجنبية في العراق اربعة مصارف.

ح- المشاركة في رؤوس الاموال المصارف العراقية وبدون حدود.

---

(1) وليد عيدي عبد النبي ، دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي ،ايار 2018 ص2 .

خ- فتح مكاتب تمثيل للتعريف بالخدامات الي يقدمها المصرف الام وترويج هذه الخدمات ودراسة السوق المحلية.

من اجل اعطاء صورة واضحة عن واقع وطبيعة النظام المصرفي في العراق ، سوف يتم استعراض المراحل المختلفة التي مر بها الاطار الزمني وهي كالاتي :

1) مرحلة الصيرفة المركزية: تأسيس البنك المركزي (1947 -1963).

إن الصيرفة المركزية في العالم هي وليدة مراحل تاريخية عديدة، تمثل الظروف الموضوعية الاقتصادية والسياسية السائدة في كل منها، ومن الطبيعي أن تفرض أوضاع كل مرحلة تطوراً معيناً على النظام النقدي والمصرفي، يتسم طبيعة العوامل المتحكمة بها، وصدر في العام 1947 القانون المرقم (43) الذي تأسس البنك المركزي باسم المصرف الوطني العراقي، وقد تم تغير الاسم إلى ما هو عليه حالياً سنة 1956، ويعد من أوائل البنوك المركزية التي انشئت في الشرق الأوسط، وبضمنها الدول العربية جميعاً، وتم تأسيس البنك المركزي برأس مال قدره خمسة ملايين دينار، يدفع نصفه عند التأسيس، ويعد النصف الأخر احتياطياً مضموناً من قبل الخزينة، وأصبحت وظيفة البنك إصدار العملة وممارسة رقابة نقدية عامة، والعمل وكيلاً مالياً للحكومة، وحفظ حساباتها والاحتفاظ باحتياطاتها من النقد الأجنبي، فضلاً عن دعم النظام المصرفي العراقي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض[1].

2) مرحلة التأميم ودمج المصارف(1964-1990)

عبر تطور فلسفة الاقتصاد السياسي للنظام الحاكم في العراق، فقد اتخذت السلطة في العام 1964 ،مبادرة لتوسيع القطاع العام عبر إلغاء النشاط الخاص بأشكاله المختلفة، التجاري والصناعي والمصرفي، وذلك اثر صدور القانون رقم (100) في 14 تموز لسنة 1964، الذي تم بموجبه تأميم المصارف الأهلية والأجنبية كافة، وانسجاماً مع ميول التملك العام للسلطة في ذلك الوقت، فقد نص قانون البنك المركزي العراقي السابق رقم (64) لسنة 1976، على أن ملكية المصارف في العراق تعود للدولة حصراً، مما يعني تعذر قيام القطاع الخاص بتأسيس ، مصارف في العراق، وبذلك تم القضاء ليس على رأس المال الأجنبي في القطاع المصرفي فحسب ،وإنما على رأس المال الخاص الوطني بنحو عام، وانحراف المنهج الاقتصادي للبلاد من مسار النمو ودفع عملية التنمية إلى منهج الدخول في إخفاقات التنمية والنمو الاقتصادي وضياع فرص الاستقرار والتقدم كافة، إذ استهدف تأميم المصارف بموجب القانون رقم (100) لسنة 1964، تغيير تركيبة الجهاز المصرفي في العراق بشكل جذري، كما جاء في أغراضه

(1) احمد محمد فهمي سعيد، نظام النقد والتمويل في البنك المركزي العراقي دراسة حالة، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العدد (17)، 2011، ص 2.

أيضا إزالة نفوذ رأس المال الأجنبي، وقد تضمن القانون نفسه إنشاء مؤسسة عامة للمصارف بهدف إدارة المصارف التجارية المؤممة ومصرف الرافدين وتقوية علاقة الدولة الاقتصادية بالإعمال الصيرفة إلى جانب تنظيم وتوجيه عمليات الائتمان المصرفي المتمثلة في سياسة الكبح المالـي التي تعتمد السقوف والخطط الائتمانية في تلبية احتياجات القطاعات المختلفة من التمويل المصرفي، وألحقت المؤسسة العامة للمصارف عند أول تأسيسها بالبنك المركزي، إلا إنه في أواخر عام 1965، فصلت هذه المـؤسسة عن البنك المركزي وألحقت بوزارة المالية[1].

كما تضمن هذا القانون دمج المؤسسات المصرفية، في أربع مجموعات إدارياً بالمؤسسة العامة للمصارف وهي كالاتي[2]:

أ) مجموعة البنك التجاري: وتشمل البنك التجاري العراقي والبنك البريطاني للشرق الأوسط والبنك الوطني الباكستاني.

ب) مجموعة بنك بغداد: وتشمل بنك بغداد والبنك العربي الموؤممين.

ت) مجموعة بنك الرشيد: وتشمل بنك الرشيد والبنك الشرقي والبنك العراقي المتحد.

ث) مجموعة بنك الاعتماد: وتشمل بنك الاعتماد والبنك اللبناني المؤومين.

وفي أطار هذه المجموعات الاربع استمرت عمليات الاندماج بين المصارف ،وابتدأت بدمج مجموعة بنك الرشيد في مصرف الرافدين، لتحل مجموعة مصرف الرافدين محل مجموعة بنك الرشيد، وذلك في عام 1965، ثم أعيد تنظيم هيكل الجهاز المصرفي التجاري ودمجت مجموعة بنك بغداد وبنك الاعتماد ،في البنك التجاري وذلك في عام 1970 ،وأبدل اسم ،الأخير إلى المصرف التجاري العراقي، وفي العام نفسه ألغيت المؤسسة العامة للمصارف ونقل اختصاصاتها إلى كل من وزارة المالية والبنك المركزي ومصرف الرافدين ،وذلك بموجب القانون رقم (78) لسنة 1970، وفي عام 1974، تم دمج المصرف التجاري العراقي بمصرف الرافدين، وبهذا الإجراء أصبحت الصيرفة التجارية حكراً على بنك تجاري وحيد ضمن الجهاز المصرفي التجاري العراقي فهنالك إذن سيطرة وطنية تامة على العمل المصرفي التجاري، وانتهت عمليات الاندماج المتوالية للمصارف ،من خلال احتفاظ الدولة بكيانين مصرفيين هما (مصرف الرافدين والمصرف التجاري العراقي)، وبدأ هذان المصرفان يعانيان من مشاكل عمليات

(1) عبد المنعم السيد علي ،استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة الى البنك المركزي العراقي ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،العددان (57-58) ،2012، ص145.

(2) سنان الشبيبي ،ملامح السياسة النقدية في العراق ،صندوق النقد العربي، ابو ظبي ،الامارات ،2007،ص3.

الاندماج العشوائية والمتسارعة التي مرت بها وظلت تعاني من إجراء التسويات في عمليات المصارف المؤممة ولم تكمل عمليات التسوية هذه ووصلت فيها مراحل متقدمة بعد أكثر من سنتين ولم يتم ذلك بشكل نهائي، فضلا عن فقدان العديد من الكوادر الفنية المصرفية التي كانت تدير المصارف، أما الصرافون فقد تعرضوا إلى عمليات المصادرة لأموالهم بقرارات فردية من قبل الدولة التي أعقبت ذلك وانتهت هذه الشريحة المهمة في مسيرة الحركة الاقتصادية والمالية في العراق [1] .

وكانت الغاية من إعادة تنظيم الجهاز المصرفي التجاري، المتمثلة بدمج المصارف ببعضها هي تقوية هذا الجهاز لرفع مستوى كفاءته وتوسيع خدماته الإقراضية والمالية، وإعادة النظر في السياسة الائتمانية ،بشكل يضمن تناسقها مع السياسة المالية واحتياجات خطة التنمية القومية، ولاشك في أن هذا الدمج حقق مزايا كثيرة أهمها زيادة الموارد المالية، ورفع القدرة الاقراضية والاقتصاد في النفقات الإدارية ،والإمكانيات البشرية والفنية، وتسهيل رقابة البنك المركزي العراقي على الإعمال المصرفية، والعلامة البارزة في نهاية هذه المرحلة من التحولات والتأميم والدمج وإعادة التنظيم للقطاع المصرفي الخاص تمثلت في تأسيس مصرف الرشيد، بموجب القانون رقم (52) لسنة 1988، ليكون المصرف التجاري الحكومي الثاني من بعد مصرف الرافدين [2].

3) مرحلة العودة للقطاع الخاص (1991-2003)

لقد كان من أبرز التوجيهات الاقتصادية، خلال مدة العقوبات الدولية التوجه نحو دعم وتعزيز دور الجهاز المصرفي، وتمكينه من أداء دوره على الوجه الأكمل، فكان قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم (142) لسنة 1991، الذي عدل قانون البنك المركزي العراقي المرقم (64) لسنة 1976 ،الذي سمح بإنشاء مصارف خاصة ومختلطة، لتعمل بشكل تنافسي إلى جانب المصارف الحكومية الستة القائمة، مما اظهر على الساحة المصرفية أكثر من (20) مصرفاً أهلياً تمتلك (270) فرعاً، وان رؤوس أموالها منفردة تصل إلى مليارى دينار [3].

(1) وليد عيدي عبد النبي ،اللوائح التنظيمية والرقابية النظامية في النظام المصرفي في العراق ،مجلة اتحاد المصارف العربية ،بيروت ،نيسان، العدد 317، 2007،ص 112.

(2) مظهر مصطفى الحلاوي، تطورات ومستقبل الاقتصاد العراقي، مجلة الحوار، معهد التقدم للسياسات الإنمائية، العدد (16)، السنة الثالثة، 2008، ص (105).

(3) أزهار عبد صبار، أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (2000 -2012)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد(11)، المجلد(3)،2014، ص (268).

المـــطلب الـــثاني/مفـــهوم الـــتحرر المـــالي (2003-2020)ومتطلباته:-

اولا :مفهوم التحرر المالي

بدأت هذه المرحلة فعلياً في عام 2003، وتوصف على أنها مرحلة التحرر المالي في العراق، إذ تضمن صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، وقانون المصارف التجارية رقم (94) لسنة 2004، وصدر قانونا الاستثمار وأسواق الأوراق المالية، ويعد التحرر المالي احد اهم معالم النظام المالي الجديد واهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال المدة الماضية وتهدف الى القضاء على معالم الكبح المالي وان سياسة التحرر المالي ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسات الاقتصادية العامة ،ويندرج التحرر المالي ضمن اهم الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها البلدان ، التي شهدت مرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وتعرف التحرر المالي بالمعنى الضيق انه مجموعة من الاجراءات التي تسعى الى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي [1].

وبالمعنى الواسع بانه مجموعة الاساليب والاجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء او التخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته واصلاحه كليا[2].

ومن خصائص هذه المرحلة ،تتمثل في محاولة أعادة تشغيل ،وتطوير عمل المصارف الحكومية والخاصة، والبدء بدعم معيار كفاية رأس المال في المصارف العراقية، وإعادة العمل بسوق بغداد للأوراق المالية، والتي بدأت مزاولة نشاطها من جديد تحت مسمى سوق العراق للأوراق المالية، فضلاً عن التحولات في السياسة النقدية وأدواتها، وإجراءات الإصلاح وإعادة هيكلة المصارف الحكومية [3].

وعليه فالتحرر المالي يقوم بإعطاء استقلالية تامة للبنوك من خلال تحديد معدلات الفائدة عن طريق اتباع الية السوق ،ويتم ذلك بواسطة تحرر اسعار الفائدة مما يعمل على تشجيع دور القطاع الخاص

---

(1) Anthony Orji and Jonathan E .Ogbuabo ,Onyinyel Orji Financial Liberalization and Economic Growth in Nigeria :An Empirical Evidence ,International Journal of Economics and Financial Issues ISSN,2015,5.

(2)عماد محمد علي عبد اللطيف العاني ، ظاهرة اندماج الاسواق المالية الرئيسية : اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي ،بيت الحكمة،ط1،بغداد ، 2002،ص148.

(3) طالب حسن جواد، تطبيق الأساليب الكمية في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي فرع البصرة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد (3)، المجلد (7)، 2005، ص (24).

فيه و زيادة المنافسة في القطاع المالي ،وهناك عدة اهداف تستهدفها سياسات التحرر المالي ومن ابرز هذه الاهداف[1]:

ا- تحقيق فعالية اعلى وكفاءة اكبر لعمل الاسواق المالية بهدف تعبئة المدخرات الاجنبية والمحلية والاستفادة منها في تمويل اقتصاداتها وزيادة معدلات الاستثمار فيها.

ب- إنَ سياسات التحرر المالي تتزامن مع النزعة الشديدة نحو تحرير التجارة الدولية واضفاء الطابع الدولي للمعاملات المالية .

ت- تعزيز درجة المنافسة فيما بين الاسواق المالية للحصول اكبر قدر ممكن من رؤوس الاموال الدولية.

ثانيا: متطلبات نجاح التحرر المالي:-

هناك متطلبات لنجاح التحرر المالي في اقتصاد ما قبل الشروع في ازالة القيود والتوجه نحو الانفتاح المالي ،يتطلب اخذها بنظر الاهتمام ،وتتمثل في استقرار الاقتصاد الكلي والتدرج في تطبيق التحرر المالي دون الاهمال في الرقابة على الانظمة البنكية، وبالتالي فأن اهم المتطلبات نجاح التحرر المالي يمكن توضحيها بالاتي[2] :

أ- توفر بيئة اقتصادية مستقرة .

ب- توفر نظام اشرافي وقانوني مناسب.

ت- التسلسل الامثل في تطبيق اجراءات التحرر المالي.

ج- الاستقرار السياسي.

ثالثا : مستويات التحرر المالي:-

ان سياسات التحرر المالي تتضمن مستوين رئيسين هما :

(1) تشارلز فريلاند والمتطلبات اللازمة لتحديث القطاعات المالية في البلدان العربية وتطويرها ،صندوق النقد العربي وصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي ،ابو ظبي ،2000،ص123

(2) باسم خميس عبيد وفريد جواد كاظم، تحميل اثر السياسة المالية في العراق على استقرار والنمو الاقتصادي للمدة (2003-2014) ,مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 20. ،العدد75، 2014،

1- المستوى الاول : التحرر المالي على المستوى المحلي :

ان سياسات التحرر المالي على المستوى المحلي يشمل على عدد من الاجراءات يمكن عرضها كالاتي[1]:

ا- العمل على تخفيف الرقابة باستخدام الادوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية بدلا من الادوات النوعيـة (المباشرة) التي تكون في العادة معيقة لاستراتيجية التحرر.

ب- اعطاء حرية اوسع لتـحديد اسعار الفائـدة والتجاه نحو السوق المالية لتجديدهـا .

ت- تخفيف القيود المفـروضـة على السوق الماليـة والتي تعمل على زيادة كفاءة السوق المالية ،وذلك من خلال تقليلها امام انضمام المستثمرين والشركات المساهمة في السوق او الغاء الحواجز او الانسحاب منها.

ث-الغاء السقوف الائـتمـانية المفروضة على المصارف التجارية واعــطاء هذه المصارف الحرية في تحديد هيكل اسعار الفائدة المفروضة على القروض او الودائع.

ج- العمل على تحسين البنية الاسـاسية لتطـور الاسواق المالية مثل انشـاء شبكة للتعامل مع الوسطاء في الاسواق المالية او السماسرة[2].

2- المستوى الثاني : التحرر المالي على المستوى الدولي :

إنَ سياسات التحرر المالي على المستوى الدولي تتضمن العديد من الاجراءات التي يمكن عرضها كالاتي:

أ- الغاء ضــوابط الصرف وذلـك باعــتماد سعر صرف متــغير ،يتحـدد وفـق تـغيرات قـوى السوق ،حيث ان سعـر صرف العـملة المحـلية يعـكس المستويات الحقيـقية لأسـعار مختلف الموجودات المحلية.

---

(1)ناصر السعيدي، أسواق رأس المال الدولـية والتنمية الاقتصادية في البلـدان العربية الحاجة الى ثورة هادئة، مجلة المصارف العربـية، العدد 199 ،المجلد 17 ، 1997،ص71.

(2)هناء عبد الغفار السامرائي ،الازمات المالية العالمية واثرها على اسواق المال العربية ،بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية بعنوان : الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ،بيت الحكمة للتوزيع ،ط1، بغداد 2001، ص330.

ب- تحرير معاملات حساب راس المال ويعني ذلك حرية انتقال الاموال من والى الاقتصاد وبالتحديد من الاسواق المالية[1].

ت- تحرير اسعار الفائدة من خلال تخفيف القيود المفروضة على تحديد هيكل اسعار الفائدة .

ث- السماح للشركات الاجنبية بالدخول الى الاسواق المالية وفسح المجال لها ، واصدار اوراق مالية مختلفة من خلال تعزيز حالة المنافسة في القطاع المالي[2] .

رابعا: الصيرفة العراقي في ظل التحرر المالي :-

يتطلب تحول الاقتصاد من المخطط الى اقتصاد السوق مراجعة القوانين والتشريعات القائمة للانتقال تدريجيا الى اقتصاد السوق ولا يمكن ان يستمر النهج المتبع من قبل المؤسسات المالية المصرفية في ظل التوجيهات الجديدة للفلسفة الدولة والسياسة الاقتصادية ،وهذا ما يدفع الدولة للقيام بمجموعة من الاصلاحات النقدية والمالية على جميع المستويات ويمكن توضيح اهم هذه التطورات :

1- توفر بيئة قانونية وتشريعية :

شهد الاقتصاد العراقي مرحلة من الاضطرابات بعد عام 2003 وبعد هذا العام بدأت مرحلة اعادة بناء جديد تم فيها اصدار مجموعة من التشريعات والقوانين التي تتبنى التحرر المالي في اطار التحول في النظام الاقتصادي نحو اقتصاد السوق ويمكن توضيح اهم القوانين :

أ- قانون البنك المركزي المرقم (56) لعام 2004 والمعدل بقانون البنك المركزي العراقي المرقم (82)لعام 2017.

ب- قانون المصارف المرقم (94)لعام 2004 وتعليمات رقم 4 لعام 2011المتضمنة تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94)لعام 2004.

ت- قانون سوق العراق للأوراق المالية المرقم(74) لعام 2004.

ث- قانون الاستثمار المرقم(13)لعام 2006.

ح- قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية المرقم(78)لعام 2013.

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2002 ، ص 55.

(2) عماد محمد علي العاني ،اندماج الاسواق المالية الدولية :اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي ،ط1،بيت الحكمة ،بغداد ،2002، ص37

ج-قانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب المرقم (39)لعام 2015 المعدل والمتمم لقانون مكافحة غسيل الاموال المرقم (93) لعام 2004.

خ- قانون المصارف الاسلامية المرقم (43)لعام 2015.

وتـعد هذه القوانين الخطوة الاولى في عملية التحرر الية عمل النظام المصرفي ،فهي تؤثر على الاقتصاد القومي فضلا عن تأثيرها على عمل البنوك التجارية فكل قانون له اثره ، اما على حقوق الملكية او على حجم الاحتياطي القانوني او على الحد الادنى لراس المال او على الاستثمارات ،ويعني هذا ان القوانين هي اطر تنظـيمية تفسح المـجال الى تحرر مالي واسع وجاءت نتائج هذه القوانين على النحو الاتي [1]:

1- تحرر اسعار الفائدة وازالة اي شـكل من اشكال الكبح المالـي.

2- فتح باب المشاركة للمصارف الاجنبية بالعمل في العراق بما ينسجم مع قوانين الاستثمار.

3- التحول من الرقابة البنكية المتحكمة الى الرقابة الوقائية التـلقـائـية .

4- اصدار اللوائـح التنظيمية التي تمكن البنوك من تنوع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسـية عالية وحصولها على موارد مالية بآجال مختلفة وتقليل المخاطر في مجالات الاستثـمار.

5- فتح حساب راس المال بدون قيود او شروط .

6- تحديد الحد الادنى لرؤوس اموال البنك القائم بما لا يقل عن(250) مليار دينار او (50) مليون دولار وما يعادلها بالدينار العراقي اي بنسبة (30%) من راس المال البنوك المحلية كراس مال تشغيلي لفروع المصارف الاجنبية.

7- يساعد مزاد العملة الاجنبية في استقرار وتحسين سعر صرف الدينار العراقي.

8- تم استبدال العملة العراقية الوطنية في سنة 2004،وساهمت هذه الخطـوة في زيادة ثقة وتحسين ديمومة العملة بالدينار العراقي وفي تحسن صـرفه.

---

(1) نبيـل مهدي كـاظم الجنـابي وامـل شاكر كنـون الشيباوي، دور المصـارف التجاريـة فـي تفعيـل نشـاط سـوق العـراق للأوراق الماليـة، مجلة القادسـية للعلوم الادارية والاقتصادية، .مجلد 19،العدد 2 ،2017، ص238.

2- تطور السياسة النقدية والمالية :

شهدت السياسة النقدية مجموعة من تغيرات بعد عام 2003 وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي بما تتلاءم مع واقع الاقتصاد العراقي عن طريق اصدار جملة من القوانين والتعليمات ومنها اصدار قانون البنك المركزي المرقم(56) لعام 2004 والذي بموجبه منح البنك المركزي العراقي الاستقلالية عن تدخل الحكومة المباشر في السلطة النقدية وكذلك استبدال العملة العراقية بعملة جديدة، وكذلك اصدار قانون الدين لعام 2004 والمتضمن ببيع الاوراق المالية الحكومية بالمزاد العلني وفقا لألية السوق[1] .

اما السياسة المالية فشهدت مجموعة من التغيرات تمثلت بتغير جوهري في البنية القانونية عبر اصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بالنظام الضريبي والدين العام و نظام الاسواق المالية والادارة المالية وكان من نتائج هذا التعديل تغير الية استعمال ادوات السياسة المالية في مواجهة ازمة المديونية الخارجية ،و السيطرة على التضخم ،وتخفيف قيود دخول راس المال الاجنبي، واسلوب تمويل العجز في الموازنة العامة.

(1) عاطف لافي مرزوق، اشكالية التحول الاقتصادي في العراق، مركز العراق للدراسات، 2005،ص88.

المـــطلب الثالث: مـــؤشـرات الـــسيولة النـــقدية

إنَ المؤسسات المالية ومنها المصرف التجاري تعتمد على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها ،ويجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقود واصول اخرى سريعة التحول الى نقدية ،والسيولة النقدية تمثل حدين ،فاذا زادت حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها ،اي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلبيا في ربحية المصرف ، وان انخفاض السيولة النقدية عن الحد المطلوب يؤدي الى حالات العسر المالي ،ومن ابرز المؤشرات او النسب المستخدمة في تقويم كفاية السيولة ما يأتي[1]:

1- نسبة الرصيد النقدي :

هذه النسبة تشير الى مقدار النقد الموجود لدى البنك المركزي ،ولدى المصارف الاخرى ،والموجودة في الصندوق ، واية ارصدة اخرى كالمسكوكات الذهبية والعملات الاجنبية الموجودة في المصرف لغرض الوفاء بالتزاماتها المصرفية ،ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات وباستثناء راس المال الممتلك واذ تبين المعادلة كلما زادت نسبة الارصدة النقدية زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها، الا إنَ ذلك ينعكس سلبا على العائد المصرفي ،لعدم توظيف هذه الاموال السائلة في استثمارات يمكن ان تدر عوائد مالية على المصرف وتستخرج

وفق المعادلة التالية[2]:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق+النقد لدى البنك المركزي+السائلة الاخرى}}{\text{الودائع و ما في حكمها}} * 100 \quad \textbf{.....(1)}$$

ويمكن تحسين هذه النسبة من خلال ما يلي:

1- سداد قروض سبق ان قرضها البنك للعميل .
2- ايداع نقود جديدة من جانب الافراد والمنظمات ومؤسسات الاعمال.
3- زيادة راس مال المصرف بشكل نقدي وليس عن طريق تجميد الاحتياطات .
4- وجود رصيد دائن للمصرف لدى المصارف الاخرى ،نتيجة لعمليات المقاصة .

---

(1) زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ،ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، 2000 ، ص273.
(2) رضا صاحب ابو احمد ،مصدر سابق ، ص239.

2- **نسبة الاحتياطي الالزامي او القانوني** :

من تعليمات البنك المركزي يجب على المصارف التجارية ان تحتفظ برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي ،ويطلق علية بالاحتياطي القانوني ،وهذا الرصيد يتم تحيده في نسبة معينة من ودائع المصرف ،ويمكن حساب هذه النسبة وفق المعادلة الاتية [1]:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الارصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{والودائع ما في حكمها}} * 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

وتوضح المعادلة اعلاه انه كلما زاد الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة عليها ،وخاصة في اوقات الازمات والظروف غير الاعتيادية ، والتي تعجز فيها الارصدة الموجدة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية .

3- نسبة السيولة القانونية :

تحدد عادة من طرف البنك المركزي وتلتزم بها المصارف التجارية ،حيث تعتبر هذه النسبة قياس لمدى قدرة كل من الاحتياطات الاولية والثانوية في مواجهة الالتزامات الواقعة على عاتق البنك ،فكلما ارتفعت نسبة السيولة القانونية عن تلك المحددة من طرف البنك المركزي زادت نسبة ضمان البنك لحقوق المودعين ،وبالعكس في حالة انخفاضها وتحسب من خلال المعادلة الاتية [2] :

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الاولية+الاحتياطات الثانوية}}{\text{الودائع و ما في حكمها}} * 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

وتشير المعادلة اعلاه انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة ،اي هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة ،ويعد من اهم المؤشرات في مجال تقييم ادارة السيولة [3].

---

(1) علي سعد محمد داود ،البنوك ومحافظ الاستثمار ،التعليم الجامعي ،الاسكندرية ،مصر ، 2012، ص132.

(2) Benkheznadji ,A &Gaidi ,K(2018 September 20) Measurement and analysis of Liquidity risk in the Algerian commercial banks –Case study: BNP Paribas Algeria Bank for period 2018 Roe Lktissadia Review,p173.

(3) صادق راشد الشمري ،مصدر سابق ،ص380.

4- نسبة توظيف الاموال:

إنَ نسبة توظيف الاموال تشير الى قدرة المصرف الائـتمـانية ،ومعرفة اتجاهات الائتمـان ،وتستند هذه النسبة الى شروط ومعايير لا يمكن تجاوزها من قبل المصرف ، مع اهمية وضع التخصصات المالية اللازمـة لفتح الائـتمـان ،مع ملاحظة القدرة الائـتمـانية للمقترض وكذلك قدرته على اعادة دفع الالتزامات للجهة المانحـة من خلال استخدام مؤشرات ائـتمـانية وخطط واضحة [1].

وتوضح مدى استخدام البنك للودائـع في تلبية حاجـات الزبائن من الاستثمارات ،فكلما ارتفعت نسبة التوظيف دل ذلك على مقدرة البنك في منح القروض بصورة جيدة وتحسب المعادلة كالاتي[2]:

$$\text{نسبـة توظيف الاموال} = \frac{\text{الاستثمارات(السلف والقروض)}}{\text{اجمالي الودائع}} * 100 \quad \ldots\ldots\ldots(4)$$

ويلاحظ من نسب السيولة اعلاه ان جميعها لها مقام واحد وهو (اجمالي الودائع) ،وان ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة ،عدا نسبة التوظيف ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة [3]

(1) عضيد شياع عواد ، ،"ادارة المخاطر المصرفية : رؤية شاملة مع تصميم نماذج تطبيقية لأليات نظام ادارة المخاطر المصرفية "،نشر وتوزيع دار الكتب والوثائق، العراق ،بغداد 2015،ص65.

(2) محمد عبد الخالق ، "الادارة المالية والمصرفية ،دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان 2010، ص24.

(3) علي سعد محمد داود ، " مصدر سابق، ص134.

المبحث الثاني : تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية العراقية عينة البحث

يناقش هذا المبحث واقع السيولة النقدية للمصارف التجارية العراقية (عينة الدراسة)

اولا : مصرف بغداد

يعد مصرف بغداد واحداً من أهم المصارف التجارية، الخاصة في العراق بفروعها، وبهذا عد مصرف بغداد واحدا من أهم المصارف التي تسعى الخدمات المالية بجودة وثقة عالية، قد تطور مصرف بغداد خلال السنوات الماضية [1] .

تأسس مصرف بغداد عام 1992 بعد تعديل المادة الخامسة قبل قانون البنك المركزي العراقي، وهو أول مصرف رخص له في العراق، فشهد مصرف بغداد في عام 2007 نموا استثنائيا ، حيث حقق ربحا صافيا يبلغ 12،6مليار دينار عراقي، أي " 13،6مليون دولار أمريكي" حيث يقارن بزيادة عام ،2006 حيث بلغ3,6 مليار دينار عراقي " 2،7مليون دولار أمريكي" أي زيادة قدرها 361،11% ، كما حقق نجاحا كبير من خلال التعزيزات التقنية من أجل الاهتمام الاستراتيجي في المستقبل، فلهذا يؤدي المصرف دور فعالا في اعادة بناء العراق والاستفادة من الفرص من أجل تطوير القطاعات النفطية وغير نفطية[2].

أ- تحليل واقع السيولة النقدية لمصرف بغداد

يلاحظ من الجدول (3) ان السيولة النقدية بلغت عام 2009(37166) مليون دينار وارتفعت لتصل الى (68680) مليون دينار عام 2010 وبمعدل نمو سنوي(84.79%) وهذا مؤشر إيجابيي يدل على الارتفاع الحاصل في عوائد النفط وازدياد حجم الايرادات و تفضيل الزبائن للتعامل مع المصرف وتعلقهم و ارتياحهم من خدماته وهذا دليل على ان المدخرين والمستثمرين يثقون بمصرف بغداد ويفضلونه ، وفي عام 2011 حصل انخفاض ليصل الى (59911) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (12.80- %) عما كان علية في عام 2010 بسبب تسديد التزامات اثنين من الزبائن الكبار الى الجهات المتعاقد معها ، وحصل انخفاض في عام 2012 ليصل الى (35173)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (41.29- %) ويرجع السبب الى تراجع اسعار النفط ،وفي عام 2013 ازدادت السيولة النقدية لتصل الى (37793) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (7.50%) عما كان علية في عام 2012 ويرجع ذلك الى الثقة التي وضعها الزبائن لهذا المصرف اضافة الى رصانة وضعه المالي

([1]) تقرير الاستدامة المالية الاول _2021 ،ص2.

(2) التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد، 2019، ص7.

،واستمر الارتفاع في حجم السيولة النقدية لدى المصرف اذ بلغت عام 2015(56422) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (4.70%) بسبب تحسن الاوضاع الامنية للبلد بعد احداث عام 2014 .

وفي عام 2016 حصل انخفاض ليصل الى (30925) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي(45.20-%) ويرجع ذلك الانخفاض الى تراجع اسعار النفط الذي اثرت على الايرادات النفطية ومن ثم على حجم الموازنة في العراق ، وفي العامين 2017 ،2018 اخذت السيولة في الارتفاع اذ بلغت (63071) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (42.54%) وهذا يشير الى وضع السيولة السليم في المصرف وقدرته العالية على تحمل و مواجهة الظروف الطارئة ،وفي العامين 2019,2020 حصل انخفاض في حجم السيولة النقدية اذ بلغت في عام 2020 (53931)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (8.80-%) ويرجع ذلك السبب الى تعرض البلد لوباء كورنا وهذا اثر تأثيرا سلبيا على المصارف .

جدول (3) السيولة النقدية لمصرف بغداد (مليون دينار عراقي)

السنة	السيولة النقدية من العملة العراقية (1)	معدل النمو السنوي(2)
2009	37166	-
2010	68680	84.79
2011	59911	-12.80
2012	35173	-41.29
2013	37793	7.50
2014	53931	42.70
2015	56422	4.70
2016	30925	-45.20
2017	44247	43.10
2018	63071	42.54
2019	59075	-6.40
2020	53931	-8.80

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث - نشرات سنوات متفرقة لمصرف بغداد.

معدل النمو السنوي : استخرج من قبل الباحثة وفقا للمعادلة الاتية معدل النمو $= \frac{\text{السنة الحالية}-\text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} * 100$.....(5)

شكل بياني (5) السيولة النقدية لمصرف بغداد

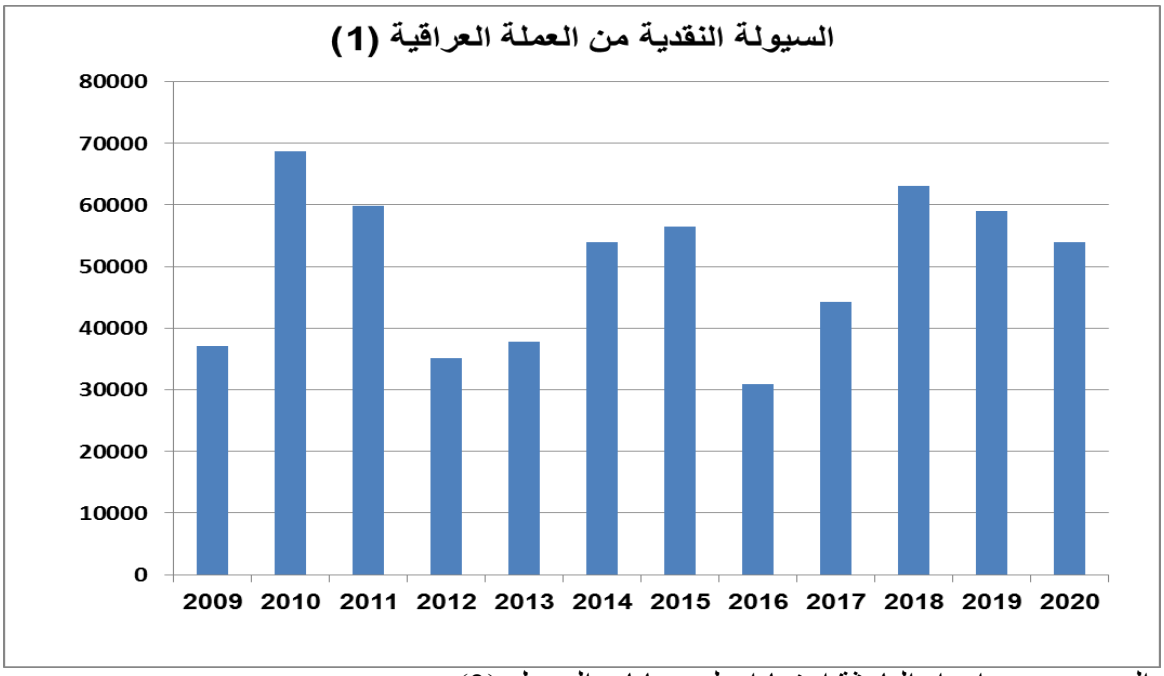

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (3).

ثانيا: مصرف الشرق الاوسط للاستثمار

تأسس مصرف الشرق الاوسط للاستثمار كشركة مساهمة خاصة استنادا لقانون الشركات المرقم (36)لعام(1983) بموجب شهادة التأسيس الصادرة عام (1993) برأسمال أسمي قدره(400,000,000) مليون دينار عراقي سدد منه في ذلك الوقت 25% أي 100 مليون دينار وبعد حصول المصرف على اجازة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي باشر المصرف بتأسيس اعماله عن طريق الفرع الرئيسي الذي استقبل الجمهور يوم 1994/5/8 [1].

استنادا لعقد تأسيس المصرف فان اهدافه تنصب في تعبئة المدخرات وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة ، لدعم وترصينٌ البنية الاقتصادية ضمن اطـار السياٌسة الاقتصاد يه والماليةٌ للدولة بما يحقق اهداف التطور النمو وبناء اقتصاد حر متقدم للبلد، ويتركز نشاط المصرف في ممارسة الصيرفة التجارية والاستثمارية وتقديم مختلف الخدمات المصرفية بحسب القوانين النافذة وتعليمات البنك المركزي بشان منح التسهيلات الائتمانية المتنوعة ،لدى المصرف 18 فرعا تعمل داخل العراق و6 فروع تعمل في مدينة بغداد و12 في المحافظات وهناك خطة لفتح العديد من الفروع لتغطية كافة المحافظات من بداية تأسيس المصرف ولغاية نهاية عام 2020 .

(1) التقرير السنوي لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار 2020 ،ص9.

ثانيا: تحليل واقع السيولة النقدية لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار

نلاحظ من الجدول (4) ان المصرف اخذ منحنى متذبذب اذ بلغ مجموع النقد في المصرف (23194)مليون دينار عام 2009 لينخفض الى (17447)مليون دينار عام 2010 وبمعدل نمو سنوي(24.80-%) بسبب تسديد التزامات اثنان من الزبائن الكبار الى الجهات المتعاقد معها ليزداد الارتفاع في التوالي الى عام 2013 ليصل الى (49668) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي(31.42%) نتيجة توسع المصرف وزيادة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية ثم انخفض ليصل الى (23238)مليون دينار عام 2014 وبمعدل نمو سنوي (53.21 - %) بسبب الاوضاع الراهنة التي مر بها البلد ثم شهد ارتفاعا متواصلا في الاعوام 2015و2016 ليصل الى (84113) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (179.71%) بسبب ثقة العملاء بالمصرف ثم شهد انخفاضا متواصلا حتى وصل الى (176292) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (36.61 - %) وذلك لعدة اسباب منها هبوط اسعار صرف الدولار عام 2017 ،بالإضافة الى ايداع المصرف مبلغ (119) مليار دينار كدفعات مقدمة لغاية الاستثمار وعرضها ضمن الموجودات الاخرى عام 2019، ثم ارتفع عام 2020 ليصل الى (232380) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (31.90%) نتيجة ارتفاع اسعار النفط وزيادة ثقة الزبائن بالمصرف .

جدول (4) تحليل علاقة السيولة النقدية لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار

السنة	السيولة النقدية من العملة العراقية(1)	معدل النمو السنوي(2)
2009	23194	-
2010	17447	-24.80
2011	20328	16.51
2012	37793	14.08
2013	49668	31.42
2014	23238	-53.21
2015	30071	29.40
2016	84113	179.71
2017	275740	227.82
2018	278108	0.90
2019	176292	-36.61

2020	232380	31.90

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث ـ نشرات سنوات متفرقة الشرق الاوسط للاستثمار .

معدل النمو : استخرج من قبل الباحثة.

شكل بياني (6) السيولة النقدية لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار

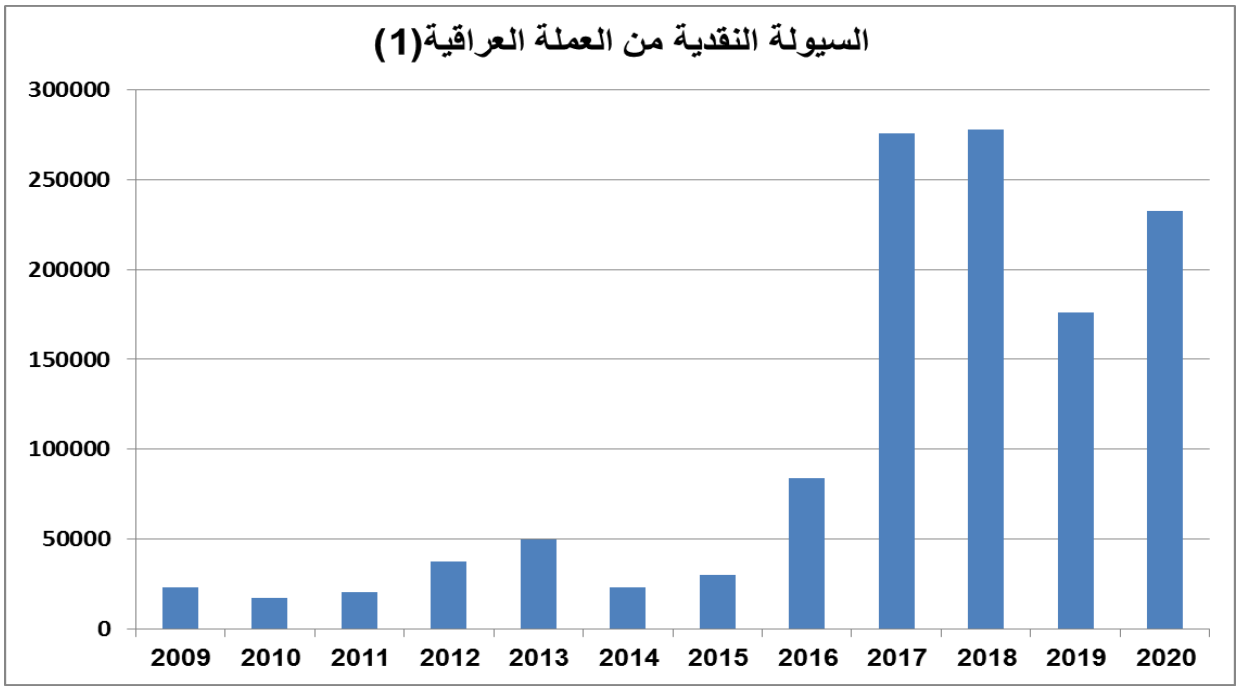

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات جدول (4).

ثالثا: المصرف التجاري العراقي

اسس المصرف كشركة مساهمة خاصة في 11/ 1992/2 وذلك بموجب اجازة التسجيل المرقمة م .ش 4524 والمؤرخة في 1992/2/11 الصادرة عن وزارة التجارة – دائرة تسجيل الشركات براس مال قدره 150 مليون دينار، وللمصرف فروع عده بلغت (10) فروع بالإضافة الى الادارة المركزية في بغداد، وحصل المصرف على اجازة ممارسة المهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي /هيئة الاوراق المالية السنوي لمصرف التجاري العراقي ،المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم 9/14314 والمؤرخ في 1992/7/11 [1].

(1) هيئة الاوراق المالية السنوي لمصرف التجا ري العراقي 2021/5/5..

استمر المصرف براس مال ارباحه حتى بلغ 10 مليار دينار وفي نهاية 2005 قدم البنك الاهلي المتحد ش .م. ب مبلغ 50 مليار دينار مقابل حصه له قدرها 49% من راس المال المصرف البالغ 60 مليار دينار ويهدف المصرف منذ تأسيسه وبعد مشاركته من قبل المصرف الاهلي المتحد ش. م .ب الى المساهمة في تنشيط وتطوير الاقتصاد العراقي وفي ازدهاره فضلا عن تقديم افضل الخدمات ،المصرفية المتمثلة باستقبال الودائع وبأسعار تنافسية بالإضافة الى اعمال الصيرفة المعتادة ،كعمليات بيع وشراء العملات الاجنبية التي يطلبها الزبائن من خلال المزاد العلني في البنك المركزي العراقي ووفقا للتعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي وكذلك الحوالات الداخلية والقروض والخدمات المتنوعة الاخرى كإصدار بطاقات الماستر كارد واصدار خطاباته الضمان والاعتمادات المستندة داخل وخارج العراق وبدعم جاد من قبل البنك الاهلي المتحد ش .م. ب ويطمح المصرف وضمن خططه المستقبلية في التوسع في نشاطه الاستثماري في القطاعات الاقتصادية الاخرى وبما ينسجم مع الوضع والظروف التي يمر بها البلد.

3- تحليل واقع السيولة النقدية لمصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (5) نجد ان المصرف حقق اعلى زيادة في السيولة النقدية في سنة (2020) ليصل الى (9627) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (85.80%) بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة ثقة العملاء بالمصرف ، وحقق ادنى خسارة في سنة 2015 ليصل الى (3509)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (63.55-%) حيث نلاحظ من اجمالي العملة النقدية اتخذ مسارا تصاعديا من بداية المدة ولغاية عام 2012 وتعود ذلك الى زيادة ثقة المودعين في المصرف وكذلك رصانة وضعه المالي وفي عام 2013 انخفضت السيولة النقدية اذ بلغت (5621) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي(29.47-%)ويعزى ذلك الى توقف المصرف من الدخول في مزاد البنك المركزي العراقي وكذلك انخفاض رصيد النقد لدى المصارف المحلية بسبب تدهور الاوضاع الأمنية وهكذا اتخذ رصيد النقدية لدى المصرف بين الارتفاع والانخفاض الى ان بلغ اجمالي السيولة النقدية (9627) في عام2020 .

جدول (5) السيولة النقدية للمصرف التجاري العراقي (مليون دينار عراقي)

السنة	السيولة النقدية من العملة العراقية(1)	معدل النمو السنوي
2009	3785	-
2010	6193	36.38
2011	6987	12.82
2012	7970	14.10

2013	5621	-29.47
2014	9627	71.30
2015	3509	-63.55
2016	4021	14.59
2017	3368	-16.30
2018	5513	63.70
2019	5184	-5.10
2020	9627	85.80

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث - نشرات سنوات متفرقة لمصرف التجاري العراقي

معدل النمو : استخرج من قبل الباحثة

شكل بياني (7) السيولة النقدية لمصرف التجاري العراقي

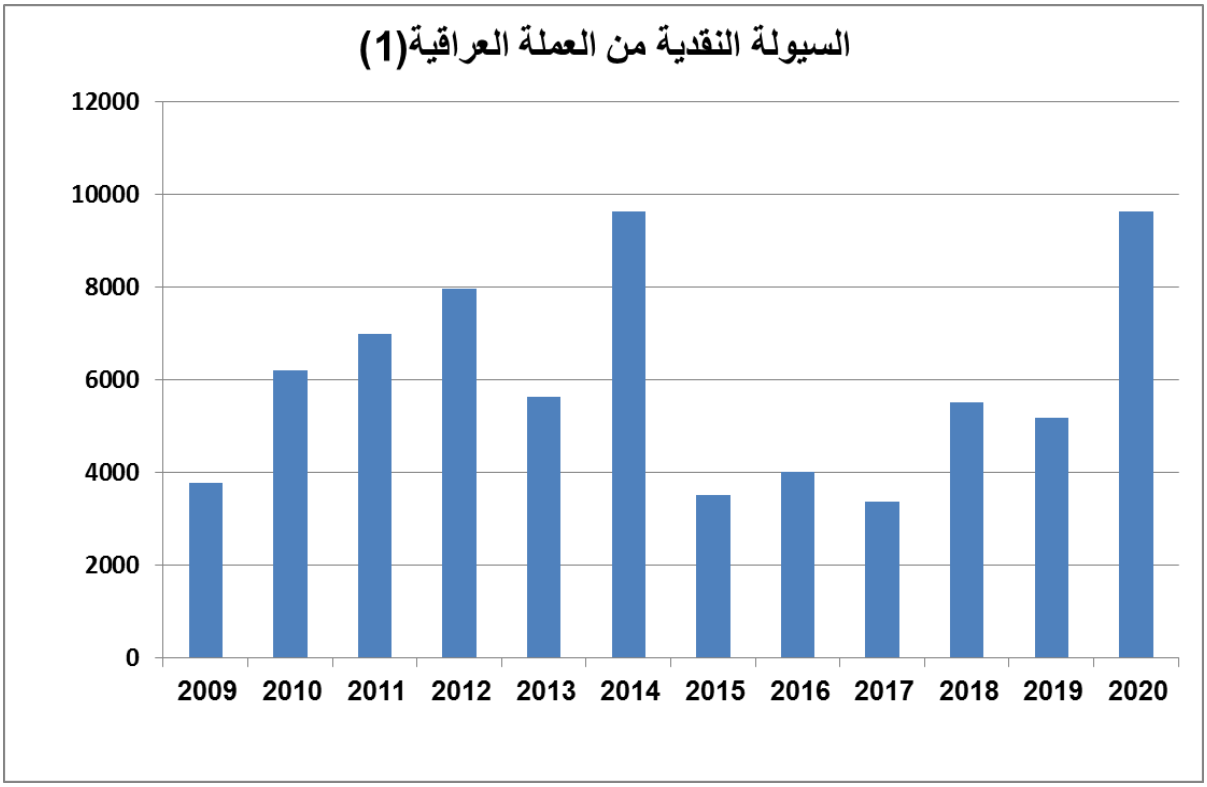

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (5).

المبحث الثاني/ تحـليل واقع القدرة الائتمانية لدى المصار التجارية (عينة البحث)

سيتم التطرق في هذا المبحث الى:-

اولا : (اشكال الائتمان المصرفي)

يعد نشاط الائـتمـان واحدا من ابرز انشطة البنك واكثرها جاذبية ،جراء الارباح المتولدة عنه ، ويتسم الائـتمـان المصرفي بمرونة عالية وبتنوع كبير اذ يأخذ اشـكالا متنوعه ومتعددة وهي كالاتي:

أ – الائتمان النقدي: وتسمى بالتسهيلات الائتمانية المباشرة وهي الاكثر شيوعا ضمن نشاطات البنك ، حيث تعمل البنوك التجارية على تقديم خدمات متنوعة ومختلفة للقطاعات الصناعية منها والتجارية ،لتتمكن من مـزاولة انشطتها المخـتلفة سـواء اكانت متمثلة بتمـويل شراء الاصول المتداولة و الثابتة ام تمويل احتياجات التوسع قصير الامد ام تسهيل عمليات الدفع والاستيرادات ، ويعد جميع هذه الخدمات تتدرج ضمن مفهوم الائتمان النقدي[1] .

كما انها تتمثل بتقديم المصرف مبالغ نقدية مباشرة لطلب الائتمان ،ليستخدمها في تمويل مشاريعه ضمن ضمانات محددة تصدرها ادارة البنك، وتنقسم التسهيلات الائـتمـانية المباشرة[2]

1 – السلف والقروض : تعرف القروض بانها قيام البنك بتزويد المنظمات والافراد بالأموال اللازمة على ان يتعهد المقترض بسداد مبلغ القرض مع المصاريف والعمولات والفوائد دفعة واحدة او على دفعات في تاريخ محدد مقابل تقديم ضمانات تساعد البنك على استرجاع مبلغ القرض في حال عدم السداد. وتعد من اكثر موجودات البنك خصوبة لما تولده من عوائد مجزية اذا ما أديرت بشكل فاعل وكفوء[3]

إلا انها في الوقت نفسه تعد من اقل الموجودات المتداولة سيولا ،لأنه من غير الممكن تحويلها الى نقود حتى يحين موعد استحقاقها [4].

اما السـلف فيـسمح بمـوجبها المصرف للعميل بالسحب منها ضمن حدود المبلغ المصرح به من قبل البنك وفق ضمانات محددة كتحويل دخل العميل الشهري الى البنك [5].

---

(1) هيثم محمد الزعبي ، الادارة والتحليل المالي ، ط1 ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان، الاردن 2000،ص 80 .

(2) الشرع و اخرون ،تحليل العلاقة بين الائـتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي في العراق للمدة (1985-2015)،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 19،العدد 4 ، 2017،ص243.

(3) ميثاق هاتف عبد السادة واخرون ، راس المال الممتلك والودائع ودورهما في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف :دراسة مقارنة بين مصرفي الاردني الكويتي والراجحي للاستثمار ،المجلة العراقية للعلوم الادارية ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ،المجلد 5، العدد 19، 2008، ص156.

(4) Mishkin ,Frederic's S, The Economics of Money, Banking And Financial Markets,9th Edition ,Addition -Wesley 2007,223.

(5)نـور محمود ابراهيم ،سـعر الفائدة دائرة في النشاط المصرفي: دراسة تطبيقية في البنك العربي ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 8،العدد 28،وزارة التعليم العالي / جامعة بغداد –العراق 2001، ص133.

شكل بياني (8) انواع القروض

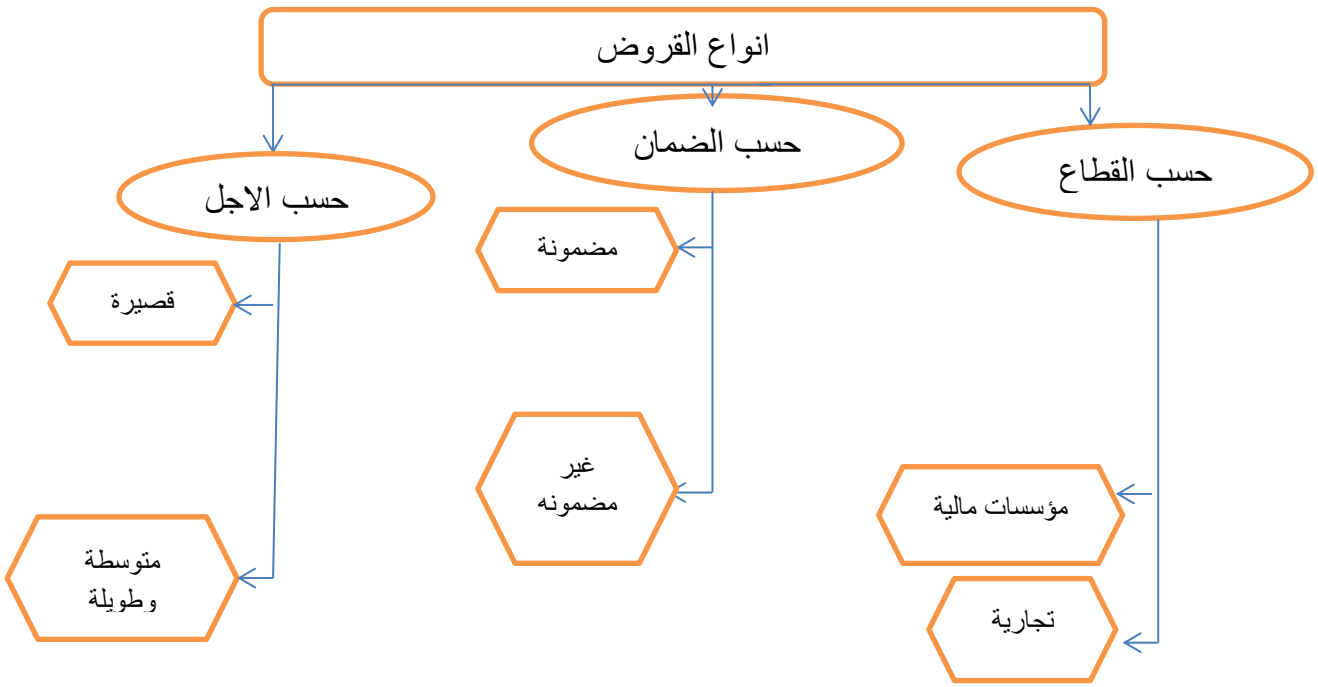

المصدر :من اعداد الباحثة اعتمادا على اسامة عبد الخالق الانصاري "ادارة البنوك التجارية والبنوك الاسلامية ،2006، ص251-252.

ويوضح الشكل (5) انواع القروض التي يمنحها البنك التجاري لعملائه وهي كما يلي :

1- حسب القطاع وتتمثل بالاتي :

أ- قروض عقارية : تتضمن الرهونات طويلة الامد للمباني السكنية والتجارية وكذلك القروض قصيرة الاجل لمقاولي البناء [1].

ب- قروض زراعية : تمنح لدعم حصاد و زراعة المحاصيل الزراعية من خلال تمويل شراء البذور والمعدات والاسمدة ،وتعد هذه القروض موسمية والتي غالبا ما تكون محدود ،وذلك لارتفاع مخاطرها ،نتيجة اعتماد القطاع الزراعي على الظروف المناخية ذات الطبيعية المتغيرة [2].

(1) Thomas , L . Loyd B. ; Money , Banking And Financial Markets , By Southwestern Of Thomson Corporation ,2006, 211.

(2) احمد عارف كريم المزاري ،اثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في البنوك التجارية الاردنية ،مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 19، ،2000، ص 29.

ت- قروض مؤسسات مالية: هذا النوع من القروض تمنحوه البنوك التجارية لمصارف اخرى او لشركات التمويل او شركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية[1] .

ث- قروض تجارية : تمنح هذه القروض لتمويل التجارة الخارجية ،وذلك من خلال تقديمهما للمستوردين والمصدرين من اجل مساعدة في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير[2] .

2- حسب الضمان : وتكون على شكلين هما :

أ- قروض مضمونة : إنَ الغالبية العظمى من القروض تكون مصحوبة بضمانات ،وتسمى هذه الضمانات ب(ضمانات تكميلية) لأنها تطلب استكمالا لعناصر الثقة الموجودة أصلا وليس كبديل عنها ،فقد يكون الضمان عبارة عن اوراق مالية ،بضائع ،اوراق تجارية مخصومة ، ورهن عقاري ، ومحاصيل زراعية ،وضمانات شخصية ،وتكون ضمن شروط يحددها البنك [3].

وتعرف بانها قروض مسترجعة بواسطة ضمانات يستخدمها البنك في حالة عدم وفاء المقترض بالتزاماته[4].

ب- قروض غير مضمونة : في اغلب الاحيان تمنحها البنوك لعملائها ،وذلك اعتمادا على قوة المركز المالي للزبون و السمعة المالية وتكون مقابل خطاب ضمان مصرفي ويراعى عند منح هذا النوع من القروض ،الغرض من الاقتراض وامكانية السداد وحجمه [5].

3- حسب الاجل : وتنقسم كالاتي :

أ- قروض قصيرة الاجل : تمثل هذه القروض معظم البنوك التجارية ، وتعد من افضل انواع التوظيف لدى البنوك وغالبا ما تقل مدتها عن (سنة واحدة) وتسمى ايضا بقروض راس المال العامل، وتعد من اهم الانواع القروض ،حيث تكون نسبتها مرتفعة قياسا بالقروض الاخرى وغالبا ما يكون الغرض من هذه القروض هو سد احتياجات السيولة للمنظمات كافة .

ب- قروض متوسطة وطويلة الاجل : ان اجال هذه القروض تزيد عن سنة واحدة ،وقد تصل الى عشرة او عشرين سنة، أذ تمنح لتمويل العمليات والانشطة ذات الطبيعة الرأسمالية ،كمشاريع ذات طبيعة صناعية او ذات مشاريع جديدة ، وان لهذا النوع من القروض لها ثلاث مدد فالأولى تسمى مدة الاستخدام والتي ينفق فيها المقترض مبلغ القرض على انشاء المشروع والمعدات والمواد الخام وتدريب العاملين

---

(1)Rose, Peter S., Commercial Bank Management, Boston :Irwin/McGraw-Hill ,1999 ,518.

(2) هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان ،النقود والمصارف : النظرية النقدية ،ط1 ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، 2009، ص136.

(3)سليمان احمد اللوزي واخرون ،ادارة البنوك ،ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،1997،ص152.

(4) Ferrell O.C. , Hirt Geoffrey , Linda Ferrell ; Business A Changing World , 6th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , 2008, 494.

(5) هيثم محمد الزعبي ،الادارة والتحليل المالي ،ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،2000،ص82.

وشراء الآلات ، والثانية تسمى مدة السماح التي يتم فيها انتاج السلعة وبيعها وحصول على ثمنها وتغطي هذه المدة دورة نشاط واحدة للمشروع [1] .

اما المدة الثالثة فهي مدة السداد ،التي يعمل فيها المقترض على سداد مبلغ القرض ،وغالبا ما يتم التسديد على شكل اقساط دورية [2] .

وعليه فان القروض ذات النسبة الاكبر في محفظة قروض البنك تتحدد وفق عوامل منها مدى حجم رؤوس امواله ،وما متوقع حصوله من ارباح عن كل قرض مقارنة بالأخرى ، اضافة الى طبيعة المنطقة التي يعمل بها البنك [3].

2- خصم الاوراق التجارية : وتعرف الاوراق التجارية بانها (سندات مالية تتضمن تعهدا بدفع مبلغ من المال في تاريخ استحقاق معين ،وتكون قابلة للتداول عن طريق التظهير للملكية ومحكومة بقوانين التجارة الدولية ومنها الكمبيالات وسندات السحب "السفتجة" والصكوك ، وتعد السفتجة وسيلة تجارية متعارف عليها عالميا لتسوية الديون ،وتأتي اهمية هذه السفتجة من سهولة تحويلها الى نقد عن طريق خصمها لدى البنك [4].

اما الخصم يعرف على انه عملية مصرفية يقوم العميل او حامل الورقة التجارية بموجبها بنقل الملكية الى البنك عن طريق التظهير قبل موعد الاستحقاق [5].

اي يقوم البنك بشراء الورقة التجارية من المستفيد قبل استحقاقها مقابل دفع ثمن اقل من قيمتها الاسمية وعندها تصبح واحدة من ضمن موجودات البنك التي يحق له توظيفها في مجالات استثمارها ويمكن للبنك اعادة خصم الاوراق التجارية لدى البنك المركزي او بيعها مرة ثانية لدى بنوك تجارية اخرى ، ويسمي البنك المركزي هذه العملية ب(نافذة الخصم) .

3 - السحب على المكشوف: يعد هذا النوع من التسهيلات الائتمانية المباشرة بدأت المصارف بمنحها كتسهيلات لزبائنها من اصحاب الحساب الجاري، وتكون بشكل اتفاق بين المصرف والمقترض والتي تحدد اقصى حد للائتمان الممنوح من لدن المصرف، اذ يقدمها المصرف لزبائنه في حدود سقف زمني معين يستطيع الزبون المقترض السحب منه ،وبما انه اتفاق غير رسمي يقوم المصرف بإلغائه عندما تتدهور الجدارة الائتمانية للمقترض وعادة ما يكون هذا الحساب قصير الاجل وفي سقف زمني قصير [6].

([1])عبد المعطي رضا ارشيد ،جودة محفوظ احمد ، مصدر سابق ، ص 102.

([2])رضا صاحب ابو حمد ،مصدر سابق و 219.

([3])Rose , Peter S. , Hudgins , Sylvia C. ; Bank Management & Financial Services , 6 th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , Singapore , 2005.

([4]) خالد امين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد ،ادارة العمليات المصرفية :المحلية والدولية ،ط1،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2006 ،ص92.

([5]) صادق راشد الشمري ، مصدر سابق ، ص63.

([6]) Brealey, Richard A., Myers Stewart C.& Marcus, Alan J., Fundamentals of corporate finance, Third Edition ,McGraw-Hill higher Education ,2001,185.

وتحقق المصارف فائدة من هذا الائـتمـان تتحدد قيمتها حسب المدة التي انكشف فيها الحساب فضلا عن ايفاء الزبون على صلة مستمرة مع المصرف مما يسهل متابعة اوضاعه التجارية والمالية وتقييمها ايجابيا او سلبيا[1].

ب- الائتمان التعهدي : ويختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتـمان النـقدي ،اذ ان ادارة الائتمان في المـصرف لا تعـطي حقا لطـالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر ،كما انها لا تمثـل دين مباشر على العمـيل اتجاه المصرف الا في الحـالة التي لا تلتزم فيها طـالب الائتمان بتعهداته ،وتنقسم هذه الائتمانيات الغير مباشرة الى ما يلي [2].

1- خطابات الضمان : وتسمى ايضا (الكفالة المصرفية) هي عقد خطي (كتابي) يتعهد بمقتضاه البنك بضمان الكفالة بمبلغ معين ومدة معينة ،لإنجاز انشطه محدده ،وفي حالة عدم انجاز هذا النشاط او عدم الوفاء بالتزامات المحددة في العقد ،يقوم المصرف بدفع الكفالة المصرفية الى شخص ثالث هو المستفيد [3].

ويمكن تعريفه على انه ضمان من احد المصارف بناء على طلب العميل لدفع مبلغ معين من المال الى طرف اخر في مدة زمنية معينة مقابل تقديم المستندات المحددة [4] .

ويلاحظ ان اطراف خطاب الضمان هم :

ا- الضامن :وهو المصرف الذي يقوم بإصدار خطاب الضمان .

ب- الزبون المكفول او الامر (فرد او شركة):وهو الذي يطلب اصدار خطاب الضمان .

ت- المستفيد: وهو الشخص الذي يصدر خطاب الضمان لصالحه.

وتظهر اهمية خطاب الضمان للأطراف الثلاثة ،فالمصرف المصدر لخطاب الضمان يتقاضى عمولة ،عن قيامه بإصدار ذلك الخطاب ، اما الزبون فانه لن يكون مضطرا لتقديم تأمينات نقدية للمستفيد وما يترتب على ذلك من تجميد مبالغ مالية كبيرة يكون في حاجة اليها لتنفيذ التزاماته ،كما ان المستفيد يجد في هذا الخطاب ضمانا حقيقيا مؤكدا وهو بديل عن التأمينات المصرفية التي يمكن ان يطلبها من الطرف الثاني ، واحيانا يتم التميز بين الكفالة النقدية وخطاب الضمان من حيث الاخيرة ترتب التزاما تبعا وليس التزاما اصليا مستقلا عن التزام العميل ،فاذا كان لدى العميل اعتراض او تحفظ فان البنك لا يطلق مبلغ الكفالة النقدية لصالح المستفيد ،اما خطاب الضمان فان التزام البنك التزاما اصليا ،اي انه يتعهد بدفع المبلغ

([1]) James , Lisa & Smith , peter ,Overdraft Loans: Survey Finds Growing Problem for Consumers ,CRL Issue Paper No .13 April 24,2006,1-2.

(2) اسعد احمد حميد الموسوي ،البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي ،مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ،المجلد 8،العدد1، 2016، ص122.

(3)رمضان جودة الشراح ،التميز في قطاع الشركات الاستثمارية والخدمات المالية كلية العلوم التيسير ، الجزائر ،2008 ،ص122.

(4) Edwards Burt ,Credit Management Hand book ,5th Edition ,Gower Publishing Limited , 2004, 501.

المبين في الخطاب بمجرد ان يطلب المستفيد ذلك ،حتى وان كان لدى العميل اعتراض او تحفظ معين على دفع المبلغ ،ويمكن تصنيف خطابات الضمان على الوجه الاتي[1]:

1- التصنيف على اساس الغرض من خطابات الضمان ويشمل :

أ- خطاب الضمان المناقصة او خطاب الضمان الابتدائي .

ب- خطاب الضمان حسن التنفيذ او(النهائي).

ت خطاب الضمان الصيانة.

ث- خطاب الضمان الدفعة المقدمة .

ج- خطاب الضمان الجمركي .

ح- خطاب الضمان لشركات النقل.

2- التصنيف على اساس البنك المصدر لخطابات الضمان وتشمل :

أ- خطابات الضمان المحلية .

ب- خطابات الضمان المحلية المعتمدة على قوة خطاب ضمان خارجي .

ت- خطابات الضمان الاجنبية .

3- تصنيف خطابات الضمان على اساس جهة الاصدار وتشمل :

أ- خطابات ضمان صادرة من بنك واحد وهي الاصل في خطابات الضمان.

ب- خطابات ضمان صادرة من عدة بنوك .

2- الاعتمادات المستندية: ان البنوك ضورة في تسيير التجارة العالمية عن طريق توفير المدفوعات وادوات الادخار ،اذ تصدر وتقبل الحوالات في دفع ثمن المشتريات من السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية ، وتكون واجبة ومستحقة الدفع عند التقديم ،وتدفع فقط في تاريخ مستقبلي محدد وعادة ما تكون مدة طويلة بما يكفي لشحن السلع الى بلد اخر [2].

وهو تعهد يصدره البنك بناء على طلب المستورد(المشتري) بدفع مبلغ محدد من المال عن طريق مصرف ثان الى الشخص المستفيد(المصدر او البائع) وضمن مدة محددة مقابل تقديم المستندات المطلوبة مع الالتزام بالتعهدات والشروط الخاصة بالاعتماد المستند[3].

وتكون الية فتح الاعتماد عن طريق تقديم المستورد طلبا للبنك المحلي بفتح اعتماد مستندي بمبلغ معين يعادل قيمة البضائع التي سيشتريها ويحدد نوع الصفقة والمستندات والوثائق المرافقة لها والتي

---

(1) نبيل ذنون الصائغ ،الائتمان المصرفي ،دار الكتب العلمية ، ط1،بيروت 2018،ص200.

(2) Rose ,Peter S & Hudgins, Sylvia C, Bank Management & Financial Services 9th Edition ,McGraw – Hill , International Edition2013,675 .

(3) Georgiou ,Greg N& Hoppe , Christian ,the Hand Book of Credit Portfolio Management , Mc Grew Hill ,2009,105.

يجب ان تقدم للبنك ليتم الدفع ،وبعد ابرام العقد مع بنك المستورد يتم اشعار المصدر عن طريق فرع البنك او بنك مراسل في بلد المصدر وبموجب هذا الاشعار ،يقوم المصدر باستلام الاعتماد وسحب حوالة تجارية بموجبة ويخصمها في البنك الذي قام بأشعاره بعد تقديم المستندات المتعلقة بالبضائع ومن ثم يقوم البنك الفرعي في بلد المصدر بتقديم الحوالة الى بنك المستورد ،الذي بدوره يدفع قيمتها بعد التأكد من صحة الشروط والمستندات الواردة في العقد ،ويتم تحصيل قيمة الحوالة من المستورد عند وصول البضائع الى الميناء [1].

ومن شروط الاعتماد المستندي بالنسبة للمصدر (المورد):

أ- احلال الائتمان المصرفي محل الائتمان التجاري.

ب- سرعة المدفوعات عن طريق الاعتماد المستندي.

ومن شروط الاعتماد المستندي بالنسبة للمستورد :

أ- ضرورة الاستفادة من شروط الدفع ،لان الاعتماد المستندي يؤكد القدرة على الدفع .

ب- لا يتم الدفع الا بعد التأكد من مطابقة المستندات الى شروط الاعتماد المستندي مطابقة تامة.

ثانيا: تحليل واقع القدرة الائتمانية للمصارف التجارية عينة البحث

1- تحليل واقع القدرة الائتمانية لمصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (6) بلغ الائتمان النقدي في عام 2009 (100859) مليون دينار وحصل ارتفاع في عام 2010 وبلغ (207646) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (105.90%) فقد استطاع البلد ان يعيد نشاطه من حيث الصادرات النفطية وازدياد حجم الايرادات مما انعكس بشكل إيجابي على نمو الائتمان المقدم من قبل المصارف خلال هذا العام و منح القروض الى موظفي الدوائر الحكومية والمؤسسات اضافة الى زيادة منح التسهيلات لقاء رهن المصوغات الذهبية ، وسجل الائتمان التعهدي مبلغا قدره (242781)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (280.50%) مقارنة عن عام 2009 الذي سجل مبلغ مقداره (63813)مليون دينار وهذا يدل على ثقة الزبائن وتفضليهم التعامل مع مصروفنا .

بلغ مجموع مبالغ الائتمان النقدي المستعمل من قبل الزبائن المصرف كقروض وتسليفات وغيرها في نهاية عام 2012 (173421) مليون دينار تقابله (177754) مليون دينار في نهاية عام 2011 اي انخفاض في حجم الائتمان النقدي بمعدل نمو سنوي(2.43-%)وسجل الائتمان التعهدي بعد طرح التأمينات مبلغا قدره(178585)مليون دينار في عام 2012 وبمعدل نمو سنوي (42.70%) بالمقارنة مع

(1) صادق راشد الشمري ، مصدر سابق ، ص88.

(125184)مليون دينار في سنة 2011 مما يدل على حرص ادارة المصرف على اتباع سياسة ائتمانية بعيدة عن المخاطر .

وفي عام 2013 حقق زيادة في الائتمان النقدي بمبلغ (241796) مليون دينار وذلك لخلو المصرف من المخاطر وارتفاع اسعار النفط ،وسجل الائتمان التعهدي بعد طرح التأمينات مبلغا قدره(297978)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي(66.85%) مقارنة عن (178585) مليار دينار لسنة 2012 وهو يمثل الضمانات الموثوقة لقاء القروض الممنوحة مما يدل على حرص ادارة المصرف على اتباع سياسة ائتمانية بعيدة عن المخاطر .وفي عام 2014 حقق المصرف خلال هذه السنة انخفاض ليصل الى (196591)مليون دينار ومعدل نمو سنوي(18.10-%)ويرجع ذلك الى انخفاض تسهيلات المصرفية لقاء الذهب وخسارة بعض فروع مصرف بغداد ك(مصرف الموصل والسنك وكركوك وجميلة)وغيرها اضافة الى الوضع الراهن للبلد ،وسجل الائتمان التعهدي في سنة 2014مبلغ ليصل(358844) مليون دينار اي حقق زيادة عن السنة السابقة التي كانت تقدر بمبلغ(297978) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (20.50-%) بسبب وضع الائتمان التعهدي السليم للمصرف ،واستمر الارتفاع في حجم الائتمان التعهدي للمصرف اذ بلغت عام 2015(294981)مليون دينار ومعدل نمو سنوي (50.10%) نتيجة للتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي من خلال الدور الكبير للبنك المركزي العراقي المتمثل بازدياد عدد المصارف بمنح القروض والسلف الاستهلاكية للمواطنين ومنها سلف الزواج وسلف لبناء الدور السكنية و تحسن الاوضاع الامنية للبلد بعد عام 2014، اما في السنوات 2016,2017,2018,2019، انخفض الائتمان النقدي في هذه الاعوام ليصل الى (188463)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (2.20-%) حيث شـهدت هذه السنوات حالة عدم اليقين التي يمر بها العراق بشكل عام والقطاع المصرفي العراقي بشكل خاص حيث كانت انعكاسات هذه الحالة على الاقتصاد العراقي بتراجع النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية بما فيها القطاع المصرفي ولم يكن المصرف استثناء من هذه الحالة حيث تراجع أداؤه وذلك نتيجة تراجع جودة المحفظة الائتمانية متأثرة بالظروف الاقتصادية واما في السنة 2020 ازداد الائتمان النقدي بشكل طفيف ليصل الى (196591) وبمـعدل نمو سنوي (4.31%) ويرجع ذلك الى ارتفاع اسعار النفط وزيادة ثـقة العملاء بالمصرف

جـــدول(6)الائـــتمان النـــقدي والائـــتمان التعهـــدي لمصرف بغداد (مليون دينار عراقي)

السنة	الائتمان النقدي(1)	معدل النمو السنوي(2)%	الائتمان التعهدي(3)	معدل النمو السنوي (4) %
2009	100859	_	63813	_

2010	207646	105.90	242781	280.50
2011	177754	-14.39	125184	-4.84
2012	173421	-2.43	178585	42.70
2013	241796	39.50	297978	66.85
2014	196591	- 18.70	358844	20.50
2015	294981	50.10	233727	-43.90
2016	222837	-24.50	93606	-59.95
2017	200350	-10.98	66050	-29.50
2018	192674	-3.83	56156	-14.97
2019	188463	-2.20	65926	17.40
2020	196591	4.31	64239	-2.60

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي "دائرة الاحصاء والابحاث "نشرات سنوات متفرقة .

معدل النمو : استخرج من قبل الباحث

شكل بياني (9) الائتمان النقدي والتعهدي لمصرف بغداد

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (6) .

2- تحليل واقع القدرة الائتمانية لمصرف الشـرق الاوسط للاستثمار

نلاحظ من الجدول (7) نجد ان مصرف الشرق الاوسط للاستثمار حقق اعلى نسبة بالائتمان النقدي الممنوحة سنة 2010 بمقدار (147661) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (112.93%) ويرجع الى ارتفاع اسعار النفط وحقق زيادة في التسهيلات الائتمانية اضافة الى انه التزم المصرف على منح الائتمان وان المبالغ الممنوحة موثقة بضمانات ، وسجل ادنى نسبة في سنة 2019 بمقدار(112829) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (0.45-%) ويرجع ذلك الى الاوضاع الراهنة في البلد يدل على تراكم الديون بذمة للزبائن وان التسديدات لا تتناسب وحجم الدين فضلا عن زيادة الفوائد المحتسبة ،اما بالنسبة للائتمان التعهدي فقد حقق اعلى نسبة في سنة 2020 اذ بلغت (028296)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (1132.40%)وادنى نسبة سجل في سنة 2013 اذ بلغ(181052) وبمعدل نمو سنوي (4.10-%) بسبب اوضاع البلد الراهنة اضافة الى خسارة بعض فروع المصرف الشرق الاوسط ،ومن ثم نجد ان القدرة الائتمانية اخذت منحنى متذبذب بين الارتفاع والانخفاض .

جدول (7) الائـتمان النـقدي والائتـمان التـعهدي لـمرف الـشرق الاوسـط للاسـتثمار(مليون دينار عراقي)

السنة	الائتمان النقدي(1)	معدل النـمو السنوي %(2)	الائتمان التعهدي(3)	معدل الـنمو السنوي %(4)
2009	69346	_	151156	_
2010	147661	112.93	199204	31.80
2011	193785	31.23	168711	-15.40
2012	205489	6.03	188722	11.86
2013	215788	5.01	181052	-4.10
2014	193831	-10.20	156542	-13.60
2015	158696	-18.30	99424	-36.50
2016	130915	-17.60	125887	26.61
2017	120548	-7.10	34045	-72.10
2018	113344	-5.10	36278	6.60

2019	112829	-0.45	2296	-93.67
2020	106284	-5.80	28296	1132.40

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي "دائرة الاحصاء والابحاث "نشرات سنوات متفرقة .

معدل النمو : استخرج من قبل الباحثة .

شكل بياني (10) الائتمان النقدي والتعهدي لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات جدول (7).

3- تحلـيل واقـع القـدرة الائتمـــانية لمصـرف التـجاري العـراقـي

نلاحظ من الجدول(8)ان الائتمان النقدي بلغ عام 2009(18114) مليون دينار وانخفض ليصل في عام 2012 الى (12361) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (4.10-%) بسبب تراجع اسعار النفط والانخفاض الكبير في النشاط المالي للمصرف داخل سوق العراق للأوراق المالية ،وازداد حجم الائتمان النقدي ليصل في عام 2015(20.72%) بسبب تحسن الاوضاع الامنية للبلد وثقة العملاء بالمصرف ،وفي عام 2016 انخفض الائتمان النقدي ليصل الى (20353)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (0.13-%) بسبب انخفاض اسعار النفط الذي اثر على الايرادات النفطية وبالتالي على حجم الموازنة في العراق

، وفي السنوات التالية ازداد الائتمان النقدي ليصل في عام 2020 (29647) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (38.42%) وهذا يشير الى وضع الائتمان النقدي سليم ، اما بالنسبة للائتمان التعهدي فقد سجل اعلى زيادة في سنة 2020 ليصل الى (63570) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (171.38%) بسبب تحسن الظروف السياسة والاقتصادية وسجل ادنى انخفاض في عام 2016 ليصل الى (1864) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (84.87-%) بسبب انخفاض اسعار النفط الذي اثرت على الايرادات النفطية ومن ثـم على الاعتمادات المستندية .

جدول (8) الائتمان النقدي والائتمان التعهدي للمصرف التجاري العراقي (مليون دينار عراقي)

السنة	الائتمان النقدي(1)	معدل النمو السنوي %(2)	الائتمان التعهدي(3)	معدل النمو السنوي %(4)
2009	18114	_	5784	_
2010	13845	-23.60	4661	-19.41
2011	12890	-6.90	5270	13.06
2012	12361	-4.10	11183	112.20
2013	13837	11.94	19718	76.32
2014	16882	22.00	13790	-30.06
2015	20381	20.72	12320	-10.65
2016	20353	-0.13	1864	-84.87
2017	20985	3.10	19297	935.24
2018	21394	1.94	20120	4.26
2019	21418	0.11	23424	16.42
2020	29647	38.42	63570	171.38

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي "دائرة الاحصاء والابحاث "نشرات سنوات متفرقة .

معدل النمو : استخرج من قبل الباحثة .

شكل بياني (11) الائتمان النقدي والتعهدي لمصرف

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات جدول (8).

الفصل الثالث / اثـــر الـــسيولة الـــنقدية عـــلى الـــقدرة الائـــتمانية وعـــلاقتها مـع بعضها

المبحث الاول : تـــوصيف الأنـــموذج الـــقياسي والاطـــار الـــنظري للأنـــموذج الـقياسي.

المبحث الثاني : قياس وتحليل اثر السيولة النقدية للعملة العراقية على الائتمان المصرفي لعينة من المصارف التجارية العراقية (مصرف بغداد، و مصرف الشرق الاوسط ، والمصرف التجاري العراقي) للمدة (2009-2020) .

المبحث الثالث : مقارنة النتائج وتحليها .

الفصل الثالث : اثـــر الـــسيولة الـــنقدية عـــلى الـــقدرة الائـــتمانية وعـــلاقتها مـع بعضـها

المبحث الاول :- تـــوصيف الأنـــموذج الـــقياسي والاطـــار الـــنظري للأنـــموذج الـقياسي

الـــمطلب الاول : تـــوصيف الأنمـــوذج

اولاً : متغيرات الأنموذج :

بعد أنْ بينا في الفصل السابق واقع السيولة النقدية للعملة العراقية و الائتمان النقدي والتعهدي للمصار ف العينة للمدة (2009-2020)، سنوضح في هذا الفصل اثر السيولة النقدية على متغيرات الدراسة وعلاقتها مع بعضها البعض ويمكن توصيفها في الجدول (9) الاتي :

جدول (9) متغيرات الأنموذج القياسي

المتغير باللغة العربية	المتغير باللغة الانكليزية	الرمز	النوع
السيولة النقدية للعملة العراقية	The cash flow for the Iraqi currency	CIC	مستقل
الائتمان النقدي	cash credit	CCR	تابع
الائتمان التعهدي	pledge credit	PCR	تابع

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9

ثانياً : بيانات الأنموذج :

اعتمدت الدراسة على بيانات السلسلة الزمنية المتكونة من (48) مشاهدة وهي عبارة عن (4) فصول للمدة (2009-2020)، إذ تم الحصول على تلك البيانات من (البنك المركزي العراقي ، وهيئة الاوراق المالية العراقية)

واما متغيرات الأنموذج، والمتمثلة بالسيولة النقدية (المتغير المستقل) فهي مقومة بالدينار العراقي ، بالاعتمـاد على نشرات البنك المركزي العراقي، لسنوات مختلفة وكذلك التقارير الاقتصاديـة للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة ،وهيئة الاوراق المالية العراقية .

اما المتغيرات التابعة والمتمثلة بالائتمان النقدي والتعهدي فهي مقومـة بالدينار العراقي ايضاً ، اذ تم الحصول عليها من النشرات الاحصائية للبنك المركـزي العراقي/ المديرية العامة للإحصاء والابحاث لسنوات مختلفة .

ثالثاً :- العلاقات بين متغيرات الأنموذج وفق النظرية الاقتصادية

تفترض النماذج القياسية الثلاث الخاصة بكل مصرف من مصارف العينة (مصرف بغدادو مصرف الشرق الاوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي) ، وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (السيولة النقدية الموجودة في صناديق تلك المصارف فضلاً عن العملة المحلية التي تمتلكها تلك المصارف ولكن موجودة في مصارف اخرى تتعامل معها) وبين المتغيرات التابعة (الائتمان النقدي والتعهدي) .

اذ كلما ازدادت الارصدة النقدية وفق النظرية الاقتصادية، لأي مصرف سهل للمصرف زيادة الائتمان النقدي والتعهدي الممنوح لزبائنـه والعكس صحيح .

الـــمطلب الــثاني/الاطــار الــنظري للأنموذج القياسي

اولاً : اختبار استقراريه جذر الوحدة (Stationary) :

اشارت العديد من الدراسات الى أنّ اغلب السلاسل الزمنية المستخدمة، تتسم بعدم استقراريتها وذلك بسبب احتوائها على جذر الوحدة ،(Unit Root) وهو ما تنص علية فرضية العـدم و ينطبق على اغلب السلاسل الزمنية.

ويعد اختبار جذر الوحدة اختباراً مهماً ،لغرض فحص استقرارية السلاسل الزمنية قبل القيام بتقديرها، كون السلاسل الزمنية غير المستقرة ستؤدي الى نتائج انحدار زائف (Spurious Regression)[1].

أي أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عبر الزمن، ومن المؤشرات الاولية التي تـدل على الانحدار الزائف هي ارتفاع معمل التحديد (R^2)، كذلك زيادة المعنوية الاحصائية للمعلمات المقدرة (t) و (f) بدرجة كبيرة، الى جانب وجود ما يسمى بالارتباط الذاتي، (Autocorrelation) بسبب وجود اتجاه عام في بيانات السلسة الزمنية والذي يعكس ظرف معين ومن ثم تجعل من تلك البيانات تسير في اتجاه واحد، إذ ان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينـها، ويحدث غالباً في فترات الركود او الكساد التي تمر بها مختلف اقتصادات دول العالم، وعلية فإنّ الاسـتقرارية تعـد شرطاً اساسياً لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية لغرض الحصول على قيـم سليمة ومنطقية لنتائج النماذج المـقدرة[2].

وهناك نـوعان من الســلاسل ألزمنية غير الساكنة هما:

1- السلاسل الزمنـيـة غير الساكنة من نوع TS (Trend Stationary) وهذا النوع من السلاسل الزمنية يكون فيه اثر أي تغير (صدمة) في اللحظة (t) عابراً، ولجعل ذلك النوع من السلاسل مستقراً،

نستخـدم طريقة المربعات الصغرى (OLS) يكون فيه اثر أي تغير (صدمة) في اللحظة(t) عابراً، ولجعل ذلك النوع من السلاسل مستقراً نستخـدم طريقة المربعات الصغرى (OLS)[3].

---

(1) Mohsen Mehrara and Yazdan Gudarzi Farahani and Others, The Effect 0 Of Macroeconomic Varaibles on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange,0 International letter of social and Hamanistic0 sciences, 2016, p18

(2) كامل كاظم علاوي ومحمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة السببية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974–2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد69، العدد29، 2013، ص223–224.

(3) محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد، 2011، ص206.

2- : السلاسل الزمنيـة غير الساكنة من نوع DS (Difference Stationary) وهذ النوع من السلاسل الزمنية هو الاكثر انتشار من النوع الاول، وعادة ما يتم استعمال الفروق (Filtreau Difference) من اجل جعلها ساكنة مرة اخرى، ويمتاز هذا النوع من السلاسل الزمنية ايضاً ،بأن اثر أي صدمة في لحظة زمنية معينة لها انعكاسات مستمرة ومتناقصة على تلك السلسلة الزمنية.

ولكي تكون أي سلسلة زمنيـة مستقرة يجب توافر الشروط الاتية فيها :

أ- أنْ يكون وسطها الحسابي (Mean) ثابتاً عبر الـزمن

$$\mathbf{E(Y_t) = \mu}$$

إذ تمثل :

μ = الوسط الحسابي .

ب- أنْ يكون التباين (Variance) ثابتاً عبر الزمن .

$$\mathbf{E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2}$$

إذ تمثل :

σ^2 = التباين .

ت- أنْ يكون الارتبـاط المشترك بين أي قيمتين، من قيم السلسلة الزمنية معتمداً على الفجوة الزمنية بين (t-s) فقط وليس على القيمة الفعلية للزمن والذي يحسب عند التغاير.

$$E\{ (y_t - \mu) (y_s - \mu)\} / \sigma^2 = p_{t-s}$$

أي إنّ السـلسلة الزمنية تكون مستقرة عنـدما يـكون وسـطها الحسابي وتباينها ثابتين عبـر الزمن (ولكل منها قيمة محددة)، وكـذلك يكون الارتباط الذاتـي بين قيم السلسلة عند نقطتين من الزمن (t ,s) تعتمد فقط على الفجوة الزمنية بينـهما وليس على(t , s) على افتراض ان (t > s)[1].

أنّ السـبب في عدم استقراريه السلاسل الزمنيـة احتـوائها على جـذر الوحـدة، ويجـعل بيانـات السلاسل الزمنية غير ساكنة، إذ تعتمد فكرته على المعادلة الاتية :

$$Y_t = \rho y_{t-1} + V_t$$

(1) حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، دار الكتب موزعون وناشرون، العراق، 2017، ص 396.

إذ تمثل :

(y_t): المتغير في المدة (t).

(V_t): حد الاضطراب ويتصف بالضوضاء الابيض (White noise) بوسط حسابي مساوي للصفر (μ=0) والتباين الثابت (Ϭ²=1) و(cov (V_t=0).

فعندما تكون (ρ=1) تكون السلسلة ذات سير عشوائي وفيها انجراف، ويزداد تباينها بشكل مستقر ويصبح للسلسلة تغاير لانهائي المرونة.

وأما إذا كانت (ρ>1) فتصبح السلسلة متفجرة وكل السلاسل الزمنية السابقة تعد غير مستقرة. وفي حالة (ρ=0) يدل ذلك على عدم وجود التغيرات الدائمة في هذه السلسلة وتكون السلسلة مستقرة وجاهزة للتقدير وإن اهم الاختبارات المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة ،هي اختبار ديكي فولير البسيط (Dickey-Fuller , Simplest)، واختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)، واختبار فيليب وبيرون (Phillip-Perron)[1].

وسنستخدم اختباري (ديكي فلولير الموسع) و(فيليب وبيرون) كونها من اهم الطرق التي تستخدم في معالجة البيانات التي تحتوي على جذر الوحدة.

اولاً : أختبار ديكي فولير الموسع Augmented Dickey-.Fuller test (ADF) :

ويعتمد هذا الاختبار على (صيغة الأنموذج،و حجم العينة،و مستوى المعنوية)، وهناك ثلاث صيغ للأنموذج وهي :-

1. الصيغة الاولى :

$$\Delta Y_t = a+\lambda Y_{t-1}+\sum_{j=1}^{k} pj\Delta Y_{t-j}+e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

أي بوجود حد ثابت

H_0: λ=0 or p=1, a= 0

H_1: λ<0 or p<1, a≠ 0

---

(1) احمد سلطان محمد، اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشأة الصناعية الكبيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد– كلية الادارة والاقتصاد، المجلد19، العدد 70.

2. الصيغة الثانية :

$$\Delta Y_t = a + Bt + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} pj\Delta Y_{t-j} + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

أي بوجود حد ثابت واتجاه عام، والفروض المراد اختبارها هي :

H_0: $\lambda=0$ or $p=1$, $a=0$, $B=0$

H_1: $\lambda<0$ or $p<1$, $a\neq0$, $B\neq0$

إذ تمثل (Y) السلسلة المـراد اختبارها، و(Δ) تمثل الفروق الاولى للسلسلة، اما (e_t) فتمثل حد الخطأ العشوائي .

3. الصيغة الثالثة :

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} pj\Delta Y_{t-j} + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

أي بدون حد ثابت واتجاه العام، والفروض هي:

H_0: $\lambda=0$ or $p=1$

H_1: $\lambda<0$ or $p<1$

ويتم ادراج عدد من الفروق ذات الفجـوة الزمنية (K) الى أنْ تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي بالاعتماد على اختبار (DW) (داربن واتسن)، ثم نقوم باختبار النتائج باستخدام اختبار ديكي فولر المـوسع، وبعد القيام بأجراء اختبار جـذر ألوحدة، (ADF) سنقوم باختبار فرضية العـدم والفرضية البديلـة.

فعندما تكون قيمة (t) المحسوبة (الاحصائية) اكبر من قيمتها الجدولية (الحرجة) فأنّها تكون ذات معنوية احصـائياً وبذلك سنرفض فرضية العـدم ونقبل بالفرضية البديلة، أي خلو السلسلة من جذر الوحدة والسلسلة الزمنية تكون ساكنة، بينما إذا كانت قيمة (t) المحتسبة اقل من قيمتها الجـدولية سنرفض الفرضية البديلة ونقبل بفرضية العدم، والسلسلة الزمنية ستكون غير ساكنة، وعندها سيتم اخذ الفرق الاول، فإنّ حققت السلسلة الاستـقرار، سيكون المتغير متكاملاً من الدرجة الاولى، اما أذا لم تستقر فيتم تكرار الاختبار وبأخذ الفرق من الدرجة الأعـلى وهكذا الى أنْ تستقر السلسلة الزمنية[1].

وترجع اهمية دراسة السمـات الاحصائية للسلاسل الزمنية الى عدة اسباب اهمها :

1. إنّ استقرار السلاسل الزمنية اقتصادياً تختلف عن استقرارها احصائياً.

(1) حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، دار الكتب موزعون وناشرون، العراق، 2017، ص407–408.

2. إنّ الطبيعة غير الساكنة للمتغيرات الاقتصادية ستؤثر في نتائج الاختبارات القياسية إذ سيزداد احتمال الارتباط الزائف وتباين القيمة المقدرة لمعلمات الانحدار كونه سيكون في اقل ما يمكن.

واما درجة التكامل فتختلف فيما اذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها I(0)، او مستقرة في الفرق الاول I(1)، او مستقرة عند الفرق الثاني I(2)،وتتم معرفة درجة التكامل بأجراء اختبار ديكي فولر الوسع على الفرق الاول :-

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

والفرق الثاني :

$$\Delta Y_t = \Delta Y_t - \Delta Y_{t-1}$$

فإذا كان الفرق الاول مستقراً والدالة غير مستقرة في مستواها سيقال بأنّها متكاملة من الدرجةI(1) ، وفي الغالب تكون السلاسل الزمنية غير ساكنة من الدرجة الاولى[1].

ثانياً : أختبار فيليبس وبيرون (Phillips and Perron test) (PP) :

ويقوم هذا الاختبار على افتراض اكثر عمومية من اختبار ديكي فولير الموسع (ADF) وهو أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة المتحرك ألمتكامل ذي الانحدار الذاتي (ARIMA)، ويعالج مشكلة الارتباط التسلسلي بعملية تصحيح غير معلميه، وفي هذا الاختبار تكون معادلة الأنموذج المقدرة (بوجود حد ثابت واتجاه عام) :

$$\Delta Y_t = a + Bt + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} pj\Delta Y_{t-j} + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وعن طريق استخدام نفس خطوات اختبار ديكي فولير الموسع (ADF) يتم إجراء اختبار (PP) ولاسيما عند صغر حجم العينة، وعند حصول تضارب او عدم انسجام بين نتائج كلا الاختبارين (ADF، PP)، فأن من الافضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP)[2].

---

(1) نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، العلاقة بين اسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية كرانجر، جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد، العدد (1)، 2011، ص10–11.

(2) قصي احمد الشيحة، دور صناديق الاستثمار الاسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق – كلية الادارة والاقتصاد، 2015، ص77.

ثالثا : -التكامل المشترك (Cointegration)

عند تقدير علاقة الانحدار الذاتي، بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية في صور سلاسل زمنية غير مستقرة فمن الممكن أَنَّ تكون العلاقة المقدرة بين هذه السلاسل الزمنية عبارة عن علاقة زائفة، حتى ان كانت بعض المؤشرات القياسية مثل قيمة اختبار (t) المحتسبة كبيرة، اذ يعني ذلك أَنَّ التغير الذي يحصل في هذه المتغيرات الاقتصادية قد يكون بسبب متغير آخر، وهو الزمن، اذ قد يؤثر على متغيرات السلسلة جميعـها، الامر الذي قد يؤدي الى أنْ تكون العلاقة بينهما علاقـة اقتران أو علاقة ارتباط وليست علاقة سببية، وعلى الرغم من أَنَّ أحد الحلول المناسبة لعدم سكون السلسلة الزمنية هو القيام بأخذ الفروق، ولكن إجراءات الانـحدار الذاتي للمتغيرات الاقتصادية في صورة فروق ،لكل سلسلة زمنية لا يمثل الحل الأمثل، إذ يمكن أَنَّ يؤدي هذا الإجراء إلى فقدان خصائص المدى الطويل، ونتيجة لذلك الامر قد ظهرت نتائج اخرى تحمل خصائص المدى القصير والمدى الطويل ،وهذه النتائج تكون مستقرة حتى وإن كانت المتغيرات في الأصل غير مستقرة وهذه هي بداية فكرة التكامل المشترك[1].

وعليه يهدف اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأمـد بـين المتـغيرات الاقتصادية، اذ غالباً ما يدرس اختبار التكامل المشترك، العلاقة بين متغيرين غير مستقرين ولكن العلاقة بينهما مستـقرة، أي أَن لهما نفس طول الموجه ويتحركان في المدى الطويل مع بعضهما، ويتضمن ذلك العـلاقة التكاملية بينهما، و يشترط وجود التكامل المشترك وجود متجه تكاملي واحد على الأقل، بين المتغيرات الاقتصادية، وكذلك يجب ملاحظة ما اذا وجد التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية ،فإنَّه يمكن استخدام طريقة (المربعات الصغرى الاعتيادية) (OLS)، حتى وإن كانت المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة، نظراً لما للحركة التكاملية بين المتغيرات الاقتصادية في الامد الطويل[2].

ولـغرض تحديد عـدد متجهات ألتكامل المشترك يتم استخدام اختبارين إحصائيين وهما اختبار الأثـر (trace test) واختبار القيـم ألمميزة العظمى (Maximum Eigenvalues test) و في حال كانت قيمة (Prob) أقل من (5%) يتم رفض فرضية العدم ويتم قبول الفرضية البديـلة، وتعني فرضية العدم عدم وجود التكامل المشترك.

---

(1) كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق و أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع التطبيق العملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة– العدد الثالث والثلاثون2011 ، ص 154.

(2)عبد الرزاق بني هاني، الاقتصاد القياسي نظرية الانحدار البسيط والمتعدد ،الجزء الثاني، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى ،2014 ،ص331-334.

ولغرض تحديد عدد متـجهات التكامل يستعمل اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الامكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) (LR) وهما اختبار الاثر (trace test) ( ) واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum eigenvalues test) ().

ويجري اختبار فرضية العدم، التي تنص على وجود (r) من متجهات التكامل المشترك، مقابل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود (r+1) من متجهات التكامل المشترك، فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبـة الامكانية (LR) على القيمة الحرجة ،بمستوى معنوية معينة فإننّا نرفض فرضية العدم ،وتعني عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وإذا كانت القيمة أقل فأننا نقبل فرضية العدم القائلة بـوجود متجه واحد على الاقل للتكامل المشترك.

وبعد التحقق من شرط التكامل في السلاسل الزمنية للنمـوذج القياسي المختار من الفرق نفسه (الفرق الاول) نقوم بالكشف عن علاقة المدى الطويل باستعمال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ،وفق الآتي :

1-: أختبـار الاثر (Trace) :

وهو اختبـار يقوم على فرضية وجـود عدد من متـجهات ألتكامل المشترك، مقابل الأنموذج العام غير المـقيد r=q ويأخذ الصيغة التالية :

$$\lambda \text{ Trace } (r) = -T \sum_{i=r+1}^{P} \ln(1 - \widehat{\lambda_t})$$

اذ *إنّ* T : *حجم العينة*

r : *عدد متجهات التكامل*

λ : *هي اصغر قيم المتجهات الذاتية*

ويهـدف هذا الاختبار إلى فـحص خواص السلسلة الزمـنية ،لكل متـغير من متغيرات الأنموذج خلال المـدة الزمـنية للمشـاهدات والـتأكد من مدى استـقرارهـما وتحديد رتبـة تكامل كل متغير على حدة [1].

ويبنى هذا الاثر على فرضيتين هما:

---

(1) عبد اللطيف حسن – علي عبد الزهرة ، تحليل العلاقة التوازنيه طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النمإذج المرتبطة ذاتيا ونمإذج الابطاء الزمني (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 34، المجلد 9، 2013، ص 177 –178

فرضية العدم: H0:q=0

الفرضية البديلة: H1:q>0

إذ نرفض فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة، إذا كانت قيمة (Statistic) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة (Critical)عند مستوى المعنوية (5%).

2- اختبار أنجن للجذور المميزة العظمى (Maximum eigenvalue):

بنفس الطريقة التي استعملت في اختبار الأثر يمكن اختبار فرضيات الأنموذج في اختبار أنجن، إذ يتم رفض فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة إذا كانت قيم (Statistic) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة (Critical) عند مستوى المعنوية (5%)، ويحسب وفق المعادلة الاتية:

$$\lambda\, Max\,(r, r+1) = -T\, Ln \sum_{i=r+1}^{P} \ln(1 - \widehat{\lambda_{t+1}})$$

3- أنموذج سببية توداياموتو

على الرغم من بساطة تطبيق اختبار السببية لجرانجر، الا ان هذا الاختبار له العديد من الحدود اهمها :

أولها- أنه يستخدم لتقدير العلاقات الاقتصادية قصيرة الامد[1].

ثانياً- يخضع اختبار (Granger-Causality) المتغير من دون النظر في تأثير المتغيرات الأخرى، إلى الانحياز المحتمل للمواصفات

ثالثاً- فإن اختبار السببية حساس لمواصفات النموذج وعدد الفترات الزمنية، وبذلك فأنه سيكشف عن نتائج متغيرة إذا كانت ذات صلة بالظاهرة ولم يتم تضمينها في ألأنموذج.

---

(1)Hiro Y. Toda, Taku Yamamoto, Statistical inference in vector auto regressions with possibly integ0rated processes, Journal of Econometrics N.66, page 233.

لذلك أقترح كل من تودا (Toda) و ياماموتو (Yamamota) في عام (1995) سببية مخصصة للعلاقات طويلة الامد، أي في حالة كون الأنموذج المستخدم لتفسير الظاهرة الاقتصادية يتضمن تكاملاً مشتركاً، من خلال تقدير أنموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) في بداية الامر، ومن ثم تقدير مدد الابطاء المثلى من خلال معايير المعلومات (HQ, SC, AIC, FPE, LR)، ومن ثم اعادة التقدير من خلال أ نموذج (VAR) بالتباطؤات الزمنية الجديدة[1].

ومن ثم استخدام سببية Toda Yamamota، فعندما تكون قيمة (P-value) أقل من (5%) فذلك يدل على وجود سببية، أي أن التغير في المتغير (X) يسبب التغير في المتغير (Y)[2].

والصيغة العامة لاختبار سببية Toda Yamamota هو:

$$Y_t = Y_0 + Y_1^t + \cdots + Y_q^{tq} + J_{1yt-1} + \cdots + J_{1yt-k} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

t=1,2

k: عدد الابطاءات المثلى

Y_t: سلسلة متجه الزمن

J: رتبة المتجه متعدد الحدود

وهنا فأن فرضية العدم هي أن المتغير (X) لا يسبب المتغير (Y)، فعندما تكون قيمة (P-value) أقل من (5%) فنقوم برفض فرضية العدم، ونقول أن المتغير (X) يسبب المتغير (Y) والعكس صحيح.

تطبيق اختبار سببية Toda Yamamota

سيتم تطبيق سببية Toda Yamamota من خلال أنموذج (VAR) كما ورد في المقال الاصلي لكل من Toda و Yamamota عام (1995) وحسب الخطوات الاتية:

1. تقدير الأنموذج من خلال أنموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) بدون ابطاءات زمنية.

---

(1)Jean-Marie Dufour and others, Short run and long run causality in time series, Journal of Econometrics inference N.132, 2006, page 249.

(2)Damodar Gujarati, Basic Econometrics , Palgrave Macmillan, 2012, Page 280.

2. تقدير الإبطاءات الزمنية المناسبة عن طـريق معايير المعلومات (HQ, SC, AIC, FPE, LR).
3. اعادة التقـدير من خلال أنموذج (VAR) بالابطاءات الزمنية التي تم تقديرها في الخطوة السابـقة.
4. اختبار الاختبار التسلسلي للبـواقي (Residual Serial Correlation LM).
5. تطبيق سببية Toda Yamamota من خلال نموذج (VAR) وبالابطاءات المثلى.

المبحث الثاني/ قياس وتحليل اثر السيولة النقدية للعملة العراقية على الائتمان المصرفي لعينة من المصارف التجارية العراقية (مصرف بغداد، و مصرف الشرق الاوسط ، والمصرف التجاري العراقي) للمدة (2009-2020) .

اولا:- تـقدير وتحلـيل النمـــاذج القياسية في عينة المـصارف التـجارية العراقية للـمدة (2009-2020)

قامت الباحثة بتقدير العلاقة بين السيولة النقدية(كمتغير مستقل) والائتمان النقدي والتعهدي (كمتغير تابع) في عينة المصارف المختارة وعلى النحو الاتي :-

1- مصرف بغداد :

تم تقدير العلاقة بين السيولة النقدية والائتمان التعهدي للمدة المذكورة وقبل اجراء التقدير اعلاه لابد من :-

أ- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية .

ب- اختبار الاستقرارية ديكي فولو الموسع ADF .

ت- فترة الابطاء المثلى .

أ- **التمثيل البياني للسلاسل الزمنية** :

اتضح من الرسم البياني للسلاسل الزمنية انها غير مستقرة تتأرجح قيمتها بين الارتفاع والانخفاض

شكل بياني (12) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمصرف بغداد

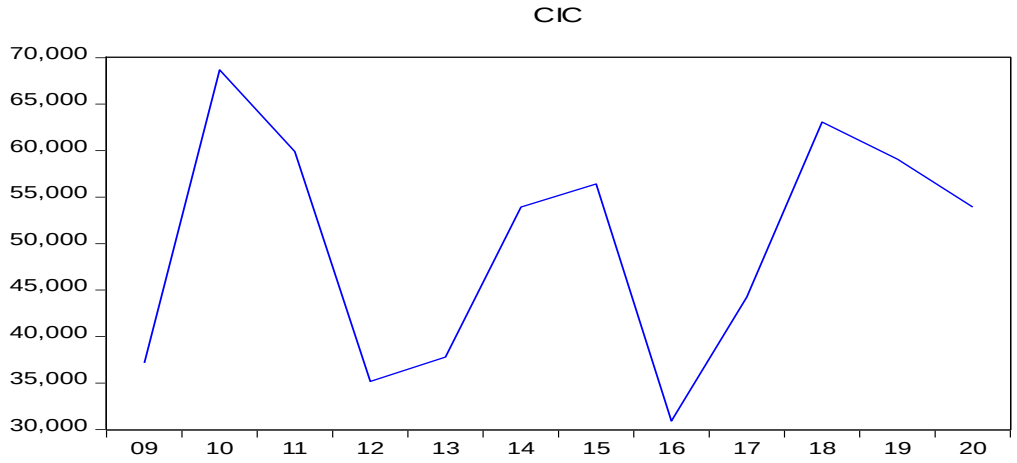

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

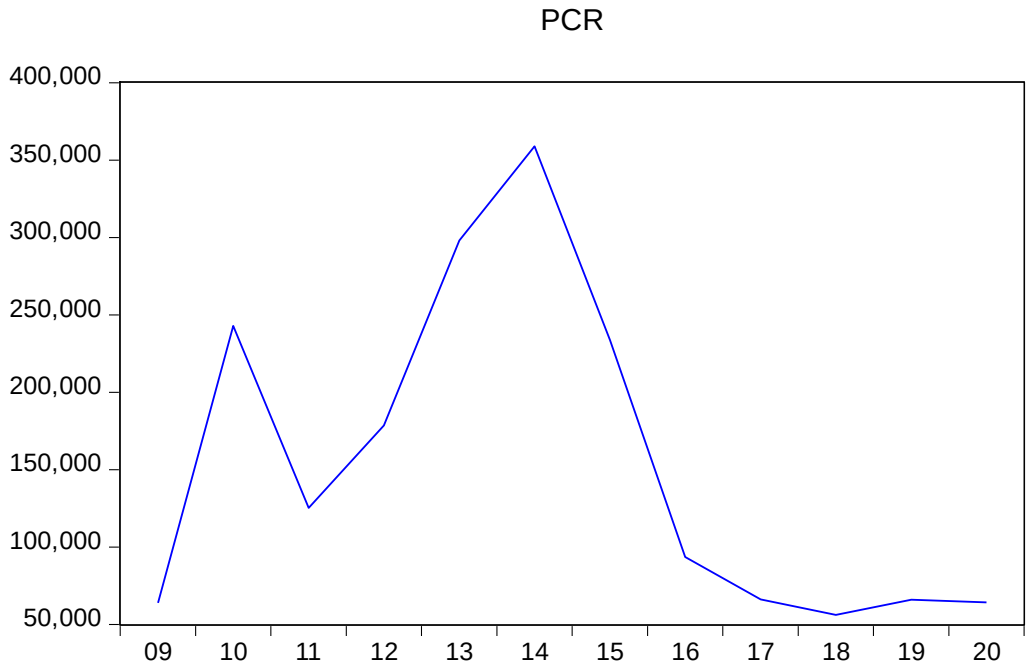

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ب- اختبار الاستقرارية جذر الوحدة ديكي –فولير

اتضح من اختبار ديكي – فوليو ان السيولة الندية (cic) قد استقرت عند المستوى (level) بينما الائتمان التعهدي (pcr)قد استقر عند الفرق الاول (first- difference) وعليه فأن المنهجية القياسية المعتمدة في التحليل هي (ARDL) وتعد السلاسل مستقرة لذا نرفض فرضية العدم(HO) ونقبل فرضية البديلة (H1)

.

HO: Series have a unit root

H1: Series have not a unit root

جدول (10) اختبار ديكي -فولير الموسعADFللسلاسل الزمنية للنموذج المقدر في مصرف بغداد للمدة (2009-2020)

المستوى Levl									
المتغيرات	**A**			**B**			**C**		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V
CCR	- 4.04	-3.17	0.01	-	-	-	-	-	-

CIC	-4.99	-3.21	0.003	-	-	-	-	-	-
PCR	-1.30	-3.21	0.58	-1.53	-4.00	0.74	0.82	1.97	0.33

عند الفرق الاول 1st difference									
المتغيرات	A			B			C		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V
PCR	-2.05	-3.25	0.26	-2.51	-4.10	0.31	-2.24	-10.8	0.03

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ت- فترة الابطاء المثلى :

اتضح ان فترة الابطاء المثلى للنموذج المقدر هي (2,1) وكما موضحة بالشكل البياني الاتي:-

شكل بياني (13) فترة الابطاء المثلى

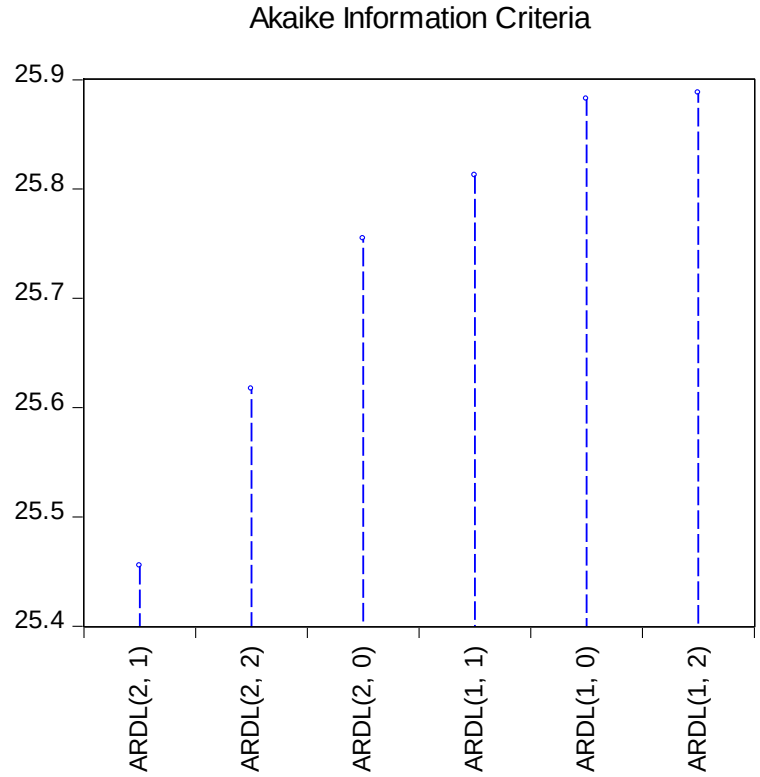

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ث- تقدير ARDL:

اتضح من تقدير ARDL بأن السيولة النقدية ترتبط بعلاقة عكسية مع الائتمان التعهدي اذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (4.44-) ، وان المتغيرات المستقلة جميعها (المتخلفة زمنيا) تأثر في الائتمان التعهدي بنسبة 77% والباقي 23% يعود لعوامل اخرى لم تدخل النموذج ، والنموذج معنوي من الناحية الاجمالية F-testاذ بلغت قيمة p- value لها (0.07)فالنموذج معنوي عند مستوى معنوية 10%ولم يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار lm ذلك كون ان قيمة p-value للإحصاء F اكبر من مستوى المعنوية 5%، او ان جميع قيم P-value في جدول LM اكبر من 5% ،ولا من مشكلة عدم التجانس حسب اختبار Breusch -God fry Pagan وذلك كون قيمة P- value لمربع كاي اكبر من مستوى المعنوية 5% ،لذا نقبل فرضية العدم (HO) ونرفض فرضية البديلة (H1).

جدول (11) تقدير ARDL

Dependent Variable: PCR
Method: ARDL
Date: 02/28/23 Time: 19:01
Sample (adjusted): 2011 2020
Included observations: 10 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): CIC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PCR(-1)	1.014645	0.275693	3.680338	0.0143
PCR(-2)	-0.688947	0.356722	-1.931326	0.1113
CIC	-4.445633	2.890166	-1.538193	0.1846
CIC(-1)	-3.312731	1.840314	-1.800090	0.1317
C	486422.6	192498.2	2.526894	0.0527

R-squared	0.772063	Mean dependent var	154029.5
Adjusted R-squared	0.589714	S.D. dependent var	109164.5
S.E. of regression	69923.77	Akaike info criterion	25.45505
Sum squared resid	2.44E+10	Schwarz criterion	25.60634
Log likelihood	-122.2753	Hannan-Quinn criter.	25.28908
F-statistic	4.233981	Durbin-Watson stat	2.054223
Prob(F-statistic)	0.072682		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ه- اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound-test:

اشار اختبار الحدود Bound-test بوجود منطقة عدم حسم ذلك كون قيمة F-test والبالغة 2.70 تقع بين الحد الادنى 3.62 والحد الاعلى 4.16

جدول(12) اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound-test

ARDL Bounds Test
Date: 02/28/23 Time: 19:08
Sample: 2011 2020
Included observations: 10
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	2.706870	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

و-التحليل طويل الاجل وقصير الاجل :

اشار التحليل الاستجابة قصيرة الامد وطويلة الامد ان السيولة النقدية ترتبط بعلاقة سالبة مع الائتمان التعهدي اذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (11.50-)وكذلك تمارس نفس العلاقة في الاجل القصير اذ بلغت قيمة المعلمة الحدية(4.44-)،وتوجد علاقة توازنيه طويلة الامد ذلك كون ان قيمة معلمة التكيف او التعديل سالبة (0.67-) ومعنوية اقل من مستوى المعنوية 5%اي(0.01)

جدول(13) التحليل طويل الاجل وقصير الاجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: PCR
Selected Model: ARDL(2, 1)
Date: 02/28/23 Time: 19:05
Sample: 2009 2020
Included observations: 10

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PCR(-1))	0.688947	0.297320	2.317193	0.0683
D(CIC)	-4.445633	2.282946	-1.947323	0.1090
CointEq(-1)	-0.674303	0.199985	-3.371773	0.0199

Cointeq = PCR - (-11.5058*CIC + 721371.4147)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CIC	-11.505761	5.123676	-2.245606	0.0747
C	721371.4147 42	252976.78252 6	2.851532	0.0358

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ز- اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج (اختبار Cu sum):

اشار اختبار (Cu sum) بأستقرارية متغيرات النموذج وكذلك معلمات النموذج حيث ان هذا الاختبار يضم نوعين من الاختبارات هما :

أ- اختبار المجموع التراكمي المتتابعة (مجموع البواقي)

ب- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة

فاذا وقع داخل الشكل البياني للاختبارين للنموذج داخل الحدود الحرجة بمستوى معنوية 5%تكون المعاملات مستقرة والعكس صحيح وكذلك يشير هذا الاختبار الى خلو بيانات النموذج من اي تغيرات هيكلية خلال الزمن .

شكل بياني (14) اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج (اختبار Cu sum)

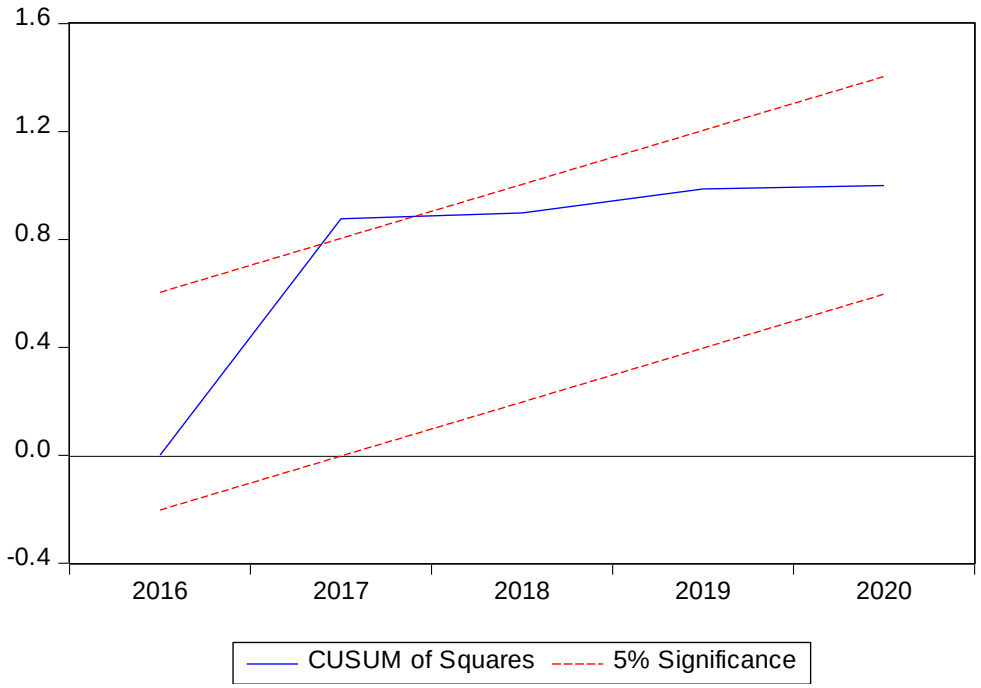

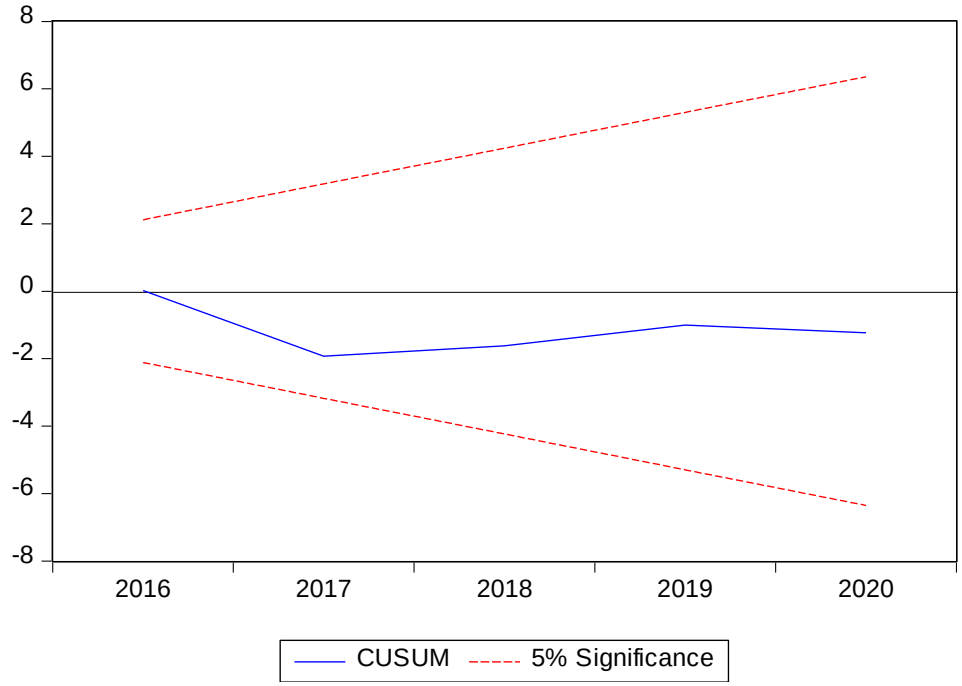

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ل- اختبار التوزيع الطبيعي:

اشار اختبار Histogram المدرج التكراري بأن الاخطار العشوائية موزعة توزيعا طبيعيين حسب اختبار (Jarque –Bera) وذلك كون قيمة P-value والبالغة 77% اكبر من مستوى المعنوية 5%.

شكل بياني (15) اختبار التوزيع الطبيعي:

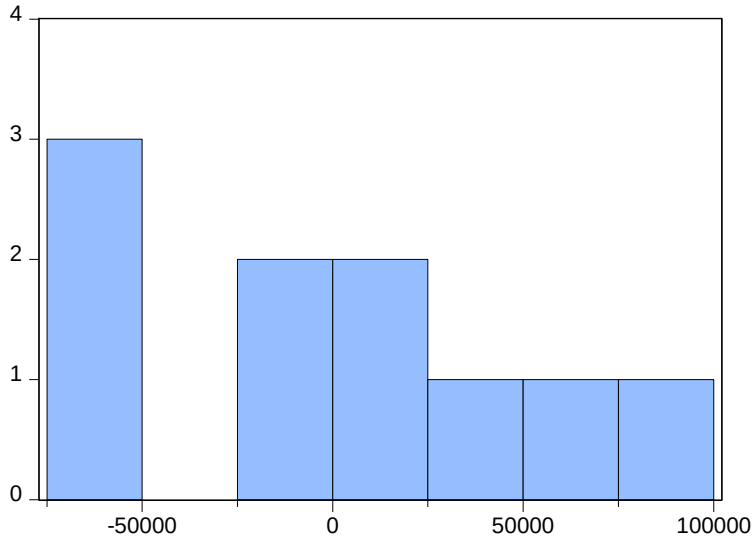

Series: Residuals	
Sample 2011 2020	
Observations 10	
Mean	-7.79e-11
Median	-2346.306
Maximum	87243.69
Minimum	-69750.55
Std. Dev.	52118.10
Skewness	0.180596
Kurtosis	1.948432
Jarque-Bera	0.515106
Probability	0.772941

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

2- مصرف الشرق الاوسط

قامت الباحثة ايضا بتقدير العلاقة بين السيولة النقدية (cic) كمتغير مستقل والائتمان النقدي (ccr) ،للمدة المكورة اعلاه لابد من :

أ- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية .

ب- اختبار الاستقرارية ديكي –فولير للسلاسل الزمنية.

ت معرفة فترة الابطاء المثلى .

أ- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية :

اتضح من الرسم البياني للسلاسل الزمنية انها غير مستقرة تتأرجح قيمتها بين الارتفاع والانخفاض كما موضح ادناه:-

شكل بياني (16) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

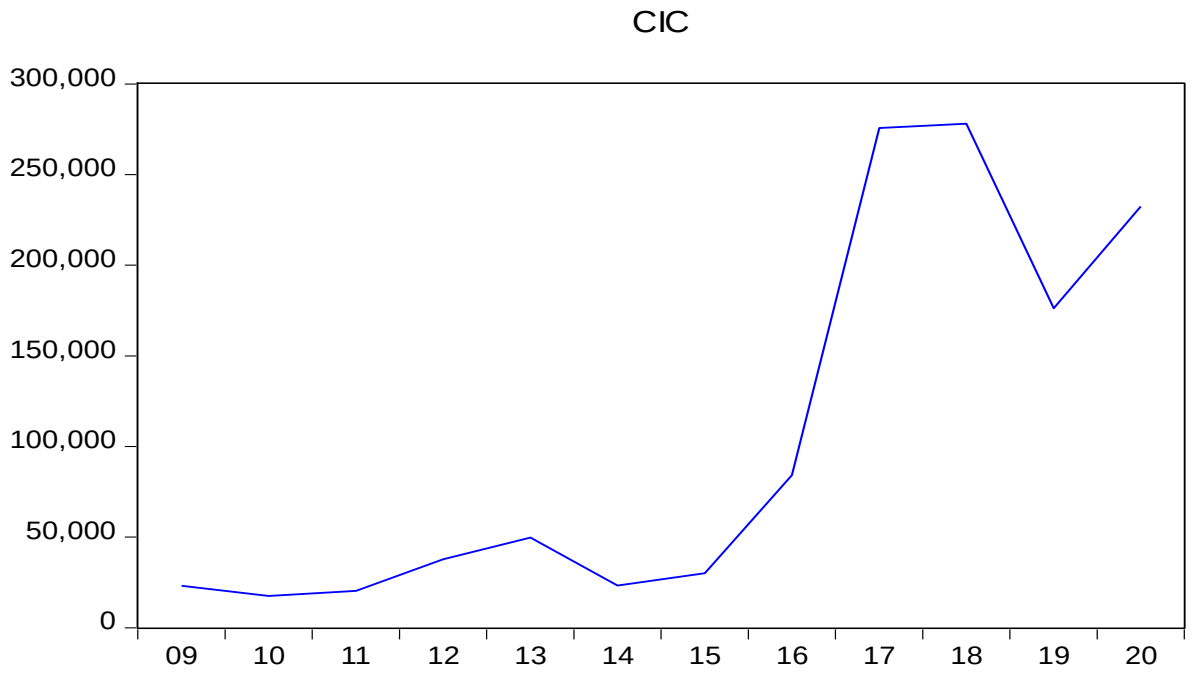

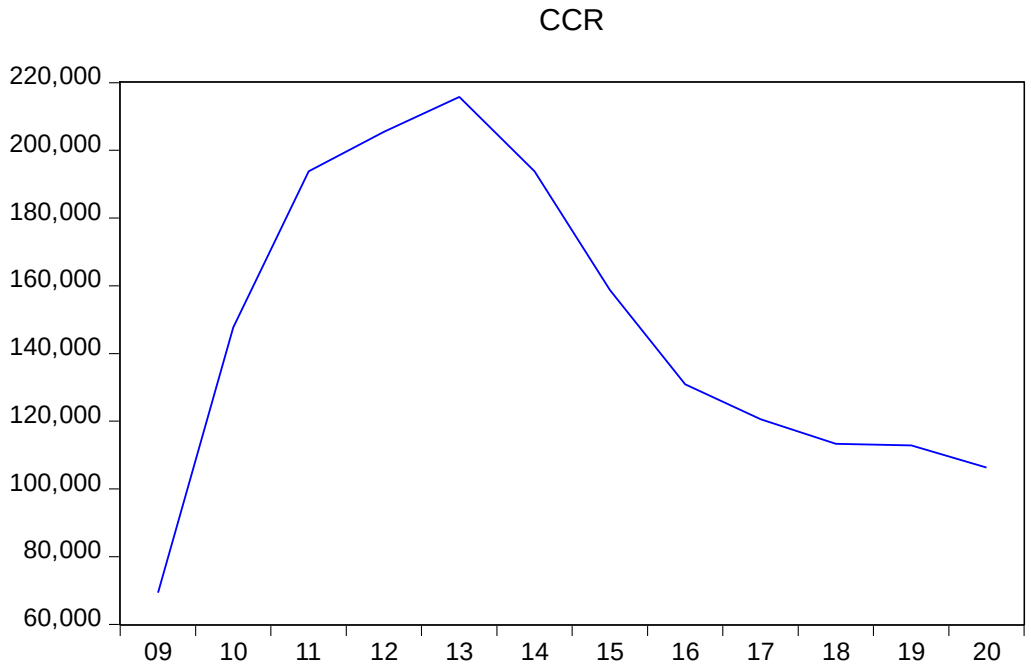

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ب- اختبار الاستقرارية ديكي –فولير ADF:

اشار اختبار ديكي –فولير الموسع ADF ان السيولة النقدية (CIC) قد استقرت عند اخذ الفرق الاول بينما الائتمان النقدي (CCR) قد استقر عند المستوى وعليه فأن المنهجية القياسية هي ARDL، وتعد السلاسل الزمنية مستقرة لهذا نرفض فرضية العدم (HO) ونقبل فرضية البديلة (H1).

HO: Series have a unit root

H1: Series have not a unit root

جدول (14) اختبار ديكي –فولير الموسع ADFللسلاسل الزمنية للنموذج المقدر في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار للمدة (2009-2020)

المستوى Levl									
المتغيرات	**A**			**B**			**C**		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V
CCR	- 2.31	- 3.21	0.18	- 2.46	- 4.00	0.33	-2.29	-1.98	0.02
CIC	- 0.85	- 3.17	0.76	- 2.75	- 4.00	0.24	1.52	-10.8	0.95

عند الفرق الاول 1st difference									
المتغيرات	**A**			**B**			**C**		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V
PCR	-3.25	-3.62	0.02	-	-	-	-	-	-

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ت- فترة الابطاء المثلى :

اشار تقدير ARDL ،ان فترة الابطاء المثلى للنموذج المقدر هي (2,0)وكما موضح بالرسم البيانب الاتي:-

شكل بياني (17) فترة الابطاء المثلى

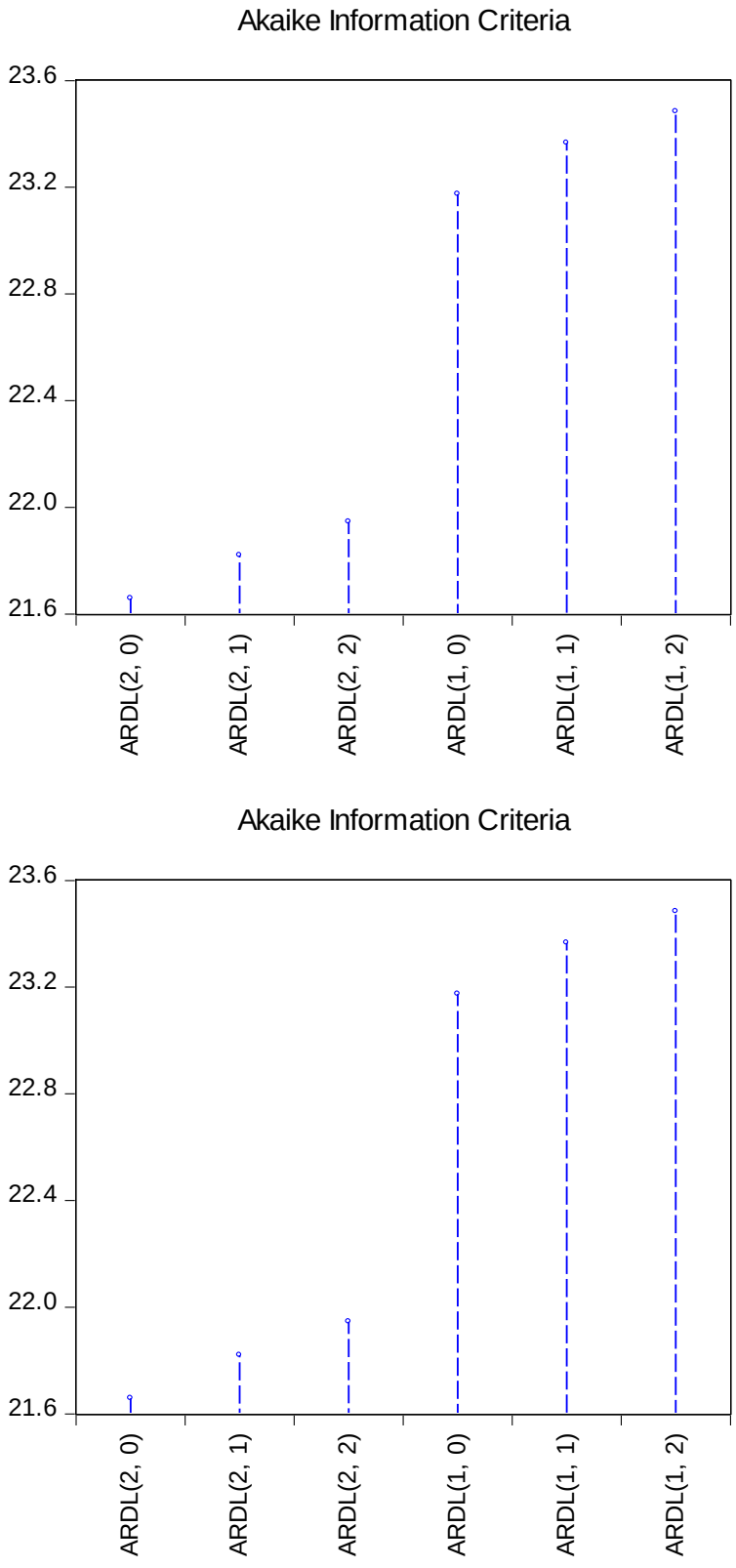

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ث- تقدير ARDL

اتضح من تقدير ARDL ان السيولة النقدية في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار ذات علاقة موجبة وطردية في الائتمان النقدي اذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (0.02) اي 2%مع ثبات العوامل الاخرى والنموذج معنوي من الناحية الاجمالية حسب اختبار (F-test)ذلك كون قيمة P-value للإحصاء F اقل من مستوى المعنوية 5% اي 0.0001 ولا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اخبار LM ذلك كون جميع قيم P-value اكبر من مستوى المعنوية 5%ولا من مشكلة عدم التجانس ذلك لكون قيمة P-value لمربع كاي اكبر من مستوى المعنوية 5%اي 0.30 لذا نقبل فرضية العدم (H0) ونرفض فرضية البديلة (H1).

HO: Series have a unit root

H1: Series have not a unit root

جدول (15) تقدير ARDL

Dependent Variable: CCR
Method: ARDL
Date: 02/28/23 Time: 19:28
Sample (adjusted): 2011 2020
Included observations: 10 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): CIC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(2, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CCR(-1)	1.516738	0.242034	6.266633	0.0008

	-			
CCR(-2)	0.654972	0.125206	-5.231157	0.0020
CIC	0.028581	0.068384	0.417951	0.6905
C	11581.59	33885.16	0.341789	0.7442

		Mean dependent var	155150.9
R-squared	0.960417		
Adjusted R-squared	0.940625	S.D. dependent var	43363.79
		Akaike info criterion	21.65793
S.E. of regression	10566.47		
Sum squared resid	6.70E+08	Schwarz criterion	21.77897
	-	Hannan-Quinn criter.	21.52516
Log likelihood	104.2897		
		Durbin-Watson stat	2.712074
F-statistic	48.52616		
Prob(F-statistic)	0.000134		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ه- اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود):

اشار اختبار الحدود Bound –test بوجود منطقة قرار غير حاسم ذلك كون قيمة F-test والبالغة 2.87 تقع بين الحد الادنى (3.62) والحد الاعلى (4.16).

جدول(16) اختبار الحدود

ARDL Bounds Test

Date: 02/28/23 Time: 19:32

Sample: 2011 2020

Included observations: 10

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	2.879218	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

Test Equation:

Dependent Variable: D(CCR)

Method: Least Squares

Date: 02/28/23 Time: 19:32

Sample: 2011 2020

Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(CCR(-1))	0.617793	0.106515	5.800066	0.0012
C	30914.44	25489.82	1.212815	0.2708
CIC(-1)	-0.016414	0.052085	-0.315134	0.7633
CCR(-1)	-0.226689	0.133056	-1.703704	0.1393

R-squared	0.861316	Mean dependent-var	4137.700
Adjusted R-squared	0.791974	S.D. dependent var	23309.77
S.E. of regression	10631.55	Akaike info criterion	21.67021
Sum squared resid	6.78E+08	Schwarz criterion	21.79125
Log likelihood	-104.3511	Hannan-Quinn criter.	21.53744
F-statistic	12.42127	Durbin-Watson stat	2.482563
Prob(F-statistic)	0.005522		

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

و- التحليل قصير وطويل الاجل :

اشار التحليل قصير الاجل بأن السيولة النقدية غير معنونه احصائيا لكنها تؤثر بمقدار (0.04)في الائتمان النقدي وكذلك غير معنونه في الاجل الطويل وتأثر بمقدار (0.20)في الائتمان النقدي وتوجد علاقة توازنيه طويلة الامد بين السيولة النقدية و الائتمان النقدي كون معلمة التكيف او التعديل سالبة (0.14-) ومعنوية اقل من مستوى المعنوية 5%اي (0.01) .

جدول(17) للتحليل قصير وطويل الامد

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: CCR

Selected Model: ARDL(2, 0)

Date: 02/28/23 Time: 19:31

Sample: 2009 2020

Included observations: 10

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CCR(-1))	0.666515	0.099973	6.666966	0.0006
D(CIC)	0.048206	0.044685	1.078799	0.3221
CointEq(-1)	-0.140362	0.042757	-3.282810	0.0168

Cointeq = CCR - (0.2068*CIC + 83782.3541)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CIC	0.206759	0.714041	0.289561	0.7819
C	83782.354134	147729.622440	0.567133	0.5912

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ز- اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج (اختبار Cu sum):

اشار اختبار (Cu sum) بأستقرارية متغيرات النموذج وكذلك معلمات النموذج حيث ان هذا الاختبار يضم نوعين من الاختبارات هما :

أ- اختبار المجموع التراكمي المتتابعة (مجموع البواقي)

ب- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة

فاذا وقع داخل الشكل البياني للاختبارين للنموذج داخل الحدود الحرجة بمستوى معنوية 5%تكون المعاملات مستقرة والعكس صحيح وكذلك يشير هذا الاختبار الى خلو بيانات النموذج من اي تغيرات هيكلية خلال الزمن .

شكل بياني(18) اختبار Cu sum

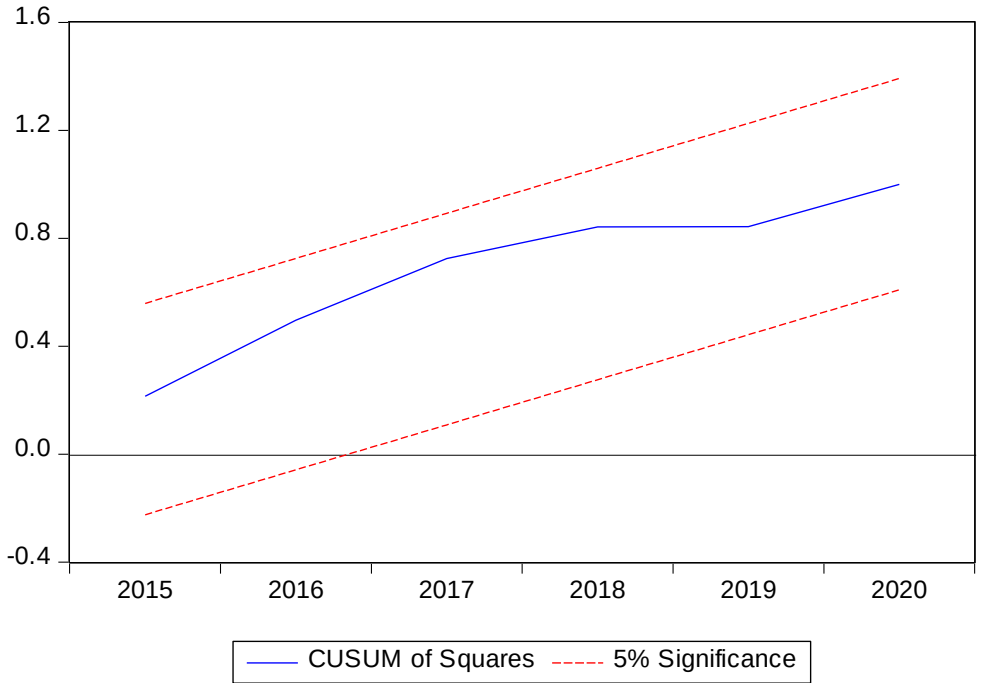

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

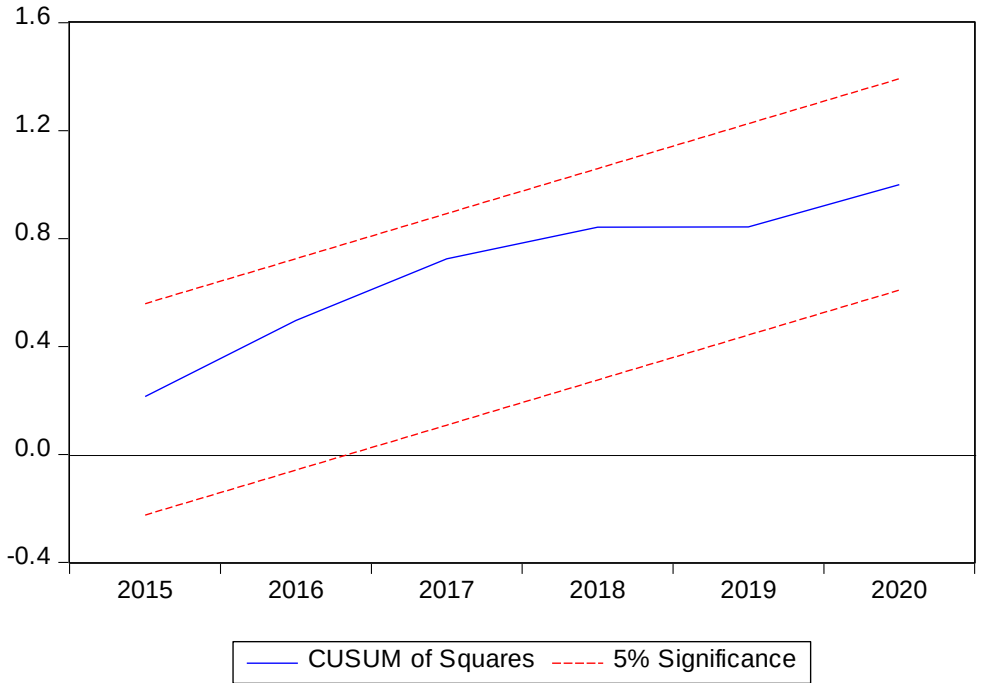

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ل – اختبار التوزيع الطبيعي – المدرج التكراري (Tlisto gram):

اشار اختبار التوزيع الطبيعي Tlisto gram بأن الاخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا حسب اختبار Jarque-Bera اذ بلغت قيمة P-value (0.67) وهي اكبر من مستوى المعنوية 5%.

3- المصرف التجاري العراقي

تم اجراء تقدير اخر بين السيولة النقدية (CIC) والائتمان النقدي (CCR) للمدة المذكورة أعلاه، وقبل اجراء التقدير لابد من :-

أ- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية .

ب- معرفة فترة الابطاء المثلى .

ت- اجراء اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية .

أ- **التمثيل البياني للسلاسل الزمنية** :-

اتضح من التمثيل البياني ان السلاسل الزمنيةCIC, CCR غير مستقرة ومتباينة في قيمتها خلال مدة البحث وكما موضح ادناه

شكل بياني (20) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

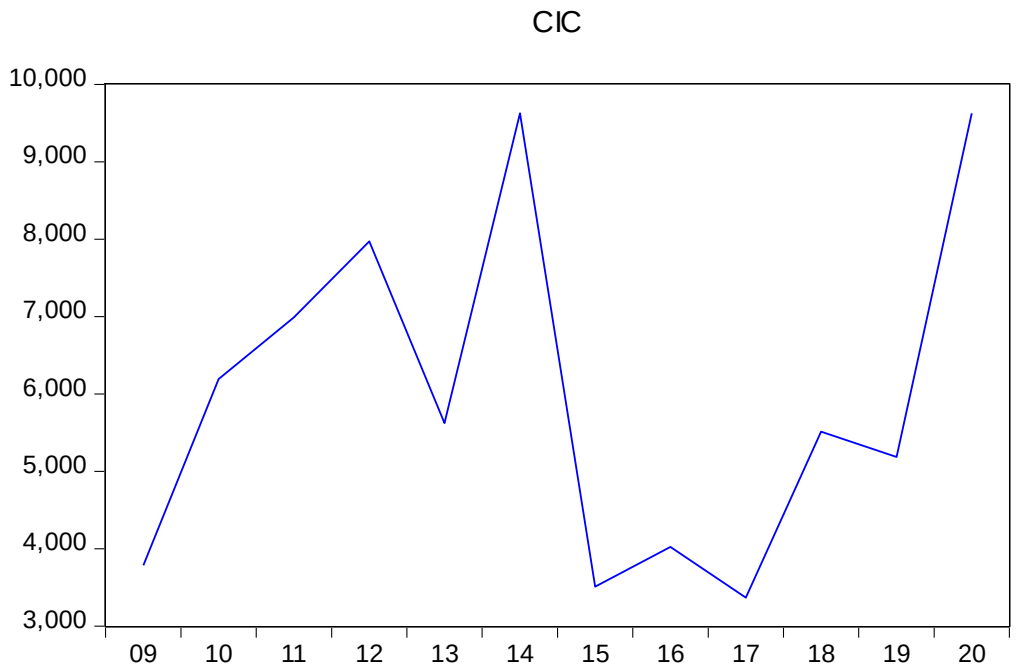

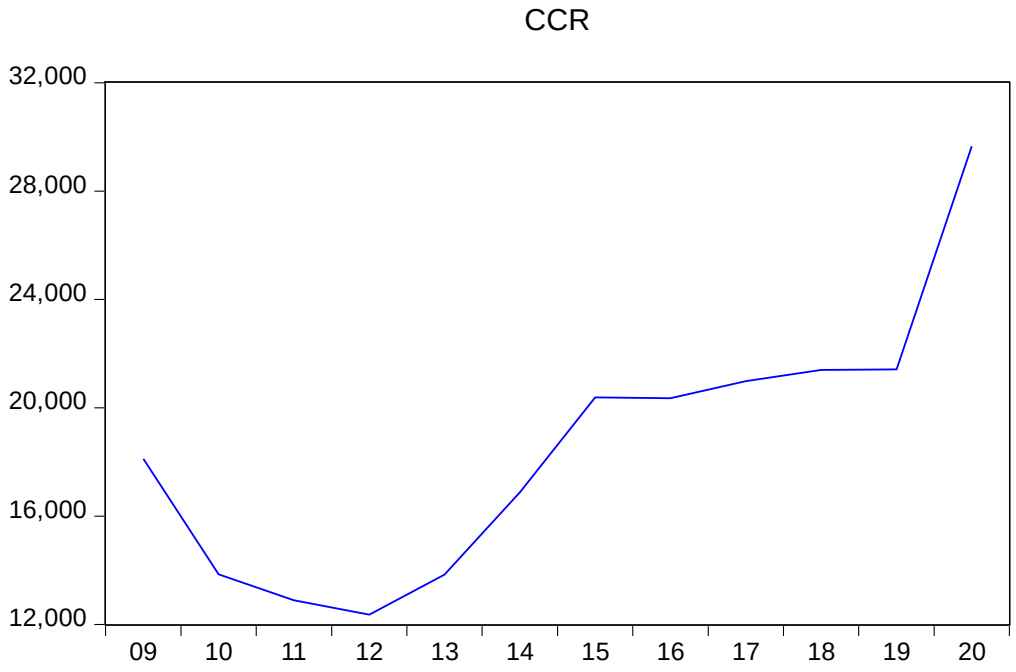

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ب- اختبار الاستقرارية ديكي –فولير الموسع ADF:

اشار اختبار ديكي –فولو الموسع ADFان الائتمان النقدي قد استقر عند اخذ الفرق الثاني بينما السيولة النقدية CIC قد استقرت عند اخذ الفرق الاول بمستوى معنويه 10% فأن المنهجية القياسية هي VAR متجه الانحدار الذاتي وعليه فأن السلاسل كلها مستقرة فنرفض فرضية العدم (H0) ونقبل فرضية البديلة (H1) .

HO: Series have a unit root

H1: Series have not a unit root

جدول (18) اختبار ديكي فولو الموسع ADF للسلاسل الزمنية للنموذج المقدر في مصرف التجاري العراقي للمدة (2009-2020)

المستوى Levl									
المتغيرات	**A**			**B**			**C**		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V
CCR	0.47	-3.17	0.97	-1.88	-4.00	0.58	1.18	-1.97	0.92

CIC	2.68	-3.17	0.10	-2.54	-3.93	0.30	0.15	-1.98	0.70

عند الفرق الاول 1st difference									
المتغيرات	A			B			C		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V
CCR	-1.54	-3.21	0.46	-1.94	-4.00	0.56	- 1.20	-1.98	0.19
CIC	-4.82	-3.21	0.004	-	-	-	-	-	-

عند الفرق الثاني 2nd difference									
المتغيرات	A			B			C		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.V
CCR	-10.92	-3.25	0.30	-1.06	-4.10	0.87	-1.73	-1.98	0.07

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامجEviews9 a: تعني قاطع ، b: قاطع واتجاه ،c: دون قاطع .

ت فترة الابطاء المثلى :

اتضح من المعايير ltq،Sc، Aic، Fpe، Lr ان هناك فجوة زمنية واحد اي (Lag=1)وكما موضح ادناه

جدول (19) فترة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: CCR CIC

Exogenous variables: C

Date: 02/28/23 Time: 21:47

Sample: 2009

2020

Included observations: 10

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-190.4824	NA	1.80e+14	38.49648	38.55699	38.43009
		17.78754	3.27e+13	36.75540	36.93695	36.55624
1	-177.7770	*	*	*	*	*
2	-175.7654	2.011633	5.70e+13	37.15307	37.45566	36.82114

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامجEviews9

ث – تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR:

اتضح من تقديرVAR ان السيولة النقدية CIC المتخلفة زمنيا ترتبط بعلاقة موجبة مع الائتمان النقدي CCR وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية اذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (1.002) اي ان زيادة السيولة النقدية بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يزداد مع ثبات العوامل الاخرى ، والاختبار معنوي من الناحية الاجمالية كون قيمة F-test(10.91)مرتفعة وان المتغيرات المستقلة جميعها تأثر بنسبة 73% في الائتمان النقدي والباقي 27% يعود لعوامل اخرى لم تدخل النموذج ولا يعاني النموذج من مشكلة

الارتباط الذاتي كون قيم P-value في جدول LM اكبر من مستوى المعنوية 5%ولا من مشكلة عدم التجانس حسب اختبار Breuch –Godfry Pan كون قيمة P-value لمربع كاي اكبر من مستوى المعنوية 5% والبالغة (0.72).

جدول (20) تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/28/23 Time: 21:50
Sample (adjusted): 2010 2020
Included observations: 11 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	CCR	CIC
CCR(-1)	1.467039	-0.313328
	(0.32863)	(0.24710)
	[4.46412]	[-1.26802]
CIC(-1)	1.002098	-0.354403
	(0.60650)	(0.45603)
	[1.65227]	[-0.77714]
C	-12751.00	13619.77
	(8339.27)	(6270.40)
	[-1.52903]	[2.17207]
R-squared	0.731863	0.167350
Adj. R-squared	0.664828	-0.040812
Sum sq. resids	72252405	40849464
S.E. equation	3005.254	2259.686

F-statistic	10.91773	0.803941
Log likelihood	-101.9461	-98.80962
Akaike AIC	19.08111	18.51084
Schwarz SC	19.18963	18.61936
Mean dependent	18544.82	6147.273
S.D. dependent	5190.958	2214.940

Determinant resid covariance (dof adj.)	2.41E+13
Determinant resid covariance	1.28E+13
Log likelihood	-197.1953
Akaike information criterion	36.94459
Schwarz criterion	37.16163

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامجEviews9

ج- اختبار التكامل المشترك (Angle-grange)

اشار اختبار التكامل المشترك للنموذج المقدر باستخدام انجل –غرانجر بأن الاخطاء العشوائية غير مستقرة عند المستوى level عند اجراء اختبار الاستقرارية عليها ولهذا يعد النموذج غير متكامل من الناحية الاحصائية ولا توجد علاقة تكامل مشترك بين السيولة النقدية والائتمان النقدي ومنهم من يقارن القيمة الاحصائية مع القيمة الجدولية من جداول كرانجر فاذا كانت القمة الاحصائية اكبر من الجدولية فأن النموذج ذات تكامل مشترك والعكس صحيح.

جدول (21) اختبار التكامل المشترك (Angle-grange)

Null Hypothesis: U has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test	0.472031	0.9759

statistic		
Test values:	critical 1% level	-4.200056
	5% level	-3.175352
	10% level	-2.728985

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

and may not be accurate for a sample size of 11

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(U)

Method: Least Squares

Date: 02/28/23 Time: 22:03

Sample (adjusted): 2010 2020

Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
U(-1)	0.133679	0.283200	0.472031	0.6481
C	1184.064	1030.113	1.149450	0.2800

R-squared	0.024159	Mean dependent var	1048.687
Adjusted R-squared	0.084268	S.D. dependent var	3151.323
S.E. of regression	3281.415	Akaike info	19.1929

		criterion	0
Sum squared resid	9690916 2		19.26525
		Schwarz criterion	
		Hannan-Quinn criter.	19.14730
Log likelihood	103.5610		
		Durbin-Watson stat	1.089146
F-statistic	0.222813		
Prob(F-statistic)	0.648140		

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامجEviews9

ح- **اختبار السببية (Granger -causality):**

اشار اختبار السببية بأن السيولة النقدية CIC لا تسبب الائتمان النقدي CCR كون قيمة P-value والبالغة (0.13) اكبر من مستوى المعنوية 5% وكذلك الائتمان النقدي لا يسبب السيولة النقدية كون قيمة P-value ،لذا لا توجد علاقة تأثر متبادل بين المتغيرين ولا سببية متبادلة بينهما

جدول (22) اختبار السببية (Granger -causality)

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 02/28/23 Time: 21:58

Sample: 2009 2020

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CIC does not Granger Cause CCR	11	2.72998	0.1371
CCR does not Granger Cause CIC		1.60788	0.2404

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامجEviews9

خ- **التحليل الحركي للنموذج** :

يتكون هذا الاختيار من اختبارين هما :-

أ- اختبار تجزئة التباين : ان حدوث اختلاف في السيولة النقدية بمقدار انحراف معياري واحد وعلى مدى عشرة سنوات مستقبلية يؤدي الى احداث تباينات في الائتمان النقدي بنسبة 5.66% في السنة الثانية ،5.80% في السنة الثالثة ،5.92% في السنة الرابعة وهكذا حتى تقل نسب التأثير في الائتمان النقدي الى 6.04% في السنة العاشرة .

جدول (22) التحليل الحركي للنموذج

Variance Decomposition of CCR:

CIC	CCR	S.E.	Period
0.000000	100.0000	3005.254	1
5.664581	94.33542	6883.383	2
5.805447	94.19455	10171.71	3
5.926515	94.07348	13991.64	4
5.977743	94.02226	18584.46	5
6.006340	93.99366	24256.32	6
6.022542	93.97746	31351.23	7
6.032091	93.96791	40292.77	8
6.037810	93.96219	51610.76	9
6.041274	93.95873	65974.24	10

Variance Decomposition of CIC:

Period	S.E.	CCR	CIC
1	2259.686	47.65744	52.34256
2	2770.445	60.80444	39.19556
3	3093.544	67.57315	32.42685
4	3609.022	74.53609	25.46391
5	4307.515	80.32772	19.67228
6	5248.785	84.77581	15.22419
7	6492.438	87.95511	12.04489
8	8115.537	90.11442	9.885578
9	10215.69	91.53057	8.469431
10	12917.85	92.43812	7.561880

Cholesky Ordering: CCR CIC

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامجEviews9

د- نبضات الاستجابة الفورية :

اشار اختبار نبضات الاستجابة الفورية ان احداث نبضة بمقدار 1% في السيولة النقدية يؤدي الى احداث نبضات موجبة بنسبة 1638.2% في السنة الثانية ،2365.4% في السنة الرابعة وهكذا حتى تقل الى 10105.7% في السنة العاشرة .

جدول (23) نبضات الاستجابة الفورية

Response of CCR:

Period	CCR	CIC
1	3005.254	0.000000
2	5972.058	1638.271
3	7263.623	1822.801
4	9311.640	2365.495
5	11856.32	3007.318
6	15109.39	3833.195
7	19252.91	4884.271
8	24533.07	6223.816
9	31261.28	7930.697
10	39834.71	10105.70

Response of CIC:

Period	CCR	CIC

od

1	1559.960	1634.842
2	-1494.485	-579.3922
3	-1341.565	-307.9785
4	-1800.444	-461.9865
5	-2279.518	-577.4472
6	-2907.053	-737.6290
7	-3703.930	-939.6307
8	-4719.798	-1197.373
9	-6014.196	-1525.745
10	-7663.595	-1944.183

Chol
esky
Orde
ring:
CCR
CIC

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامجEviews9

و- اختبار السببية (Toda-Yammto):

اشار اختبار Block erogeneity Wald test بأن السيولة النقدية CIC لا تسبب الائتمان النقدي CCR كون قيمة P-value اكبر من مستوى المعنوية 5% (0.85) وكذلك ان الائتمان النقدي CCR لا يسبب السيولة النقدية كون قيمة P- value (0.02)وعليه لا توجد سببية متبادلة .

جدول (24) سببية توداياماتوا

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 02/28/23 Time: 22:30

Sample: 2009 2020

Included observations: 9

Dependent variable: CCR

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CIC	0.784664	3	0.8531
All	0.784664	3	0.8531

Dependent variable: CIC

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CCR	4.562536	3	0.2068
All	4.562536	3	0.2068

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامجEviews9

المبحث الثالث : مقارنة النتائج وتحليها :-

تعد المقارنة عنصر اساسي في الدراسات الاقتصادية للوقوف على واقع او حقيقة الظاهرة الاقتصادية وبأجراء مقارنة بين المصارف العينة المختارة والنماذج القياسية المقدرة نستنتج ما يلي :-

1- مصرف بغداد :-

1- بلغت المعلمة الحدية للسيولة النقدية بأجراء تقدير ARDL في علاقتها مع الائتمان التعهدي (4.44-) وهي علاقة عكسية تتعارض وفروض النظرية الاقتصادية .

2- اشار معامل التحديد R^2 بأن المتغيرات المستقلة المتخلفة زمنيا تأثر بنسبة 77% في الائتمان التعهدي وهي نسبة مقبولة احصائياً .

3- ان السيولة النقدية ذات تأثير سلبي في الائتمان التعهدي على المدى الطويل اذ بلغت قيمة المعلمة (11.50-)والقصير (4.44-) .

4- فيما يتعلق باختبار الحدود للتكامل المشترك وجود منطقة قرار غير حاسم .

2- مصرف الشرق الاوسط للاستثمار :-

1- تمارس السيولة النقدية تأثير موجب في الائتمان النقدي اذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (0.02) وهي نسبة ضئيلة .

2- ان المتغيرات المستقلة المتخلفة زمنيا تأثر في الائتمان النقدي بنسبة مرتفعة 96% .

3- في الاجل الطويل والقصير تمارس السيولة النقدية تأثير موجبا في الائتمان النقدي اذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (0.20) للأجل الطويل و (0.04) للأجل القصير .

3- مصرف التجاري العراقي :-

1- ان السيولة النقدية المتخلفة زمنيا تمارس تأثير ايجابي في علاقتها مع الائتمان النقدي حسب تقدير VAR اذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (1.002).

2- ان المتغيرات المستقلة المتخلفة زمنيا تأثر بنسبة 73% في الائتمان النقدي.

3- لا توجد علاقة تكامل مشترك للنموذج المقدر ولا علاقة سببية متبادلة حسب اختبار Granger.

الاستنتاجات والتوصيات :-

اولا :- استنتاجات الجانب النظري

1- تتأثر البنوك التجارية في العراق بالتغير المستمر في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما يجعل العمل ينطوي على مخاطر اكثر من مثيلاتها في بقية الدول .

2- ان العمل الائتماني والمصرفي تؤام اي ارتباط كل منهم بالأخر ويعني هذا ان البنوك لا تستطيع تفادي المخاطر بنسبة 100%، وان البنك المركزي يلعب دورا هاما في الحد من المخاطر الائتمانية وذلك من خلال ادوات الرقابة على الائتمان وضبط اداء البنوك على النحو الذي يضمن سلامة مركزها المالي وعدم تعرضها للإفلاس .

3- يتأثر حجم الائتمان المصرفي بكل من العوامل الاتية (السياسة النقدية السائدة - حجم الطلب على القروض -الظروف الاقتصادية – موارد المصرف المالية).

4- ان السيولة النقدية تتحقق من خلال الانتشار الواسع للبنك ،وكذلك ان ادارة البنوك تركز على تطبيق الاسس العلمية لمنح الائتمان .

5- ان ادارة البنوك التجارية تحافظ على سيولتها النقدية من خلال احتفاظها بأصول نقدية ،كما وتستطيع ادارة البنك جذب سيولتها النقدية اكثر من اعتماده على تسييل اصول البنك.

ثانيا :- استنتاجات الجانب التطبيقي :-

تم التواصل الى الاستنتاجات الاتية :

1- حسب تقدير ARDL فيما يخص مصرف بغداد ترتبط السيولة النقدية بعلاقة سالبة مع الائتمان التعهدي وان المتغيرات المتخلفة زمنيا للسيولة النقدية والائتمان التعهدي تؤثر بنسبة 66% في الائتمان التعهدي .

2- في الاجل الطويل والقصير ترتبط السيولة النقدية بعلاقة سالبة ايضا مع الائتمان التعهدي .

3- في مصرف الشرق الاوسط وحسب تقدير ARDL ايضا ترتبط السيولة النقدية بعلاقة موجب مع الائتمان النقدي وان المتغيرات المتخلفة زمنيا للسيولة النقدية والائتمان النقدي تؤثر بنسبة 96% في الائتمان النقدي .

4- هناك علاقة موجب بين السيولة النقدية و الائتمان النقدي في الاجل الطويل والقصير ايضا.

5- وجود استقراريه في المعلمات الهيكلية والمتغيرات حسب اختيار cusum .

6- في المصرف التجاري العراقي وحسب تقدير VAR توجد علاقة موجب بين السيولة النقدية المتخلفة زمنيا والائتمان النقدي وان المتغيرات المستقلة المتخلفة زمنيا تأثر بنسبة 73% في الائتمان النقدي .

7- اشار اختبار تجزئة التباين وعلى مدى عشر السنوات تباين بنسبة انحراف معياري واحد في السيولة النقدية تحدث تباينات بنسبة 5.66% في السنة الثانية ،5.80% في السنة الثالثة ، وهكذا حتى تصل الى 6.04% في السنة العاشرة .

8- اشار اختبار السببية Grangerبعدم وجود سببية متبادلة بين السيولة النقدية والائتمان النقدي .

التوصيات

1. ضرورة التزام كافة المصارف التجارية في العراق (الحكومية والاهلية) بالمعايير المصرفية الدولية .
2. ضرورة وضع وتنفيذ سياسة مصرفية واضحة المعالم لكل مصرف اهلي في العراق ، والعمل على وضع الخطط اللازمة والملائمة لتفيد تلك السياسة .
3. ضرورة وضع قاعدة بيانات موحدة واضحة وصريحة للجهاز المصرفي في العراق على احدث الاسس الدولية على ان يشرف البنك المركزي العراقي حصراً عليها .
4. ضرورة وجود دور اكبر واقوى للبنك المركزي العراقي في مراقبة التزام المصارف العراقية وبالأخص الاهلية منها بتطبيق المعايير المصرفية الدولية وبالأخص معايير السيولة والقدرة الائتمانية بشقيها النقدي والتعهدي .
5. ضرورة دعم وتفعيل دور القطاعات الاقتصادية المختلفة في البلد ومنها القطاع الصناعي والعقاري والخدمي والزراعي ،من خلال منح القروض وزيادة نسب الاستثمار في مثل هذه القطاعات وعدم الاقتصار على القطاع التجاري فقط ،وهذا سوف يسهم بخلق بيئة استثمارية حاضنة ومتطورة في مختلف المجالات وزيادة النمو الاقتصادي ،وهذ سوف يسهم في تحسين مستوى معيشة السكان وخلق المزيد من فرص العمل وتطوير البنى التحتية .
6. على البنوك الاحتفاظ بأصول يمكن تحويلها الى سيولة نقدية في زمن اقل وتكلفة اقل عند الحاجة .
7. ضرورة وضع اعتبارات من قبل البنوك التجارية من خلال الضمانات المقدمة مقابل التمويل (الائتمان)وايجاد التوازن بين مواعيد استحقاق التمويل (الائتمان)وسداده .
8. ضرورة الانتشار والتوسع للبنوك لزيادة السيولة .

المصادر

اولا : القران الكريم

ثانيا : الكتب

1. ابو احمد ،رضا صاحب، قدوري فائق مشعل، ادارة المصارف ،دار ابن الاثير للطباعة والنشر ،جامعة الموصل 2005.
2. ابو عتروس ،عبد الحق ،الوجيز في البنوك التجارية : عمليات وتقنيات وتطبيقات ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،الجزائر ،ط2 ، 1986.
3. احمد، عبد الوهاب يوسف، التمويل وادارة المؤسسات المالية ، ط1،دار الحامد للنشر ،الخرطوم ،2008.
4. ارشيد ،عبد المعطي رضا، جودة ،محفوظ احمد، أدارة الائتمان ، دار وائل للطباعة والنشر ،عمان ،الاردن ، 1999.
5. اسماعيل ،عماد محمد علي عبد اللطيف العاني ، ظاهرة اندماج الاسواق المالية الرئيسية : اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي ،بيت الحكمة،ط1،بغداد ، 2002.
6. اسماعيل، عوض فاضل ،النقود والبنوك ،ط1،دار الحكمة للنشر ،الموصل 1990.
7. برعي ،محمد خليل ،منصور، علي حافظ ،النقود والبنوك ،مكتبة نهضة الشرق للنشر ،القاهرة، 1990.
8. برعي ،محمد خليل و منصور ،حافظ ، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك ،مكتبة نهضة الشرق للنشر ،القاهرة، 1990.
9. بلعجوز ، حسين ،ادارة المخاطر البنكية والتحكم فيها ، جامعة جيجيل ، الجزائر ،2005.
10. بلعزوز ،بن علي، الاخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية - الملتقى الدولي الثاني :الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية ،المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر5-6 ماي ،2009.
11. بني هاني ،عبد الرزاق، الاقتصاد القياسي نظرية الانحدار البسيط والمتعدد ،الجزء الثاني، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى ،2014 .
12. بوعشة، مبارك ،ادارة المخاطر البنكية(مع اشارة خاصة للجزائر)، المؤتمر العلمي الدولي السابع، ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة ،الاردن،2007.

13. الجنابي ،هيل عجمي جميل الجنابي و ارسلان ،رمزي ياسين يسع ارسلان ،النقود والمصارف : النظرية النقدية ،ط1 ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، 2009.
14. الحاج ،طارق ،مبادئ التمويل ،ط1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان الاردن،2010.
15. الحسيني فلاح و الدوري ،مؤيد،ادارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)،ط1، دار وائل للنشر، عمان 2004 .
16. حشيش ،عادل احمد، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ط1،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية،2004.
17. الحكيم ،سلمان حسين، تحليل القوائم المالية :مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية ،دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ،سوريا ،دمشق ،2017.
18. حماد ،طارق عبد العال، تقييم اداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، ط1،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الاسكندرية،2001.
19. حنفي ،عبد الغفار، ادارة المصارف والسياسات المصرفية : تحليل القوائم المالية الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والاسلامية ، ط1،،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية 2002.
20. الراوي ، خالد وهيب، العمليات المصرفية الخارجية ،دار المناهج للنشر ،عمان ،2010.
21. الخطيب ،سمير وقياس وادارة المخاطر في البنوك ،ط1،الاسكندرية،منشاة المعارف،2005.
22. خلف ،فليح حسن' النقود والبنوك ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع 'ط1، عمان ،2006.
23. داود ،علي سعد محمد، البنوك ومحافظ الاستثمار ،دار التعليم الجامعي ،الاسكندرية ،مصر، الطبعة العربية الاولى ، 2012.
24. رجب ،معين، النقود والمصارف ،ط2،جمعية الاقتصادين الفلسطينيين ،غزة ،1999.
25. رضا السيد عبد الحميد ، عمليات البنوك ، ط2 ،دار النهضة العربية ، للنشر والتوزيع ،القاهرة،2002.
26. رمضان ،زياد و جودة ،محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ،ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، 2000 .
27. الزبيدي ،حمزة محمود، ادارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ، مؤسسة دار الوراق للنشر والتوزيع ، طبعة معدلة ،عمان ،2011.
28. الزعبي ,هيثم محمد الزعبي ، الادارة والتحليل المالي ، ط1 ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان، الاردن 2000.

29.السامرائي ،هناء عبد الغفار، الازمات المالية العالمية واثرها على اسواق المال العربية ،بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية بعنوان : الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ،بيت الحكمة للتوزيع ،ط1، بغداد 2001.

30.السامرائي ،يسرا، الدوري زكريا، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية ،اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ،ط1، 2020.

31.سعيد، عبد السلام لفته، خصوصية العمل المصرفي ،دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ،الطبعة الثانية ،كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد،2012.

32.سوزان سمير ذيب، ادارة الائتمان ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الاردن،2012.

33.السيد طايل ،مصطفى كمال، الصناعة المصرفية في ظل العولمة، اتحاد المصارف العربية ،بيروت ط1 ، 2009.

34.السيد علي عبد المنعم، العيسى نزار سعد الدين،النقود والمصارف والاسواق المالية ،دار الحامد للنشر ، ط1، 2004.

35.السيسي .صلاح الدين حسن، قضايا مصرفية معاصرة "الائتمان المصرفي –الضمانات المصرفية –الاعتمادات المستندية"، ط1،دار الفكر العربي، القاهرة ، 2004.

36.شاهين ,محمد عبد الله، سياسات التمويل واثره على اداء الشركات ،دار حميثرا للنشر والترجمة ،2017.

37.الشراح ،رمضان جودة، التميز في قطاع الشركات الاستثمارية والخدمات المالية كلية العلوم التيسير ، الجزائر ،2008 .

38.الشماع ،خليل محمد، ادارة المصارف ،ط2، مطبعة الزهراء ،بغداد ،1995.

39.الـــشمري ،ناظم، النقود والبنوك ، ط2، دار الكتب للطباعة والنشر ،الموصل ،1995.

40.الشمري ,صادق راشد، ادارة المصارف :الواقع والتطبيقات العملية ،ط1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، 2009 .

41.الشواربي ،محمد عبد الحميد، ادارة المخاطر الائتمانية ،الاسكندرية ، منشاة المعارف ،2002.

42.شيخي ،محمد ، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد، 2011.

43.الصالح ، اسماء رشاد، "ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة "،كلية العلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة الزيتونة الاردنية ،الاردن ،عمان ،2007 ،.

44.الصائغ ،نبيل ذنون ،الائتمان المصرفي ،دار الكتب العلمية ، ط1،بيروت 2018.

45.الصيرفي ،محمد عبد الفتاح، ادارة البنوك،ط1،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،2006 .
46.طلعت ،عبد الحميد، ادارة البنوك التجارية ،مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، 2000.
47.الطيب ,محمد شفيق حسين و عبيدات ،محمد ابراهيم، اساسيات الادارة المالية في القطاع الخاص ،المستقبل للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،1989.
48.عبد الباقي ، اسماعيل ابراهيم، ادارة البنوك التجارية دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ،2015،
49.عبد الحميد ،رضا السيد، النظام المصرفي و عمليات البنوك ، ط2 ،دار النهضة العربية ، للنشر والتوزيع ،القاهرة،2002.
50.عبد الحميد ،عبد المطلب "الاصلاح العصر ومقررات بازل3 "، ط1،الدارالجامعية ،الاسكندرية ،مصر ، 2013.
51.عبد الخالق ،محمد، "الادارة المالية والمصرفية ،دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان 2010.
52.عبد الرحمان ،ابتهاج مصطفى، ادارة البنوك التجارية ،ط2،دار النهضة العربية ،القاهرة،2000.
53.عبد الله ،خالد امين و الطراد ،اسماعيل ابراهيم، ادارة العمليات المصرفية :المحلية والدولية ،ط1،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2006 .
54.عبد النبي ، وليد عيدي، دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ،2010.
55.عبيد ،حميد ، الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، دار الكتب موزعون وناشرون، العراق، 2017.
56.عثمان ،محمد داود، ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره ،ط1 ،دار الفكر، عمان ، 2013 .
57.عشيش ،حسن سمير، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض و التوسع النقدي في البنوك،ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان ،2010.
58.العصار ، رشاد، دراسات تطبيقية في ادارة المصارف ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الاردن ،1991.
59.عفانه، محمد كمال كامل "ادارة الائتمان المصرفي ، دار اليازوري العلمية ، ط2،عمان ، الاردن ،2018.
60.عقل ،مفلح محمد، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي ،ط1،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن ، 2006
61.عقل ،مفلح محمد، وجهات نظر مصرفية الجزء الثاني ، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع وعمان ،الاردن،2006.

62.العلاق ،بشير عباس، ادارة المصارف – مدخل وظيفي ،جامعة التحدي،الاردن،1998.
63.علي ، احمد شعبان محمد ،انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية – تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)ط1،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الاسكندرية،2000.
64.عواد ،عضيد شياع، "ادارة المخاطر المصرفية : رؤية شاملة مع تصميم نماذج تطبيقية لأليات نظام ادارة المخاطر المصرفية "، ط2،نشر وتوزيع دار الكتب والوثائق، العراق ،بغداد 2015.
65.الغالبي ،عبد الحسين جليل و الاعرجي، كاظم سعد، اساسيات النقود والبنوك ،جامعة الكوفة ،ط1، 2016.
66.الفولى ،اسامة محمد ، عوض الله، زينب ، اقتصاديات النقود والتمويل ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية مصر ، 2005 .
67.قرياقص ،رسمية زكي وحنفي ،عبد الغفار، الاسواق المالية (اسواق راس المال – البورصات- البنوك- شركات الاستثمار) ط1،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الاسكندرية،2006.
68.كنعان ،علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ،دار المنهل اللبناني ،ط1، 2012.
69.اللوزي ،سليمان احمد و زويلف ،مهدي حسن و الطروانة ،مدحت ابراهيم ،ادارة البنوك ،ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،1997.
70.محمد ،محمد عبد الله شاهين،" الائتمان الدولي والمحلي واثره على اقتصاديات الدول النامية، ط1 ، دار الفجر للنشر والتويع ،القاهرة ،مصر ،2018.
71.مزنان ،نصر حمود، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،ط1 ، 2009.
72.مطر ،محمد، مبادئ المحاسبة المالية : الدورة المحاسبية ،ط5،،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،2010.
73.موسى ،شقيري نوري ومحمود ،ابراهيم نور والحداد ،وسيم محمد وذيب سوزان سمير، ادارة المخاطر ،دار الميسرة ،ط1،عمان ،الاردن ،2012.
74.النعيمي ،عدنان تايه و التميمي ،ارشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي :اتجاهات معاصرة ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن، 2006.
75.هندي ،منير ابراهيم، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات ،ط3، المكتب العرابي الحديث ،الاسكندرية 2000.
76.هندي ،منير ابراهيم هندي ،الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ،دار المعارف للتوزيع ، الاسكندرية مصر ،1998 .

77. عريقات ،حربي محمد ، عقل ،سعيد جمعة، ادارة المصارف الاسلامية (مدخل حديث) ،ط1،دار وائل للنشر ،عمان ،2010.
78. مـــرزوق ،عـــاطف لافي ، اشـــكالية التحـــول الاقتصادي فـــــي العـــــراق، مركـــــز العـــــراق للدراسات، ،2005.

التقارير

1. تقرير الاستدامة المالية الاول _2021.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2002.
3. التقرير السنوي لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار 2020 ،
4. التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد ،2019.
5. سنان الشبيبي ،ملامح السياسة النقدية في العراق ،صندوق النقد العربي، ابو ظبي ،الامارات ،2007.
6. صندوق النقد الدولي ، WWW.imf.org, 2013.
7. معهد الدراسات المصرفية "ادارة السيولة في المصرف التجاري "نشرة مالية ومصرفية ،السنة الخامسة ،العدد 2،دولة الكويت ،ايلول 2012.
8. ملتقى المحاسبين الأردنيين والعرب،2010.
9. هيئة الاوراق المالية السنوية لمصرف التجاري العراقي ،2021/5/5.

المجلات :

1. ابراهيم ،نـور محمود ،سـعر الفائدة دائرة في النشاط المصرفي: دراسة تطبيقية في البنك العربي ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 8،العدد 28،وزارة التعليم العالي / جامعة بغداد – العراق 2001.
2. محمد ، احمد سلطان ، اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشأة الصناعية الكبيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد، المجلد19، العدد 70 ،2013.
3. انجرو ،ايمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 28،العدد 3 ،2006.

4. الجنـابي ،نبيـل مهدي كـاظم و الشيباوي ،امـل شاكر كنـون ، دور المصـارف التجاريـة فـي تفعيـل نشـاط سـوق العـراق للأوراق الماليـة، مجلة القادسـية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 19،العدد 2 ، 2017.

5. الجـنابي ،نبـيل مهدي و حـسين ،كريم سالم ، العلاقة بين اسـعار النـفط وسـعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية كرانجر، جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد، العدد ()، 2011.

6. جواد ،طالب حسن ، تطبيق الأساليب الكمية في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي فرع البصرة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد (3)، المجلد (7)، 2005.

7. حسن ،عبد اللطيف و عبد الزهرة ،علي ، تحليل العلاقة التوازنيه طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج الابطاء الزمني (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 34، المجلد 9، 2013.

8. خان ،طارق الله و احمد، حبيب ، إدارة المخاطر : تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية، ، البنك الاسلامي للتنمية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ،المملكة العربية السعودية ، 2003.

9. زهرة ،بيطار، علاء الدين ،قادري ،مؤشرات السيولة المصرفية واثرها على درجة الامان المصرفي لعينة من البنـوك التجارية الجزائرية –دراسة قياسية خلال الفترة 2013-2019، مجلة الدراسات التجارية الاقتصادية المعاصرة ،العدد2، ، مجلد4 ،2021.

10. سعيد ،احمد محمد فهمي ، نظام النقد والتمويل في البنك المركزي العراقي دراسة حالة، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العدد (17)، 2011.

11. السعيدي ،ناصر ، أسواق رأس المال الدولـية والتنمية الاقتصادية في البلـدان العربية الحاجة الى ثورة هادئة، مجلة المصارف العربـية، العدد 199 ،المجلد 17 ، 1997.

12. السنوسي ،محمد الزوام ،مختار محمد ابراهيم ،ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الازمة المالية العالمية ،ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة ، الاردن، 2009.

13. السيد علي ،عبد المنعم، استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة الى البنك المركزي العراقي ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،العددان (57-58) ،2012.

14. الشرع ، عقيل شاكر و الزبيدي ،زهراء محمد نعمة ، تحليل العلاقة بين الائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي في العراق للمدة (1985-2015)،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 19،العدد 4 ، 2017.
15. عبد ،زياد نجم ، الائتمان المصرفي واهم النسب ذات العلاقة بمنحة – دراسية تحليلية للشركة المتقدمة للبتروكيمياويات السعودية ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد السابع ،العدد19 ،السعودية،2012.
16. عبد الرزاق ،كنعان ،عبد اللطيف و الجبوري، أنسام خالد حسن ، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع التطبيق العملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة– العدد الثالث والثلاثون2011 .
17. عبد السادة، ميثاق هاتف والكروي ،بلال نوري سعيد والحميد، سعدي احمد ، راس المال الممتلك والودائع ودورهما في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف :دراسة مقارنة بين مصرفي الاردني الكويتي والراجحي للاستثمار ،المجلة العراقية للعلوم الادارية ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ،المجلد 5، العدد 19، 2008.
18. عبد الستار ، رجاء رشيد، تقويم الاداء المالي لمصرف الرشيد واهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية ،مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد 31، 2012 .
19. عبد النبي ،وليد عيدي،اللوائح التنظيمية والرقابة النظامية في النظام المصرفي في العراق ،مجلة اتحاد المصارف العربية ،بيروت ،نيسان، العدد 317، 2007.
20. عبد صبار ،أزهار ، أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (2000 -2012)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد(11)، المجلد(3)،2014.
21. عبيد ،باسم خميس و كاظم وفريد جواد ، تحميل اثر السياسة المالية في العراق على استقرار والنمو الاقتصادي للمدة (2003-2014) ,مجلة العموم الاقتصادية، المجلد 20. ،العدد75، 2014.
22. علاوي ، كامل كاظم ومحمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة السببية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد69، العدد29، 2013.
23. عنانة ،عز الدين نايف و عثمان ،محمد داود ،تقييم كفاءة ادارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية الاردنية ،مجلة المثنى الادارية والاقتصادية ،المجلد الثالث ،العدد 6،العراق ،2013.

24.قريشي ،محمد الجموعي، اهمية السيولة النقدية واهمية القطاع المصرفي للاقتصاد ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ،الجزائر ،العدد 9، 2011.
25.المزاري ،احمد عارف كريم، اثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في البنوك التجارية الاردنية ،مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 19، ،2000.
26.منصور ،مصطفى احمد حمد، شهاب الدين ،يوسف التوم ،اثر جودة الضمانات في اساليب ادارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقي على الجهاز المصرفي السوداني ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا – مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ،العدد الاول ،2012.
27.الموسوي ،اسعد احمد حميد،البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي ،مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ،المجلد 8،العدد1، 2016.
28.نقار ،عثمان و زاهر ،لانا وخلف ،اسمهان، اثر مخاطر السيولة المصرفية في الاداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سوريا ،مجلة جامعة حماة المجلد3، العدد13،سوريا ،2020.

الاطاريح والرسائل

1. الدوري ،سرى علي حسون، دور الافصاح المحاسبي في اتخذ قرارات الائتمان المصرفي ، العراق، اطروحة دكتورا غير منشورة ،جامعة بغداد،2012.
2. الشيحة، قصي احمد ، دور صناديق الاستثمار الاسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق – كلية الادارة والاقتصاد، 2015.
3. زبير، عياش ،فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية ،جامعة البواقي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر ،2007 .
4. يعقوب ،فرح ،ادارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي ،الجامعة الافتراضية السورية ، رسالة ماجستير غير منشورة في ادارة الاعمال ، 2017.

المصادر باللغة الاجنبية ;

الكتب

1. Benkheznadji ,A & Gaidi ,K(2018 September 20) Measurement and analysis of Liquidity risk in the Algerian commercial banks –Case study: BNP Paribas Algeria Bank for period 2018 Roe Lktissadia Review.
2. Brealey, Richard A., Myers Stewart C.& Marcus, Alan J., Fundamentals of corporate finance, Third Edition ,McGraw-Hill higher Education ,2001.
3. Cochran A. John. Money –Banking and the economy (second Edition ,the Macmillan company, New York, 1971 .
4. George H .Hempel. Donald G .Simonson &Alan B Goleman, Bank Management: Text and Cases,4th ed ,John Wiley and Sons ,New York,1994.
5. Georgiou ,Greg N& Hoppe , Christian ,the Hand Book of Credit Portfolio Management , Mc Grew Hill ,2009.
6. Halifu ,Maierdan "COUNTERPARTY CREDIT Risk IN ENERGY-COMMODITY FORWARD S , university of Gothenburg, school of business ،economics and law،2011.
7. Howells,Peter,Bain,Keith."FinancialMarkets&Institutions"3th ed Prentice Hall, 2000.
8. Institute of Risk Management Standard, London, Airmic Publishing,2002,.
9. J.Bessis,GestiondesrisquesetGestionactifdesbanques,dalloz,Paris.1996,p8.
10. Koch , Timoth W. & Macdonald ,S- Scott – Bank Management – The dryen press Harcourt College Publishers ,4th ,ed 2000,U.S.A.
11. Mikdashi Zuhayr,Ies banques a lere de la mondialisation,edition economicoParis,1998,.
12. Mishkin ,Frederic's S, The Economics of Money, Banking And Financial Markets,9th Edition ,Addition -Wesley 2007.

13. Rose ,Peter S & Hudgins, Sylvia C, Bank Management & Financial Services 6 th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , Singapore , 2005.
14. Rose, Peter S., Commercial Bank Management, Boston :Irwin/McGraw-Hill , Inc. 4th. ed ,1999 , Singapore.
15. Sinkey ,J.,Commercial Bank Financial Management in the Financial,Servces Industry University of Georgia ,Athens,Psrentice Hall,1998.
16. Thomas , L . Loyd B. ; Money , Banking And Financial Markets , By Southwestern Of Thomson Corporation ,2006.

المجلات

1- Anthony Orji and Jonathan E .Ogbuabo ,Onyinyel Orji Financial Liberalization and Economic Growth in Nigeria :An Empirical Evidence ,International Journal of Economics and Financial Issues ISSN,2015

2- James , Lisa & Smith , peter ,Overdraft Loans: Survey Finds Growing Problem for Consumers ,CRL Issue Paper No .13 April 24,2006 .

Abstract

The research aims to reveal the relationship between cash liquidity and credit capacity in Iraqi commercial banks, where the issue of cash liquidity is one of the main and important topics in commercial banks and their preoccupation in their daily work and friction with customers, and the credit capacity has a distinguished role in the development of banking work as it contributes to the achievement of many goals In the economies of countries and the increase in production, therefore, the main goal of the bank is (profitability). On the contrary, the bank may retain liquidity that exceeds its need, which results in the case of incorrect use of available resources, and good management of liquidity leads to the bank being able to exploit appropriate opportunities to achieve maximum profit and create opportunities Investment and includes the idea of research by analyzing the relationship of cash liquidity in banks, the study sample and the credit capacity, especially after three Iraqi commercial banks were chosen (Bank of Baghdad - Middle East Investment Bank - Iraqi Commercial Bank) and knowing the type of relationship and analyzing it according to statistical methods to achieve the goals and hypotheses of the research. Especially after the research hypothesis was formulated for this, and the relationship was tested by the Trace test and the Engen root test The maximum characteristic value (Maximum eigenvalue) and the Todayamomoto causal model. The research reached a set of conclusions, the most important of which appeared the results of the analysis of the three standard model using the Todayamomoto model between the independent variable (cash in the funds of the three banks mentioned) does not affect the dependent variables (cash credit and pledge credit) .

A set of recommendations was also formulated, the most important of which is the need for the banks under study to strengthen their financial position through increasing interest in cash liquidity to achieve acceptable bank credit ratios.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education

and Scientific Research

Karbala University

Administration and Economics College

Department of Economics

Measurement and Analysis of the relationship between liquidity and credit capacity

"An applied study of a sample of Iraqi commercial banks"

Thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics at the University of Karbala

It is part of the requirements for obtaining a master's degree in economics

Submitted by the student

Doaa Salah Hadi

And the supervision By

Assistant. Professor Dr

Kazem Saad Al-Araji

2023 AD **1444 AH**